المنظمات الدولية نشأتها وتطورها

تأليف

بيير جيربييه

ترجمة

محمد سليمان

تقديم وتحرير

صبحي عبد الرحمن

الكتاب: المنظمات الدولية نشأتها وتطورها

الكاتب: بيير جيربييه

ترجمة: محمد سليمان

تقديم وتحرير: صبحي عبد الرحمن

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

المنظمات الدولية نشأتها وتطورها / بيير جيربييه، ترجمة: محمد سليمان

تقديم وتحرير:صبحي عبد الرحمن

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

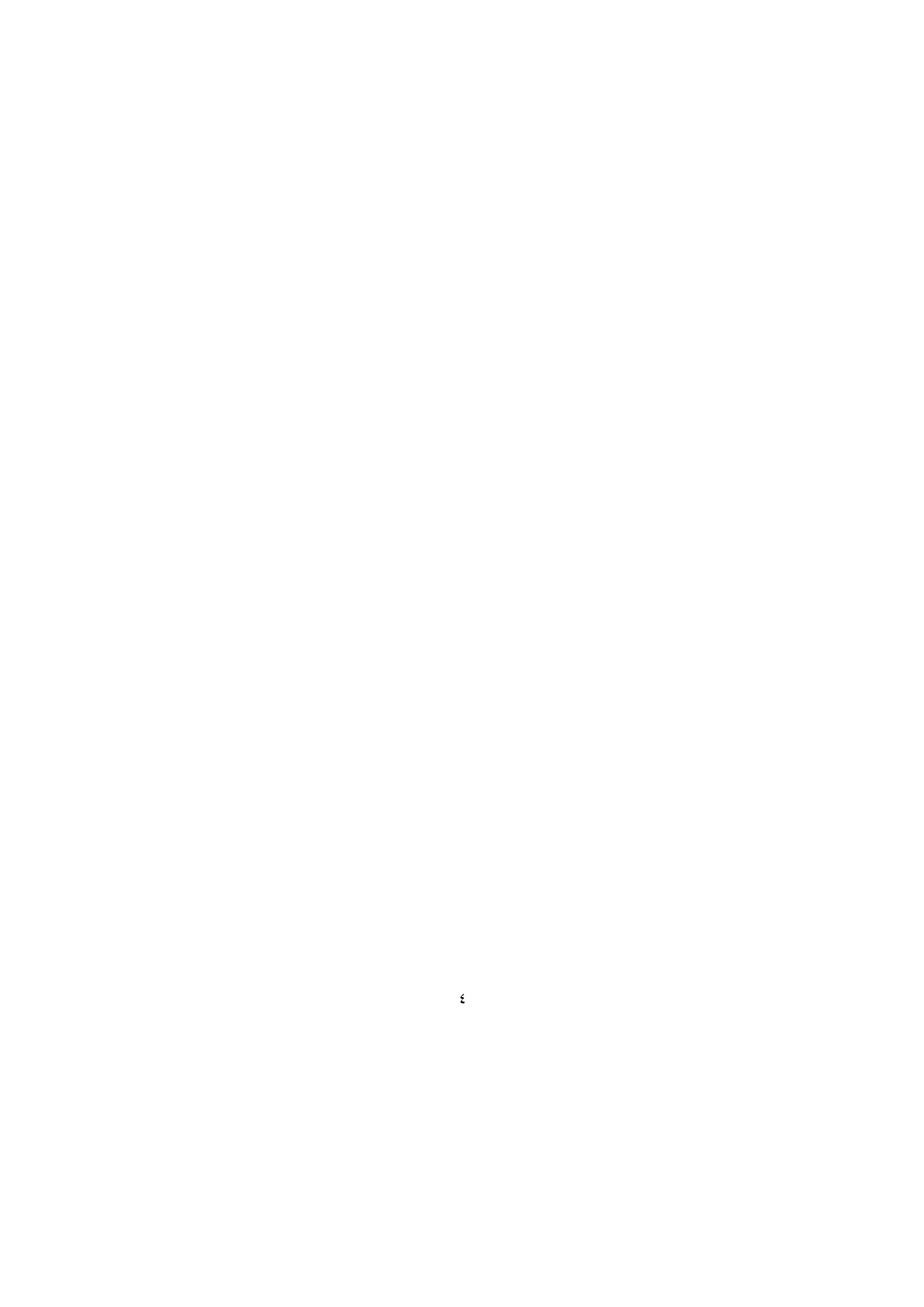
١٦٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٦ – ٠٤٠ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٠٩١١ / ٢٠٢٠

المنظمات الدولية نشأتها وتطورها





تقديم

المنظمات الدولية هي هيئات تضم مجموعة من الدول من خلال اتفاق دولى يهدف إلى تحقيق أغراض ومصالح مشتركة على نحو دائم، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولى، ولا يوجد تحديد للعناصر المميزة للمنظمة الدولية، فالبعض يرى أنها خمسة عناصر (الطابع الدولى والإدارة الذاتية والاستمرار والميثاق وتحقيق مجموعة من الأهداف) والبعض الآخر يرى أنها أربعة (الصفة الدولية اتحاد إدارات الدول الاستمرار الإرادة الذاتية).. ويرى بعض المفكرين السياسيين أن العنصرين الأساسين اللازمين لقيام المنظمة الدولية هما: الدوام والإرادة الذاتية.. وهما كافيان من وجهة النظر هذه لقيام المنظمة الدولية.

وتتمتع المنظمات الدولية بمجموعة من الحصانات والامتيازات اللازمة لمباشرة وظائفها وحسن أداء عملها، وتتمثل تلك الحصانات والامتيازات بصفه أساسية في عدم خضوع المنظمة للتشريعات الوطنية للدول، وخصوصا تشريعات دولة المقر ذلك أن التزامها بهذه التشريعات يؤدي إلى المساس بسلامة مباشرتها لوظائفها والإخلال بقاعدة المساواة التى يجب أن تسود العلاقات بين الدول الأعضاء.

ويشترط ألا يقل عدد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية عن

ثلاث دول كحد أدني، لكن قد يزيد العدد إلى ١٩٣ دولة، كما في حالة منظمة الأمم المتحدة، وهناك أكثر من ٢٥٠ من المنظمات الحكومية الدولية أعضاؤها دول، وأكثر من ٦٠٠٠ منظمة غير حكومية أعضاؤها مجموعات وأفراد، وهناك العديد من أنواع المنظمات الدولية، تخدم هذه المنظمات الدولية العديد من الوظائف المتنوعة سواء للدول أو للأفراد، وتساهم في تعزيز السلوك التعاوني لجميع الدول.

وقد نشأت فكرة المنظمات الدولية الناشئة بدايَة من قبل الدولة اليونانية، وكان يتصورها كتاب أوروبيون مثل بيير دوبوا وإيميريك كروس، إلا أنها لم تظهر للعلن حتى القرن التاسع عشر، في نهاية الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كان القادة الأوروبيون يلتقون بشكل دوري، للحفاظ على أوضاعهم وحماية حكوماتهم من التمرد الداخلي، بعد ذلك الوقت تم إنشاء الكثير من المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للبرق عام ١٨٦٥م، وبعدها بعدة أعوام اجتمعت دول أوروبية وغير أوروبية لوضع قواعد لتنظيم حالات الحرب وإدارتها نتج عنها اتفاقيات لاهاي، كانت هذه الاجتماعات والاتفاقيات المتنوعة كمقدمة للمنظمات الدولية في القرن العشرين، مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، بعدها أصبحت الأمم المتحدة محور المنظمات الدولية كافة.

وهناك أنواع مختلفة من المنظمات الدولية تختلف باختلاف

الهدف الذي أُنشئت من أجله المنظمة، وبشكل عام فإن المنظمات الدولية جميعها تسعى إلى تحقيق أهداف سامية ونبيلة مثل الحفاظ على الأمن القومي ونشر السلام وحل النزاعات بين الدول المتحاربة والتوسط في المساومات السياسية وتوفير المبادرات الدائمة لإيجاد الحلول، ومن أنواع المنظمات الدولية.

– المنظمات الحكومية الدولية، وهي منظمات تتكون من دول ذات سيادة مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة العمل الدولية، والإنتربول أو منظمة الشرطة الدولية.

– المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي منظمات غير حكومية تعمل على المستوى الدولي، مثل المنظمة العالمية للحركة الكشفية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود.

– المنظمات الدولية القضائية، وهي منظمات تهدف إلى حل النزاعات القائمة بين الدول استنادًا إلى القانون مثل منظمة العدل الدولية.

– المنظمات الدولية الإقليمية، وهي منظمات على مستوى الإقليم تشمل دول العالم الثالث مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

أما عن الأهداف فتسعى المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها واختلاف أسمائها وأماكن تواجدها والدول المشاركة فيها إلى تحقيق عدد من الأهداف التي أُنشئت بسببها وقد لا تختلف من منظمة دولية إلى منظمة إقليمية، وبشكل عام فأهداف المنظمات الدولية تتمثل في:

– الدعوة لإقامة السلام العادل الشامل الذي يقوم على احترام كافة الشعوب والدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو ديانتها أو توجهاتها السياسية.

– رفض أي شكل من أشكال الحروب أو النزاعات بين الدول.

– التأكيد على كل ما جاء في نص حقوق الإنسان وأنه يحق لكل إنسان في العيش في وطنه في أمن وسلام وعدم تهجيره لأسباب غير معروفة أو ما يسمى بالهجرة القسرية.

– رعاية النازحين من أوطانهم ورعايتهم وتأمين المسكن لهم حتى يرجعوا إلى بلادهم.

وتظل ظاهر المنظمات الدولية بكونها ليست وليدة اليوم، وإنما مرت بمراحل تاريخية عديدة حتى تبلورت بالشكل المعروفة به الآن..ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها التنظيم الدولي إلى ثلاثة مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى : مرحلة ماقبل عصبة الأمم

لقد شهدت هذه المرحلة ومنذ بداية القرن ١٩ العديد من المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها دول أوروبية بعد هزيمة بونابارت عام ١٨١٥ امام القوى العظمى في ذلك الوقت(بروسيا، النمسا، روسيا) والتي اجتمعت في مؤتمر فيينا ١٨١٥ واعتبر بونابارت خلاله عدوا للعالم بسبب إثارة الحروب، وأعقب مؤتمر فيينا ١٨١٥ إنشاء كل من

روسيا وبروسيا والنمسا حلف للتحالف المقدس بفرض إقامة سلم دائم يكفل استقرار العالم ،وبناء مجتمع أوروبي متفاهم ومتحد، فهكذا يعتبر فقهاء القانون الدولي بان أول تجربة للتنظيم الدولي الحديث تتمثل في إنشاء نظام الوفاق الأوروبي في نونبر ١٨١٥ بين روسيا وبروسيا والنمسا بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا التي انضمت بعد ذلك.

لقد سعى نظام الوفاق الأوروبي على استقرار العالم والدول الأوروبية حتى نشوب واندلاع الحرب العالمية الأولى ،وشكل هذا الوفاق إطارا مهما للتفاوض بين القوى الكبرى الأوروبية لحل المشكلات الأوروبية، ويمكن اعتبار مؤتمر السلام بلاهاي الذي دعى إليه قيصر روسيا بتاريخ ١٨٩٩ وحضرته ٢٦ دولة أوروبية، وفي مؤتمر لاهاي الثاني ١٩٠٧ حضرت ٤٤ دولة بين أوروبية، وأسفر المؤتمر عن صياغة عدد من الإتفاقيات الدولية تقضي بتقنين قوانين الحرب بالإضافة إلى وضع قواعد خاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق التحكيم.

وشهد القرن التاسع عشر ظهور العديد من المنظمات ذات الصبغة الفنية مثل اللجان النهرية الدولية بموجب معاهدات باريس ١٨١٤، وإنشاء إتحدات دولية مثل الإتحاد التيليغرافي العالمي ١٨٦٥ والإتحاد البرلماني ١٨٩٨ واللجنة الدولية للصليب الأحمر.١٨٦٤

وهكذا نجد أن المجتمع الدولي شهد نوعا من التنظيم الدولي متمثلا في عقد المؤتمرات وإنشاء الإتحادات، وهذه الإتحادات غلبت

عليها الصبغة الفنية والتقنية وليس سياسية، كما أنشئت لتلبية حاجيات الجماعة الدولية آنذاك مما ولد ضرورة إنشاء تنظيم دولي ينظم تبادل الخدمات بين الدول.

ثانيا : إنشاء عصبة الأمم

كان لنتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ أثر مهم في ضرورة تغيير النظام التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق السلم والأمن للجميع، وفي أعقاب مؤتمر الصلح في فرساي ١٩١٩ تم تأسيس عصبة الأمم بموجب ميثاق مؤسس يتكون من ٢٦ مادة، وتعد عصبة الأمم أول منظمة سياسية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، والنواة الأولى للمنظمات الدولية المعروفة الآن.

وبالرغم من أن عصبة الأمم تعتبر أول تنظيم دولي، إلا أنها لم تتمكن من حل المنازعات الدولية (إحتلال إيطاليا وغزوها للحبشة ١٩٣٨ وكذا اعتداءات هتلر على الدول الأوروبية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية).

ثالثا: إنشاء منظمة الأمم المتحدة

باندلاع الحرب العالمية الثانية انهارت عصبة الأمم وانهارت معها أول تجربة للتنظيم الدولي، وهكذا اتجه تفكير المجتمع الدولي وفي مقدمتها دول الحلفاء إلى إقامة نظام أفضل وأجدى للتنظيم الدولي كبديل عن النظام الدولي المنهار، يقوم على مبدأ الأمن الجماعي

والتعايش السلمي بدل الحرب وعقدت العديد من المؤتمرات التمهيدية لإنشاء المنظمة:

- مؤتمر الأطلسي ١٩٤١
- إجتماع موسكو ١٩٤٣
- طهران ويالطا وبوتسدام ١٩٤٥

وكان العنوان الرئيس لهذه الإجتماعات هو محاولة إيجاد صيغة لتنظيم المجتمع الدولي، وهكذا دعت الدول إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في عام **١٩٤٥** للمصادقة على ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقد حاول واضعوا الميثاق تجنب الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم وذلك بإقرار التصويت بالأغلبية بدلا من الإجماع عند اتخاذ القرارات وحل المنازعات بالطرق السلمية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة في مجالات متعددة، كإنشاء منظمات إقليمية وجهوية فيما بين الدول المتجانسة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وجغرافيا (جامعة الدول العربية، منظمة الدول الأمريكية).

والكتاب الذي نقدمه للمفكر السياسي الفرنسي "بيير جيربييه" بعنوان "المنظمات الدولية" يعتبر أن القرن العشرين كان يمثل العصر الذهبي للمنظمات الدولية، فلقد آمنت فيه الشعوب بشخصيتها، كما آمنت أيضا بأهمية تضامنها واتحادها.. كما يوضح أنه ليست الدول

وحدها هي التي تشترك في نشاط المنظمات الدولية، فالجماعات الإنسانية التي تتكون في داخل كل بلد وتعمل لصالح الاقتصادي والمهني، وكذلك العقائد الدينية والأيديولوجيات السياسية والأذواق الأدبية فنية كانت أم رياضية، تعمل بدورها على الاتصال بنظارها في البلاد الأخرى لتؤكد تضامنها وتكفل الدفاع عن مصالحها ومثلها العليا في المجال الدولي، ولهذا يرى أن المنظمات الدولية الخاصة العديدة تنسج فما وراء حدودها الدولية روابط في مجالات معينة.

ويتكون الكتاب من خمسة أبواب ينقسم كل منها إلى عدد من الفصول التي تعالج نقاطا فرعية تتصل بالإطار العام للباب، فيعالج الباب الأول عشر نقاط تبدأ من الفترات السابقة على التنظيم الدولي وتنتهي بالآثار الاقتصادية المترتبة على الحربين العالميتين، أما الباب الثاني ويعالج أيضا عشر نقاط فرعية، تعالج مسائل القوميات، وعدم التوازن الاقتصادي وعدم المساواة بين الدول، كذلك تدرسالمنظمات الدولية وعناصر تقدمها في الوقت الحاضر، وتركز على تعدد النظم الدولية المعاصرة واختلاف أشكالها، أما النقاط الستة المكونة للباب الثالث فتركز على المنظمات والتجمعات الدينية وغير الحكومية، والباب الرابع بدوره عبر ثمانية فصول فرعية، فيدرس المنظمات الحكومية العالمية ودورها في مساعدة الدول النامية والدول حديثة الاستقلال، كما يتطرق لدور المنظمات الدولية في تحقيق السلام العالمي وفي فض المنازعات

الدولية، ويختتم الكتاب بالباب الخامس ويناقش عبر سبعة محاور قضايا متعلقة بالمنظمات الإقليمية، فيعرض لتاريخها وضروراتها في المحور الأولى ويناقش كل محور من المحاور الأخرى إحدى هذه المنظمات، كحلف الأطلنطي ومنظمة ما كان يعرف بالدول الشيوعية..

صبحي عيد الرحمن

الباب الأول
لمحة تاريخية لفكرة التنظيم الدولي

١- الفترات السابقة على التنظيم الدولي

لكي يكون هناك تنظيم دولي، يجب أن يبرز وجوده بين جماعات مختلفة من الناس، ترغب في تعاون منتظم دفعها إليه ضرورة الاحتماء ضد خطر خارجي، أو دعت إليه جماعة ذات إدراك، ديني عقائدي، أو اقتصادي، على أن يظهر هذا التنظيم في إطار جغرافي معين وذلك بخلق نظم دائمة، قادرة على التعبير عن إرادة خاصة تتميز عن إرادة الدول الأعضاء.

ويرتبط تكوين المنظمات الدولية أيضا بمجموعة معقدة إلى حد ما من شروط شديدة التباين، وبعضها فنى كسهولة المواصلات، والآخر سياسي كالرغبة في التعاون – ولعل أهمها جميعا الشروط الأيديولوجية، كالشعور بالانتماء إلى جماعة إنسانية موحدة المبادئ القانونية والأخلاقية.

ونحن إذا يممنا وجوهنا شطر التاريخ، وجدنا القطاع الأكبر منه لا يمدنا إلا بأمثلة قليلة جدا لحياة دولية منتظمة فالتاريخ القديم والأوسط لا يشيران إلى تسلسل مستمر أو كمال في التنظيم الدولي، ولكننا نستطيع أن نقف من ثناياها على منظمات هامة إلى حد ما، قامت كصدى لظروف عابرة تحت ظل عوامل جغرافية معينة.

أما في العصور الحديثة، فإن الأمر يختلف تماما، إذ رأى الإنسان منذ البداية أن لا مفر له من أن يسهم في تطوير لا بد منه للمنظمات الدولية، ومما يساعد على ذلك تقدم المواصلات، ووجود رباط روحي يقرب بين الجماعات المختلفة إلى جانب كيانها القومي.

٢- الأحلاف اليونانية

نشأت الحضارات القديمة في مواطن مختلفة منعزلة منطوية على نفسها، وفضلا عن هذا فقلما كانت هذه الحضارات تسرع إلى الاتصال بسواها، لأن كل واحدة منها كانت ترى أنها أرفع من غيرها، ومن هنا كان احتقارها للأجنبي، ولم تكن الدول الكبرى التي تضم هذه الحضارات تعقد مع جيرانها من العلاقات إلا ما بني على القوة، ومن تم فلم تكن هناك حاجة لإقامة نوع ما من التنظيم الدولي، إذ أنه لم يكن لمثل هذا التنظيم أن يظهر إلا في حدود منطقة ذات حضارة في مستوى واحد تنقسم إلى وحدات سياسية مختلفة.

ولعل اليونان القديمة من أصدق الأمثلة على ذلك، فلقد أصابت الحضارة في شبه الجزيرة اليونانية قدرا كبيرا من الازدهار، وتسربت من كل شواطئ بحر إيجه إلى صقلية وجنوب إيطاليا.

وعلى الرغم من أن اليونانيين القدماء كانت تجمعهم وحدة اللغة والدين والثقافة، والشعور بالتفوق على غيرهم من الشعوب التي كانوا يطلقون عليها اسم «برابرة»، إلا أنهم لم يكونوا شعبا أو دولة، ذلك لأن

بلادهم كانت مقسمة إلى كثير من الوحدات الصغيرة المستقلة، وقد ساعد على ذلك التقسيم طبيعة البلاد الجغرافية، وكثير من العوامل الداخلية، كالتنافس المستمر، والاعتقاد بأن المدينة الصغيرة هي أصلح المنظمات السياسية لتحقيق الحياة الديموقراطية، فضلا عما تتيحه لأفرادها من أسباب التعارف والتآلف والمودة.

ومن ثم، لم يكن ممكنا مع هذه الظروف، أن يظهر نوع من التنظيم بين هذه المدن الجديدة، إلا ما كانت عليه علاقات الجوار، وبدا ذلك في شكل أحلاف بين المدن اليونانية، تعمل على اكتساب القوة لمقاومة أي تدخل أجنبي.

ولقد تكونت أولا مجالس للتحكيم بين المدن التي تدين بقوانين واحدة.

وفي القرن الخامس ظهرت بعض التجمعات السياسية كحلف «أركاديا» وحلف «بويوثيا» على وجه الخصوص، وهو الذي كان يضم مجلسا فيدراليا يجري فيه التصويت تبعا لأهمية المدن، وشبيه بهذا النظام ما أخذت به شبه جزيرة البلوبونيس المحيطة بأسبرطه، والتي كانت تشكل في وقت الحرب مجلسا من المفوضين يصدر قرارته بأغلبية الأصوات.

وكان واضحا أن الخطر الخارجي وحده هو الذي استطاع أن يدفع هذا العدد الكبير من المدن إلى تنسيق سياستها الخارجية للدفاع عن حضارتها المشتركة.

وفي القرن الرابع سبق أن كون الأثينيون حلفا آخر المقاومة «أسبرطة» ولكنه في هذه المرة كان أكثر تحرراً، إذ كان يضمن استقلال الحلفاء، غير أن التنافس بين أسبرطه وأثينا لم يدع مجالا لإنشاء حلف يضم كل المدن اليونانية، لذلك لم يبق في القرن الرابع سوى عدد محدود من الأحلاف لأركاديا ورودس وهيلسيونت وكاليديكا وجنوب إيطاليا، وكان كل من هذه الأحلاف يكون تشكيلا سياسية هامة له مجلس من مفوضي الشعب ومجلسه التنفيذي وقوته الحربية المكونة من مختلف الوحدات التي نسقت جهودها تحت قيادة واحدة، وفي أغلب الأحيان كان لكل شكل من هذه الأشكال السياسية وحدته المالية، وأحيانا عاصمته المصطنعة كما كان الحال في «ميجابوليس والتي قامت كعاصمة لجامعة مدن «أركاديا».

ونحن إذا عاودنا النظر في الحلف الذي أقامه اليونانيون كظهير لمجهودهم الحرب ضد الفرس، وجبناه قد أخفق في أن يحقق لهم ما يجيش في صدورهم ضد الاستعمار المقدوني، هذا بالإضافة إلى أن «فيليب» قد مارس ضغطه على اليونان تحت ستار جامعة «كورينته» التي كان يديرها مجلس من اليونانيين كان من المفروض أن يعمل على الاحتفاظ باستقلال المدن، ويكفل حرية التجارة والملاحة والتحكيم في المنازعات.

٣- الجماعة المسيحية في العصور الوسطى

كانت الدعوة إلى الجماعة والوحدة تلقى الكثير من الأنصار في

روما، غير أنها لم تكن محلا للتنظيم الدولي، وقد ابتلعت الإمبراطورية الرومانية مدن جامعة «أتريسك» بعد أن قضي عليها ونزعت الإمبراطورية إلى الاحتفاظ بالعالم المتحضر ذي القدرة على مقاومة غارات «البرابرة» وكانت تعامل الشعوب المغلوبة في بادئ الأمر كرعايا، ثم عاملهم بعد ذلك معاملة الند للند.

ولقد واصل هذا الميل إلى الاتحاد سيره بعد الغزوات الكبرى، إذ أنشئت الإمبراطورية الكارولنجيه التي كانت تضم الجمهرة العظمى من المسيحيين في نفس المنشأة السياسية وتحميهم ضد البرابرة.

وبعد أن قسمت هذه الإمبراطورية وأصابها التفتيت السياسي الإقطاعي الذي يرجع إلى تقسيم الاقتصاد الدولي، بقيت الوحدة الروحية حية لدى المؤمنين بها.

وقد تحققت بهذا الغرب ووسط أوروبا في القرون الوسطى، وحدة حضارية حقيقية ترجع إلى وحدة الدين والثقافة واللغة اللاتينية الفصحى، وكان الاتصال بين الجماعات الإنسانية من بلد لآخر كاتصال أساتذه وطلاب الجامعات والتجار الذين تجمعهم روابط متعددة الأشكال – وطورت المنظمات الدينية الكبرى عملها في كل الدول المسيحية، فنظمت الحج والحروب الصليبية التي كانت تقرر وحدة أوروبا المسيحية إزاء العالم الإسلامى، وهكذا أكسبت حيوية الشعور الديني الكنيسة مركزا هاما، وكانت تتيح أحيانا للبابوات استرداد الإدارة السياسية لأوروبا

بفرض أنفسهم على الأباطرة والأمراء عند التحكيم في منازعاتهم.

بيد أننا لا نستطيع أن نقول إن تنظيما سياسيا دوليا قد تحقق لأوروبا المسيحية، فلم يكن البابا يتمتع بالسلطات العلمانية، ولم يستطع الإمبراطور الذي كان يسترد بميراثه لروما، أفضليته على الأمراء المسيحيين، أن يعد سلطانه إلى خارج حدود إمبراطوريته.

وعلى النقيض تماما، شهدت نهاية العصور الوسطى تزايد الانقسامات كنتيجة حتمية لتقدم الملكيات القومية والحكومات المدنية، وضعف البابوية وانضمام الوحدة الروحية بصفة خاصة، كرد فعل لظهور المذهب البروتستانتي. ومع هذا فقد ظهرت بعض المحاولات التنظيمية بين المدن، مع جامعات البلدان الإيطالية، واتحاد المدن التجارية لألمانيا الشمالية.

٤- التنظيم الدولي في العصور الحديثة

في عهود الأمراء قويت الدول التي تؤمن بالقومية، وتأكد لديها مبدأ السيادة بصورة أكثر وضوحا – وكانت المنافسات لتحقيق التنسيق الأوربي يتردد صداها في التسابق نحو التوسع البحري والسيطرة على المستعمرات ووضع كثير من المفكرين خطط السلام ليسود الاتفاق بين الأمراء، وكانت هذه الخطط تعني دائما فكرة إعطاء الدول الأوربية حكما نيابيا يتمثل في مجلس النواب والشيوخ ومحكمة للتحكيم ،كما هو الحال في مشروعات «أميريك كريسيه وسيلى ووليام بن وسان بيروجان جاك روسو» غير أن هذه

المشروعات لم تصادف أي هوى في نفوس الأمراء الذين كانوا شديدي الحرص على ما بين أيديهم من سلطات وامتيازات، وكانوا لا يجدون سبباً لخضوعهم لسلطة أعلى تحد من سلطاتهم. فلم يلبثوا أن وجدوا في التوازن الأوروبي خير ضمان لاستقلالهم.

ومع هذا لم تذهب حركة الفكر هذه هباء، فإن فكرة المؤتمر– باعتباره تنظيما دوليا بين الجيران تحققت به المقاطعات السويسرية، والأقاليم المتحدة – قد أتت ثمارها بوساطة الولايات المتحدة في بداية استقلالها، ثم طبقت في ألمانيا في سنة ١٨١٥.

ولما كان القانون الطبيعي يضم مجموعة من القواعد يمليها العقل ويعترف بها الجميع، فقد بزغت إلى الوجود في نفس الوقت فكرة المجتمع الإنساني العالمي، والشعور بوجوب تطبيق المبادئ المتشابهة في العلاقات بين الدول جميعا، دون الاقتصار على الدول المسيحية، وكان القانون الدولي في ارتقاء، إلا أن الإنسان أبعد ما يكون عن خلق منظمات تهدف إلى جعله موضع احترام الدول.

ولقد ظهرت في القرن التاسع عشر الخطوط الأولى المنظمات الدولية الحديثة والتقدم النادر في طرق النقل والاتصال الفكري، وتكون اقتصاد عالمى جعل دول العالم جميعها تحس بضرورة تضامنها، وكذلك انتشرت الأيديولوجية الديمقراطية وقربت إلى الأذهان فكرة اشتراك جميع الدول على أساس المساواة والإخاء في منظمات تنهض بصيانة

السلام على سطح الكرة الأرضية. وبهذا يظهر أن الظروف كانت مواتية لإنشاء منظمات دولية حقيقية وإن ظلت بدائية إلى أمد طويل.

٥- اتحاد شعوب أوروبا

بعد أن سقط نابليون، وكان قد نظم أوروبا في إطار الإمبراطورية الفرنسية الموحدة، عاد الملوك يناصرون من جديد مبدأ تقسيم أوروبا إلى دول ذات سيادة متساوية في الحقوق، يسودها السلام الذي يقوم على مبدأ التوازن بين القوى.

ومع هذا كان من الواجب أن يقبل الحد الأدنى للتنظيم، وذلك للدفاع عن النظام الملكي نفسه، لأن توازن القوى وحده لم يعد كافيا لبلوغ هذه الغاية بل كان يلزم إيجاد رابطة من نوع معين، وكانت هذه الرابطة هي الحلف الأوروبي الذي ساعد على تدعيم الاتحاد الناجح الذي كان قد أنشأه نابليون من قبل، وقد ضم هذا الاتحاد النمسا وروسيا وانجلترا ثم فرنسا البربونية بعد ذلك. وكان هدف اتحاد شعوب أوروبا الإبقاء على النظام الأوروبي المؤسس أصلا على مبدل الملكية المبنية على نظرية التفويض الإلهي ومبدأ توازن القوى بين الملكيات المختلفة.

ولقد تشاور الأمراء في مؤتمراتهم، وانتهى بهم الأمر إلى اتحاد وقرارات توجب التدخل للمحافظة على الشرعية والتوازن في وقت واحد، وبذلك يكون الاتحاد قد أسهم في الدفاع عن مصالح الملكية أولا، ثم بعد ذلك في سنة ١٩٢٣ وبسبب إحجام بريطانيا أسهم في إقرار

السلام، كما أسهم الاتحاد أحيانا في الاعتراف الشرعي بالتغيرات الناتجة عن الحركات التحررية الغربية، وبهذا يكون الاتحاد قد شارك في تنمية الشعور بالتكاتف لمواجهة مشكلات السلام، وتنمية فكرة تدرج القوى وفقا. تنوء به من تبعات.

وعلى الرغم من أن الاتحاد لم يكن منظمة دولية بالمعنى الصحيح، إلا أنه جعل من الممكن دفع عجلة التعاون إلى الأمام وفض المنازعات التي تهدد السلام، بما انتهجه من نظريات سياسية كلاسيكية، وإن كان قد ظل عاجزا عن فرض إرادته على القوى الكبرى.

وكان هذا الاتحاد من الوجهة الجغرافية محدودة بأوروبا إذا استثنينا الإمبراطورية العثمانية، ويفسر هذا أن جميع القوى الكبرى كانت أوروبية دائما، هذا بالإضافة إلى أنه كان يغفل المشكلات التي أثارها التوسع الأوروبي.

وقد عملت أمريكا المتحررة من جهة أخرى على التخلص من التدخل الأوروبي «نظرية مونرو سنة ١٨٢٣» كما عملت على أن تنظم في إطار إقليمي أولا مع بوليفار، تم في آخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة مع الفئة التي كانت تنادي بعدم تدخل أوروبا في شئون أمريكا.

ومر زمن طويل قبل أن يضطر الاتحاد الأوروبي إلى أن يهتم مشكلات ما وراء البحار في أفريقيا وآسيا، كالتدخلات الجماعية في الصين على وجه الخصوص، والإجراءات التي اتخذت بالإجماع لإلغاء العبودية وتجارة الرقيق، وتحديد قواعد احتلال أراضي المستعمرات

«مؤتمر برلين ١٨٨٥». وفي نهاية القرن التاسع عشر نفسه طغت المؤتمرات التي تضم القوى العظمى على النطاق التقليدي لاتحاد أوروبا، حيث شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر لاهاى سنة ١٨٨٩، وأصدرت حكمها في النزاع الروسي الياباني في سنة ١٩٠٥، كما اشتركت في مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦، واشتركت الولايات المتحدة وكثير من بلاد أمريكا اللاتينية في مؤتمر لاهاي الثاني سنة ١٩٠٧.

٦- حركة القوميات

كانت القومية في سنة ١٨١٥ تعنى المحافظة على خريطة الملكيات والمحافظة على مصالح الأمراء، فبلغت بذلك حدا من الضعف جاوز ذلك الذي مني به الحلف الأوروبي.

وكانت حركة القوميات تعمل على فرض نظام مخالف تماما، إذ يعتمد على استقلال الشعوب ويكون أكثر تمشيا مع مبادئ الديمقراطية دون الإخلال بما قد يكون له من أثر، فإذا كانت أوروبا قد وصفت بأنها أوروبا الإخاء فا أحرى الذين أطلقوا عليها هذا الاسم أن يسموها أوروبا القوميات، إذ تحررت الشعوب من جلاديها ولم تعد تكالب على كسب رضا الأسر المالكة أو تجري في ركابها. ثم رفرفت عليها ألوية المساواة والإخاء بفضل ما أحدثه التطور من تغيرات اقتصادية جعلت وجود علاقات سلمية بين الشعوب أمرا ضروريا – وليس من شك في أن تقدم وسائل النقل وتقسيم العمل وحرية التبادل ق د خلقت جميعها تضامنا

اقتصاديا بين الدول، وجعلت نشوب الحرب أمرا بعيد المنال. ومن هذا المعنى المزدوج للسلام الذي جاء نتيجة للتضارب الفكري بين الشعوب الحرة والتضامن الاقتصادي فيما بينها، بزغت مشروعات كثيرة لتنظيم الدولي في المجال الأوروبي أولا ثم في المجال الدولي ثانيا.

ومنذ بداية ذلك القرن نادي أوجستين نيرى وسان سيمون بعقد حلف بين شعوب أوروبا وتكوين برلمان عام وحكومة على المستوى الدولي هم على الخصوص بأن تقود الأعمال العظيمة ذات الصالح العام إلى النجاح «إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي سنة ١٨١٤». وقد صادفت فكرة التحالف الأوروبي أيضا قبولا وبالغ في مدحها الزعماء السياسيون أمثال (مازينى وبرودن) والاقتصاديون (باستيات وكوبون وميشيل شيفاليه) وفي مؤتمر السلام سنة ١٨٤٦ أمكن لفيكتور هوجو (الصوت المدوي) أن يتنبأ بدخول ولايات أوروبا المتحدة في هذا التحالف.

وقد جعل انفجار سنة ١٨٤٠ الناس يعتقدون أن انتصار القوميات في أوروبا لم يحل بينها وبين السعي نحو التعاون الحر مع الشعوب، أما تفكك القوميات فكان من شأنه أن يجعل من المستحيل قيام أي نوع من أنواع التنظيم الأوروبي، وعلى الرغم من أن الاتحادات الشعبية قد أشبعت بحق الآمال الكبيرة في الاستقلال والوحدة إلا أنها زادت أوروبا إنقساماً، إذ حل إختلاف الشعوب وتناحرها محل التنافس بين الأسر المالكة، واستبدل بحرص الأمراء سرعة انفعال الشعوب.

ولم تكن القوميات السارية حينئذ لتحترم دائما حق الشعوب في تدبيره صيرها فتمت الوحدة الألمانية فعلا على حساب الدانمركيين والبولونيين وألزاس اللوربين وحطم خيامها التوازن الأوروبي بالحديد والنار.

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين انتشار الحروب القومية التي أثارت شعوبا بأكملها بعضها ضد البعض الآخر تاركة في النفوس أحاسيس لا تمحى.

ولقد جاءت بعد الاتحاد الأوروبي المتهالك، فكرة امتياز الجيش الألماني التي نادي بها بسمارك، ثم جاء التوازن المؤقت للتكتلات التي جعلتها الأطماع الاستعمارية والتسابق إلى التسلح، عرضة في كل لحظة للانقسام. ولقد تغلبت قوة الحركة القومية حتى على المنظمات التي كان يمكن أن توضح التضامن الضروري بين البلاد المتجاورة المشتركة في نفس الثقافة، وتحولت المؤتمرات التي كانت قد تركت لكل دولة شخصيتها إلى محالفات فيدرالية، كما حدث في الولايات المتحدة في سنة ١٧٨٧، وهولاندا في سنة ١٨١٥، وسويسرا في سنة ١٨٤٨ والتحالف الجرماني الذي أصبح من سنة ١٨٦٦ إلى ١٨٧٦ إمبراطورية فيدرالية تسيطر عليها بروسيا. أما بالنسبة لدول إيطاليا التي أراد نابليون الثالث أن يتحالف معها تحت راية البابا، فقد قهرها الحركة الوحدة بقيادة بيمونت، وكونت المملكة الإيطالية.

والنظم الائتلافية التي كان يمكنها في منتصف القرن التاسع عشر

التوفيق بين حاجة الشعوب إلى التجدر وبين الرغبة في تجنب الاتحادات القومية الشديدة التكتل، لم تستطع الصمود أمام قوة الحركة القومية الشعبية.

وعلى العكس تعين على الدولة المتعددة الشعوب الدولة النمساوية مثلا أن تتلاءم مع الحركات الشعبية، وأن تتحول من الطابع الموحد إلى الطابع الفيدرالي، بما في ذلك اتحاد النمسا والمجر في سنة ١٨٧٦، وذلك دون أن تقضى على القوى الدافعة التي كانت تعود إلى التفتت. ولقد وجب على الإمبراطورية البريطانية أن تتحول بالتدريج إلى «اتحاد الأمم البريطانية» الذي جمع بينها وبين بلاد مستقلة، وعلى الأخص فيها يتعلق ببلاد الدومنيون للشعوب الأنجلوسكسونية.

٧- أمنيات الشعوب من النظام الدولي

تناول بعض المفكرين ورجال السياسة فكرة التنظيم الدولي بالبحث والدراسة مرة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر، وأعيد بحث المشروعات الأوروبية التي استخلصت من الأفكار الرومانية على أسس أكثر واقعية. وفي مؤتمر العلوم السياسية الذي عقد في سنة ١٩٠٠، لم يناد «لوروا بوليا» باتحاد يصعب على الشعوب المنتصرة تحقيقه، وإنما نادى بحلف «لا يرغم شعبا علي التضحية بقوميته وشخصيته التاريخية فالوحدة المرجوة يجب أن تكون في نظر الشعوب ضانا لحقوق القوميات ومصالحها. وكانت أول خطوة نحو هذا التضامن هو إنشاء اتحاد جمركي.. ولم يسمع صدى المشروعات حلف أوروبا إلا فيما ندر،

وكان الفقهاء منذ ذلك الحين يعالجون مشكلة صيانة السلام على مستوى عالمي، وكان الاتحاد البرلماني المنشأ في سنة ١٨٨٩ يضم أعضاء من مجالس البلاد جميعها ويفخر بكونه منظمة دولية عالمية، وانبثقت في أوروبا الغربية حركة فكرية تهدف إلى تنظيم السلام العالمي، وخصوصا في بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة التي سبقت غيرها من الدول في حرية الفكر والاجتماع وحيث سهل على المبدأ الديموقراطي أن يتحول من المجال القومي إلى المجال الدولي.

ومع هذا فقد كانت الدول القومية رفض أن تنخرط في سلك التنظيم الدولي، ولقد قررت مؤتمرات لاهاي المنعقدة في سنتي ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ بدعوة من القيصر نيقولا الثاني مبدأ التحكيم الإجباري وإتباع الجانب الإنساني في الحرب ولكنها عجزت عن إيقاف سباق التسلح، ولم تكن محكمة التحكيم الدائمة التي اتفق على إنشائها سنة ١٨٩٩ في مدينة لاهاى – حتى ذلك الحين، إلا مجموعة من القضاة تقترح أسماؤهم ليختار أطراف النزاع فريقا من بينهم كيفما اتفق.

وذهبت الأحزاب الاشتراكية إلى أن العقبة في تحقيق السلام تكمن في البناء البرجوازي للدول القومية، ومع أنها كانت ترى أنه من الممكن مقاومة الحرب بالإضراب، إلا أنها كانت تعقد كل الآمال على اتحاد طبقة (البرو ليتاريا) عبر الحدود. وكان اشتراكيو الدول في الحرب في سنة ١٩١٤ يستمعون إلى صوت الواجب الوطني وليس إلى كلمات تدور حول التنظيم الدولي.

ويمكننا أن نرجع عدم إحراز أي تقدم في القرن التاسع عشر في سبيل التطور السياسي الدولي –على الرغم من انبثاق الحركة الفكرية– إلى المعارضات التي كانت تشنها الدول القومية والتي كان يزداد عددها يوماً بعد يوم. وعلى العكس من هذا، كان الاتحاد الأوروبي يمثل تضامنا أكيدا أخذ بهار على مر الزمان.

ومن وجهة أخرى، قد تحقق كثير من الآمال في إنشاء روابط دولية خارج النطاق الداخلي للدولة، شملت جميع الميادين من إنسانية ودينية وعامية وفنية وانتظمت المشروعات الرأسمالية في النطاق العالمي.. وليس أدل على ذلك من قيام الشركة العالمية لقناة السويس.

والانقلاب الذي حدث في منتصف القرن التاسع عشر في طرق النقل الحديدية والبحرية، وفي وسائل توصيل البضائع، قد حقق للنشاط الإنساني مجالا للعمل في الحقل الدولي، ولم يكن الأمر يتعلق بتنظيم النشاط الدولي الاقتصادي حيث كان يجب أن يخضع لقوانين خاصة وذلك تبعا للفطرة التحررية. وكان عمل الدول يهدف فقط إلى الحد من العقبات، ومن هنا تحقق الاتحاد الجمركي الألماني «زولفرن» الذي شق للوحدة السياسية طريقا وعلى الخصوص التبادل الحر بين بريطانيا العظمى ودول أوروبا الرئيسية.

وكان يجب الاعتراف بأهمية الملاحة في الأنهار الدولية والمضايق المخصصة الملاحة الدولية ووجوب الأخذ بمبدأ حرية الملاحة فيها لجميع

الدول دون تمييز فتكون هذه الطرق المائية التي تمر بكثير من البلاد مفتوحة للجميع، وذلك كالحرية التجارية التي كانت تسمح بعبور المضايق التركية «معاهدة اتدروتو يك» سنة ١٨٢٩ ومضايق الدانمرك «معاهدة كوبنهاجن سنة ١٨٥٧» وقنال السويس «اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨» وقنال بنما «المعاهدتان الدوليتان في سنتي ١٩٠١ وفي ١٩٠٣» بتجديد نظام الملاحة فيها، والتدويل التجاري للرين في السنوات ١٨١٥ - ١٨٣١ - ١٨٦٨ والألب سنة ١٨٢١، ونهري اسكو والموزسنة ١٨٣٩، والدانوب ١٨٥٦ و١٨٣٨ و١٨٧٨ والكنغو والنيجر سنه ١٨٨٥» ولقد أنشئت لجان دولية دائمة للملاحة في الراين ١٨١٥ ولقواعد الملاحة وتنظيمها في نهر الدانوب سنة ١٨٥٦.

وبالرغم من العودة إلى نظام الحماية الجمركية في نهاية القرن التاسع عشر كان هناك اقتصاد دولي حقيقي، وكان الأشخاص ورؤوس الأموال تتداول بحرية، كما كان يمكن تحويل العقود، وكما قال «كنز» «كان تدويل الحياة الاقتصادية أقرب ما يكون إلى الكمال» وإذن لم يكن الأمر إطلاقاً أمر التدخل في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان يعتمد على حرية العمل وتقسيمه، وعلى ما تفرضه القوانين الطبيعية.

٨- مولد المنظمات الدولية الفنية

ولقد ظهر أنه لا مندوحة من أن تعود العلاقات الفنية التي ازدادت بين الدول تعقيداً إلى حالتها الطبيعية، وفي هذا المجال الذي يعتبر أقل

حساسية من المجال السياسي حيث لا خطورة على القوميات، قبلت الدول عن طيب خاطر نظاماً عاماً معينا.

وازداد عدد المنظمات الدولية الفنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، وأوجدت هذه المنظمات اتفاقيات دولية اشترك فيها كثير من الدول التي كانت تتبع نظام إداريا دائما، ومن هذه المنظمات بترتيب إنشائها : الاتفاق الصحي الدولي سنة ١٨٧٥، والاتحاد التلغرافي اللاسلكي الدولي ١٨٥٦، والمكتب الدولي للمكايل والموازين سنة ١٨٥٢، واتحاد البريد الدولي سنة ١٨٧٨، واتحاد حماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ واتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية ١٨٨٤، واتحاد السكك الحديدية ١٨٩٠، والمكتب الدولي للصحة ١٩٠٧، ومكتب الإحصائيات الدولية سنة ١٩١٣.

وقد ظهرت بذلك تدريجا إدارة دولية حقيقية خلقت نظما من التعاون في المجال الفني، ومهدت السبيل لتنظيم دولي أكثر اتساعاً، ووفقا لما قرره الفقيه الكبير «لويس زيتون» – خلق مديرو البريد والتلغراف الاتحاد الذي كان يجهل الناس اسمه، وعملوا في سبيل الحضارة والتفاهم بين الشعوب ما لم يعمله أشهر السياسيين.

٩- فشل عصبة الأمم

إن الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى أثبت أن من كانوا ينادون قبل سنة ١٩١٤ بمنظمة دولية قادرة على التحكيم في

المنازعات والمحافظة على السلام كانوا على حق فيما طالبوا به، ولقد تحمس الرأي العام في أعقاب تلك الحرب وخصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لإبراز هذه المنظمة إلى حيز الوجود، وقد جاء في المادة الرابعة عشرة من إعلان ولسون، أنه يجب أن تتكون جمعية عامة للأمم عن طريق اتفاقات رسمية، تعمل على تقديم ضمانات متبادلة، المحافظة على الاستقلال السياسي والإقليمي للدول جميعاً، صغيرها وكبيرها، «٨ فبراير سنة ١٩١٨». ولقد نوقش أمر إنشاء عصبة الأمم في نفس الوقت الذي نوقش فيه تنظيم السلام، وتقرر إنشاؤها في «٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ » وسجل ذلك في معاهدة فرساي.

ولم يلبث التنظيم الجديد أن نال إعجاباً هائلا، وانتشر أمان حقيقي بجنيف، وكبر في وهم الناس أن الحرب قد بعدت عام إلى الأبد.

غير أن عصبة الأمم لم تفصل في الواقع إلا في منازعات ضئيلة الأهمية، ولم تسكن قادرة تماما على أن تجابه سياسة عدوان الدول القوية، أو أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية، وكانت عصبة الأمم ترتكز في الواقع على أسس بالغة الخيال، إذ كانت فرنسا تأمل في عصبة أم قوية تملك القدرة على مراقبة ألمانيا وتستطيع أن تكفل احترام معاهدات السلام، على أن تزود التحقيق هذه الأغراض بقوة حربية ت كون أداة حقيقية للضمان الجماعي، وقد كان الأنجلوسكسون على النقيض من ذلك أعداء لفكرة «القوة الحربية الدولية» إذ كانوا يعتبرون

أن القوة المسلحة تخفي بين طياتها الحد من سيادة الدول، كما أنهم كانوا بعيدين عما عسى أن يحدثه إخلال ألمانيا بالأمن من آثار، وكانوا لا يرغبون في «جمعية تتخذ صفة الإلزام» ويفضلون جمعية يدخلونها بمحض إرادتهم مع مجرد التعهد بالالتجاء إلى الوساطة الدولية إذا قام نزاع بين الدول، وكانوا يخشون أيضا أن تمس القوة المخولة لهذه الجمعية حقوق الدول، ولذلك فإنهم كانوا يعتبرون أن عصبة الأمم– وهي انعكاس للرأي العام الدولي – يجب أن تعمل على ممارسة ضغط أدبي على الدول، بقصد المحافظة على السلام.

ولقد انتصرت الأفكار الأمريكية والبريطانية، التي لم تكن تساندها بلاد الكومنولث وأمريكا اللاتينية فحسب، بل كذلك الدول الرجعية التي لم ت كن ترغب في تقوية عصبة الأمم، كى تتاح لها فرصة تعديل معاهدات السلام ومن هنا جاء ضعف بنيان هذه المنظمة الحديثة وقصور وسائلها.

ومن ناحية أخرى نرى أن عصبة الأمم التي دعى للمشاركة فيها جميع الدول تكونت أولا من الدول المنتصرة والمحايدة ثم من الدول المغلوبة، ولم تكن ثمة شروط صارمة تحد من قبول أعضاء جدد، ولم تكن فرنسا لترغب في قبول الأعضاء الذين لا يدينون بالمبادئ الديمقراطية، إلا أن هذا كان يبدو شرطا واضحة للمشاركة في منظمة ديمقراطية دولية، ولقد قبل في الواقع اشتراك جميع الدول فيما عدا

الدول الصغرى كدويلات «موناكو وليو جتنستين» ومع هذا طلبت منها ضمانات معينة، إذ طلب من بلاد البلطيق وألبانيا احترام حقوق الأقليات، كما طلب من هنغاريا عدم استرداد «هياسبرج» وإلى أثيوبيا إلغاء تجارة الرقيق.

ولم يزد عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة حتى سنة ١٩١٩ عن ٤٥ دولة، ولم تكن الولايات المتحدة قد انضمت بعد إليها، كما ظلت البلاد المغلوبة بمعزل عنها، وعندما قبلت الدول الصغيرة والمستعمرات التي استعادت حرية التصرف والبلاد المغلوبة، بلغ الحد الأقصى للدول الأعضاء في هذه المنظمة ستين دولة.

وقد نقص هذا العدد بعد ذلك بخروج الدول الأوتوقراطية ولم يعد في العصبة أكثر من أربعة وأربعين عضواً حتى سنة ١٩٣٩، ولم يلبث الاتحاد الروسي السوفيتي أن استبعد هو الآخر، وبقيت الدول الديموقراطية وحدها، ولا كانت عصبة الأمم تتخذ من أوروبا مقرا وتضم بصفة خاصة أعضاء أوروبيين، فقد أخذت العصبة طابعة غربية أوروبية، غير أن أوروبا كانت مقسمة إلى بلاد ديموقراطية وبلاد أوتوقراطية وبلاد رجعية وأخرى محافظة.

وكان إنشاء عصبة الأمم يرتكز على مبدأ المساواة بين الدول، فتمتعت كل دولة من الأعضاء بصوت في الجمعية التي كانت تعقد مرة في كل عام وكانت الدول العظمى صفة الدوام في مجلس عصبة الأمر

الذي كان يجتمع في أغلب الأحيان، أما بقية الدول الأعضاء فكان لكل منها دوره «في الأصل أربع دول عظمى وخمس دول صغرى».

ومع هذا، ظل تأثير الدول العظمي في المنظمة كبيراً بفضل ما كان يدور في فلكها من مؤيدين.. وقلما كانت هذه الدول على اتفاق مع عصبة الأمم التي لم تكن بدورها لتستطيع اتخاذ قرار إلا بإجماع الآراء ولم تكن هذه القرارات مع هذا إلا مجرد توصيات للدول.

وأخيراً فقد كانت التعهدات التي يرتبط بها الأعضاء أكثر غموضاً، فقد أسست عصبة الأمم على مبدأ بقاء الحال السياسي والإقليمي لأوروبا «فرساى» وكان من المتوقع أن تعدل هذه المبادئ بغير أن يكون هناك تجديد لوسائل هذا التعديل، وحاولت الدول الغالبة والمغلوبة عينا هذا الأمر، ثم فرضت الدول الأوتوقراطية هذا التعديل بالقوة خارج نطاق عصبة الأمم، ولم يكن استخدام القوة مع ذلك مجردة في ميثاق العصبة، ولكنه كان منظما وخاضعاً لاستعمال الطرق السلمية التي كان يصعب تحديدها، وفي سنة ١٩٢٨ استنكر ميثاق بريان كيلوج الالتجاء إلى الحرب استنكاراً شديداً.

وكان ميثاق التحكيم العام يهدف إلى التحكيم والمصالحة والالتجاء إلى القضاء ولكن كانت هناك نقطتا ضعف، إذ لم تكن كلية الحرب ذات معنى واضح المعالم مما دفع الغزاة إلى إخفاء تدخلهم بين طيات الأحداث «لمنشو وإيطاليا»، كما أن تطبيق العقوبات لم يكن خاضعة لنظام موضوع ولكنه كان خاضعا لقرار من المجلس مما كان

يعرضه للتغيير، وذلك بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك هيئة لها القدرة على التدخل المنشود.

وأخيرا فإن نزع السلاح لم يتحقق، وفرضت معاهدات السلام على الدول المغلوبة تحديد أسلحتها، ونجح مؤتمر واشنجتن في تجديد التسلح البحري إلا أن لجان نزع السلاح في جنيف لم تبلغ مأربها، وبعد انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم في سنة ١٩٣٣ استئنافا لسباق التسلح.

وفي سنة ١٩٢٠ نظمت محكمة العدل الدولية طبقا لميثاق عصبة الأمم، وتتكون هذه المحكمة من خمسة عشر عضو مستقلين عن الدول تعينهم الجمعية العمومية ومجلس العصبة. وكانت هذه المحكمة تبدو وكأنها الأداة القضائية الحقيقية للجماعة الدولية، وقد أصدرت المحكمة بين سنتى ١٩٢٢ و١٩٤٠، (٨٨) حكما، منها (٦٣) حكما موضوعياً.

كانت تجربة عصبة الأمم مفيدة حقاً في صيانة السلم وكفالة السلام العام، إلا أن الظروف لم توانها فظل دورها ضيقة محدوداً تبدد معه كل أمل في تحقيق أهدافها الرئيسية، إذ قد تعذر عليها عندما كان يثار النزاع بين كبريات الدول أن تخضها النظام بعينه، وهكذا لم تفعل العصبة أكثر من أنها اقتصرت على نظر المنازعات القضائية التي لم تكن تتصل بالمصالح الحيوية.

وفي مثل هذا الجو الملبد، بدأ دور العصبة واهيا وضئيلا، فلقد استبان أنه لم يكن في مقدورها إلا أن تضع الحلول في المنازعات القليلة

الأهمية مثل مشكلات النمسا في سنة ١٩٢٠، وجزر أيلاند في سنة ١٩٢١، والنزاع الذي ثار بين بلغاريا واليونان في سنة ١٩٢٥، وبين كولومبيا وبيرو في سنة ١٩٢٤، وبين بوليفيا وباراجواي في سنة ١٩٣٨.
أما بالنسبة المشكلات الكبرى فلم تستطع العصبة بأي حال من الأحوال أن تواجه إحدى الدول العظمى، إذ عجزت عن منع العدوان الياباني على الصين لمهاجمة منشورياً في سنة ١٩٣١ ثم بعد ذلك في سنة ١٩٣٧ بعد أن تركت اليابان منظمة جنيف في ١٩٣٣، كما ظلت العصبة مكتوفة اليد أمام غزو إيطاليا للحشة في ١٩٣٥ – ١٩٣٦ فلم تستطع منعها أو تطبيق العقوبات عليها. ومن المعروف أن إيطاليا قد تركت المنظمة الدولية في ١٩٣٧، وعمدت، بعد ذلك إلى مهاجمة اليابان في ١٩٣٩ ولم تستطع العصبة علاوة على ما تقدم أن تتخذ أي إجراء إزاء ألمانيا التي كانت قد تركت مقعدها بالمنظمة في ١٩٣٣، والتي أخذت منذ ذلك الحين تعمل على تمزيق «معاهدة فرساى» وتقوم بالعدوان على النمسا وتشكسلوفاكيا وبولونيا، ولم يكن في وسع العصبة أن تتدخل في الحرب الأسبانية في سنة ١٩٣٩ – ١٩٣٨ وبعد قبول الاتحاد السوفيتي عضواً في المنظمة الدولية، لم يكن في مقدور العصبة أن تحول دون اتفاق هذا الاتحاد مع هتلر على اقتسام بولونيا أو أن تدفعه إلى العدول عن مهاجمة فنلندا التي انتهى الأمر باستبعادها في ديسمبر سنة ١٩٣٦، غير أن الحرب العالمية الثانية كانت قد اندلع فيها.

وإن هذا الفشل المتوالي الذي يتعارض تعارضاً تاماً مع كل الآمال التي كانت معقودة على المنظمة الجديدة يرجع إلى حد ما إلى ضعف الجهاز الداخلي لعصبة الأمم، وعلى الأخص ما كان ينقص الديموقراطيات الغربية الكبرى من حزم، فقد ظهرت الحرب الكبرى باعتبارها نصرة للأفكار الديموقراطية إزاء الإمبراطوريات المركزية، وكان حفظ السلام حينئذ يتطلب أن يسود التفاهم بين الدول الديموقراطية الكبرى داخل المنظمة الجديدة، غير أن الولايات المتحدة لم تكن من بين أعضائها، كما أن فرنسا وإنجلترا لم تكونا متفقتين على الدور الذي تقوم به كل منهما. وكان الاتهام الموجه إلى المنظمة الدولية حينئذ مركزة في أن أعضاءها من ذوي المقاعد الرئيسية، قد استكانوا إلى سياسة تقوم على الضعف والوهن، ومع هذا فقد أكدت عصبة الأمم بهذا الفشل الذريع، ضرورة الحاجة إلى وجود تنظيم دولي حقيقي.

١٠- تأرجح الحياة الاقتصادية بين الحربين العالميتين

لقد كان الشعور بنقص التنظيم الدولي في المجال الاقتصادي بعد سنة ١٩١٩ عظيماً. ولقد ظلت الفكرة التحررية باقية، وكان الأمل معقودا على أن تعود الظروف الاقتصادية إلى ما كانت عليه بعد إصلاح الدمار الذي خلفته الحرب الكبرى، ولكن الصعوبات تضاعفت في الواقع، واستعاد الاقتصاد الدولي استقراره واتسعت رقعته اتساعا فاق كل حد حتى سنة ١٩٢٦، إلا أن مشكلة التعويضات التي بقيت دون حل

كانت تمثل منذ بدء سنة ١٩٣٠، المركز الثاني من أسباب القلاقل التي صادفها الاقتصاد الدولي، والتي كانت من دواعي زيادة عدد المؤتمرات الدولية التي رؤى انعقادها أولا لبحث مشكلة التعويضات، ثم مشكلة المواد الأولية بعد ذلك، نمير أن الأمر لم يكن يتعلق في ذلك بنظم ثابتة ذات أثر فعال.

ولم تكن الدول تفكر في تنظيم التبادل الدولي، إذ كانت تأخذ في الاعتبار أن إقامة التعاون الاقتصادي الأوروبي والعالمي، وتنظيم المبادلات واستقرار الأسواق وإنتاج المواد الأولية والأشياء المصنوعة إنما تضطلع به أجهزة المنظمة المكتملة شعبياً ودولياً.

ومن ناحية أخرى، فقد كثرت التكتلات الدولية عما كانت عليه قبل الحرب الكبرى، وذلك ابتداء من سنة ١٩٢٠، وخاصة في أوروبا التي أخذت على عاتقها تصدير ثلثي المنتجات المصنوعة، وبهذا تكون اتحاد تجارى دولي للنشادر في سنة ١٩٢٠، وللألومنيوم سنه ١٩٠١ تجدد في سنة ١٩٢٣، وفي سنة ١٩٣١، واتحاد المصابيح الكهربائية في سنة ١٩٢٥، والنحاس سنة ١٩٢٦، والصلب البوتاس في السنة نفسها، والأزوت في سنة ١٩٢٩ والأجهزة الكهربائية في سنة ١٩٣٠، والفوسفات في سنة ١٩٣٣، وكان عددها على وجه الإجمال يتراوح بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ اتفاق تجارى دولي..

ويمكن القول بأن أكثر من نصف التجارة الدولية في المدة ما بين

سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٧ كان تحت إشراف الاتحادات الدولية التجارية «كارتل».

أما فيما يتعلق بسوق البترول فلقد كانت كلها تقريبا في أيدي بعض الشركات الكبرى شركة استاندرد أويل الأمريكية ومجموعة الشركات الإنجليزية الهولاندية «دوتش»، ولما كان قد تم الاتفاق بين هاتين الشركتين الكبيرتين «بموجب الاتفاقية المعقودة بينهما في سنه ١٩٢٨» على استغلال الامتياز وتنظيم الإنتاج والتصدير، فان مهما كانتا تتمتعان بمركز مالي متين وبطائفة كبيرة من العملاء، مما دعا عددا ضخما من الشركات الأخرى إلى الانضمام إلى الاتفاقية المعقودة في سنة ١٩٢٨، كما كان ذلك حافزا إلى إعادة النظر في إصلاح السوق العالمية وتنظيمها، فيما عدا شركات البترول الروسية والرومانية.

ولم تكن الحكومات لتستطيع أن تفعل شيئا أو تتخذ أي إجراء بعينه، فالحكومة الأمريكية رغم ما بدا من مقاومتها لشركة استاندرد على اعتبار أنها شركة احتكارية في داخل الولايات المتحدة فإنها قد تركتها تتكل برعاية المصالح الأجنبية لجميع شركات البترول الأمريكية، وكانت الحكومة البريطانية تتعاون تعاونا وثيقا مع شركة شل وذلك عن طريق الشركة الإنجليزية الإيرانية التي تشرف عليها، ومن ثم كان من المحتم على الحكومات الأخرى أن ترضخ لهذا النظام.

وكان لهذه الاتحادات التجارية الدولية سلوك خفي أقرب ما يكون

إلى الكتمان، حيث لم يكن في استطاعتها أن تحصل على شخصية دولية ولم تسكن التشريعات الإقليمية تعترف بها في أغلب الأحيان، ومن ناحية أخرى، فإنها لم تكن تعمل إطلاقا على جذب أنظار العامة وكانت نظمها الإدارية ولجانها تعمل أيضا بغير أن تتخذ لها محل إقامة ثابت، ودون أن يكون لها إطار دائم أو أموال سائلة أو متجمدة...

ولقد أثرت هذه الاتحادات تأثير معينا في تثبيت النشاط الاقتصادي وإن ظل هذا التأثير في مجال ضيق محدود، وذلك بالحد من حرية المنافسة وباقتسام الأسواق، كما تضاعف اتفاقيات استغلال الامتيازات اعتبارا من سنة ١٩٢٥..

وكانت الدول المنتجة للمواد الأولية تنفق أحيانا على خلق منظمات دراية هدف إلى الحد من التغيرات المتزايدة في الأسعار مثل اللجنة الدولية سنة ١٩٣١ «و مالي البريطانية والهند الهولاندية وبوليفيا ونيجيريا البريطانية تم الهند الصينية والكونغو البلجيكية» وكذلك الاتفاق الدولي للكاتشوك في سنة ١٩٣٤ «سيلان وبرمانيا ومالى وبوينوسيام» والاتفاق الدولي على القمح سنة ١٩٣٣ «الأرجنتين واستراليا والولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وبولونيا وورونيا ويوغسلافيا واليونان وبريطانيا العظمى»، ويضاف إلى الأمثلة المتقدمة اتفاق السكر الدولي سنة ١٩٣٧ «وقد تكون مجلس السكر شبه الحكومي باشتراك أغلب الدول أعضاء فيه».

وقد حققت هذه المنظمات استقرار الأسواق وتثبيت الأسعار في كثير أو قليل وإن كان حدوث ذلك عن طريق إنقاص الإنتاج والعرض في أكثر الأحيان، وكانت هذه المنظمات شبه الحكومية تتخذ من الإجراءات ما يماثل إلى حد ما الإجراءات السارية في الحادات شركات الإنتاج الدولية الخاصة مما كان محلا لإثارة الاعتراضات من جانب المستهلكين..

ومع هذا فإن الحياة الاقتصادية في العالم كانت تجنح إلى التجزئة بمعنى أن يتجزأ إلى أجزاء تحييها التعريفات الجمركية ومراقبة النقد والتصريحات بالإقامة وكان بعضها يمارس سياسة الاكتفاء الذاتي مثل روسيا السوفيتية وإيطاليا الفاشية وألمانيا الهتلرية، وقلما كان إنسان يرى في المحيط الاقتصادى عملا دوليا.

ولقد كونت عصبة الأمم لجنة من الخبراء الماليين مهمتها النهوض ببعض الخدمات الخاصة كالمواصلات والصحة. وعاصرت إنشاء المكتب الدولي للعمل رغبة في إيجاد تشريع كان من شأنه أن ساعد هذا المكتب على بلوغ نتائج هامة، وقد أدى وضع فرنسا للمعهد الدولي التعاون الثقافي تحت تصرف عصية الأمر إلى مضاعفة الاتصالات الثقافية بيد أن عصبة الأمم لم تتمكن قبل سنة **١٩٣٩** من تكوين لجنة مركزية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية «تقرير بروس» ومع هذا، فقد استمرت المنظمات الإدارية الدولية في التوسع في أعمالها وكانت المنظمات الدولية الخاصة تضاعف في جميع المجالات، وازداد عددها

أزدياداً مطرداً منذ نهاية الحرب العظمى حتى سنة ١٩٣٠، ثم نهضت إثر تبدد الأوهام الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وعما حاق بعصبة الأمم من فشل. وانخرطت النقابات دوليا في سلك التحالف النقابي الدولي سنة ١٩١٣ وحلف النقابات المسيحية الدولي سنة. ١٩١٩، في حين سار الشيوعيون في طريق السياسة السوفيتية داخل الدولية الثالثة التي كان يديرها الكومنترن وكانوا يجتمعون في النقابات الدولية الحمراء سنة ١٩٢٠.

الباب الثاني
المنظمات الدولية وتعدد النظم المعاصرة وتباين أشكالها

١- المنظمات الدولية وعناصر تقدمها

اشتدت العناية في أواسط القرن العشرين بالتنظيم الدولي، وتهيأت الظروف لذلك، إذ كانت أكثر ملاءمة في هذه الفترة عنها في أي وقت من الأوقات. ولم يلبث المفكرون ودعاة السلام أن اعترفوا بضرورة قيام هذا التنظيم على أن يمتد نشاطه فيتناول حقلين في آن واحد، الحقل السياسي ويكون هدفه القضاء على التهديدات الخطيرة التي تدور حول التنازع الذرى، وأما الحقل الثاني فيستهدف أولا التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات، كما يعمل أيضا على الحيلولة دون وقوع الأزمات. وإن ازدياد وسائل النقل في العالم وسرعة أداة الإعلام وانتقال الأخبار قد قربت الدول إلى حد جعل اعتماد بعضها على البعض الآخر أمرا لا شك في أنه يزاد وضوحا يوما بعد يوم. على أن ظهور القوميات جديدها وقديمها – لم يكن من شأنه أن يحول دون وجود تعاون منتظم.

وقد اعترضت تحقيق هذا التنظيم عقبات جديدة، إذ أن ازدياد تدخل الدولة في المجال القومي وعلى الأخص في مجال الاقتصاد، قد جعل التعاون مع البلاد المجاورة أمرا أكثر صعوبة، ولم يتم التخلص من الاستعمار دون عقبات، وفي النهاية وعلى وجه الخصوص فإن تقسيم

العالم إلى معسكرين أيديوليجيين: معسكر الديموقراطيات الغربية ومعسكر البلاد الشيوعية ولكل منهما نظامه السياسي والاقتصادي في العالم ونظرته الشديدة الاختلاف، هذا فضلا عما يوجد بين القوتين الكبيرتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من تعارض – كل ذلك قد جعل التعاون العالمي صعب المنال، إلا أنه قد عمل على تقوية المنظمات القومية الإقليمية.

٢- تقارب العالم

إن تقارب العالم الذي يرجع إلى التقدم الكبير في وسائل النقل لهو بلا شك الناحية الجديدة ذات الأثر الفعال في تغيير الحياة الدولية، وهو الأساس الذي ينبى عليه كل ماعدا ذلك من أمور. وفي القرن التاسع عشر، سبق أن سمحت إدارة النقل بالسكك الحديدية، وكذلك السفن التجارية بنقل كميات كبيرة من البضائع وجماعات عديدة من الناس وتكوين اقتصاد عالمي وفي القرن العشرين ازدادت وسائل النقل البحري والبري وبلغت حدا من الكمال، ولقد أحدث تقدم النقل الجوي وانتشاره إصلاحا نوعيا كبيرا، وأدى استخدام الطائرات الحربية والتجارية النفاثة إلى تقريب المسافات بين الدول، فلم يعد ثمة بلاد يصعب الوصول إليها بعد أن أصبح من الميسور الوصول في بضع ساعات إلى جميع أركان العالم، وأدى ازدياد الانتقال بين مختلف الدول إلى الشعور الطبيعي الذي يحسه الإنسان من ذلك الحين بوحدة العالم بالنسبة للأجرام الأخرى.

ولقد تحققت هذه الوحدة على أحسن وجه في مجال التبادل الفكري فإن تقدم الطباعة وانتشار (الراديو) والتليفزيون على الأخص قد جعل للأخبار والدعاية وجودا حقيقيا في كل مكان، وأصبحت الأحداث تعرف في جميع أنحاء العالم في وقت واحد، أما بالنسبة للشعوب المتخلفة ثقافيا فان الصورة والكلمة المسموعة قد بلغت مبلغ الكلمة المقروءة..وبهذا فلم يعد ثمة بلد يعيش في معزل عن الحياة الدولية، فالكل يشعر منذ انتشار هذه الوسائل باشتراكه في تلك الحياة، وأصبحت دول العالم لأول مرة تعيش في صعيد واحد رغم مظاهر اختلافها، وبعد المسافات التي تفصل بينها، ونقص وسائل اتصالها. وتنبثق من هذه المشاركة ضرورة إيجاد تنظيم دام العلاقات الدولية التي أصبحت أكثر تعقيدا عن ذي قبل.

٣- الخطر الذري

وما كان مثل هذا التنظيم بالأمر الذي يتمناه الجميع فحسب، ولكنه كان أيضا ضروريا للمحافظة على السلام. ولقد بقيت أسباب النزاع عديدة ولم يكن قد تم بعد تنظيم الحرب العالمية، ولهذا وجب الانتظار لإعداد النظام التأسيسي لتريستا سنة ١٩٥٤، كى يتم التوقيع على معاهدة الحكومة النمساوية حيث ظلت مشكلة ألمانيا قائمة دون أن يتيها لها من الظروف ما قد يصل بها إلى حل من الحلول.

وقد صحب تحرر الشعوب المستعمرة وخلق دول جديدة، ظهور العديد

من المنازعات المحلية، كمسألة كشمير، والحرب بين إسرائيل والبلاد العربية والاضطرابات الهندوسية، وأمريكا الشمالية، وحرب الهند الصينية..

ولاشك أن التوتر القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد خلق جوا ينذر بحرب ذرية مخيفة بما تسببه من دمار، ولم يعد أي مكان على سطح الأرض بمأمن من الطائرات النفاثة وقاذفات الصواريخ من الحجوم المتوسطة والكبيرة، وأصبحت الحرب الباردة تعرض مواضع الاحتكاك كبرلين مثلا، لخطر الانفجار، وتحول دون الوصول إلى حل المشكلات الإقليمية، وفي الواقع لم يزل تقسيم ألمانيا قائما، وكذلك الحال فيما يتعلق بكوريا وفيانا نام...

ومن الخطورة بمكان أن تترك الأمور تجري على هذا النحو، فإن ذلك يعرض المنازعات الإقليمية لخطر الاتساع، فليس من شك في أن لكل مشكلة في الوقت الحاضر أهميتها العالمية، ولم تعد سياسة أي دولة بمعزل عن سياسات الدول الأخرى جميعا، وفيما يتعلق بالحرب الذرية فإنه من الممكن الحيلولة دون قيامها، ولكن سباق التسلح الذي يشترك أحيانا في تنشيط الاقتصاد، يحمل الميزانية ما لا طاقة لها به، ويقلل من الإنتاج، وإذا كان الخوف المشترك من شبح الحرب يمكن أن يحل محل السلام بما يحدثه من شلل في حركة الذين تسول لهم أنفسهم البدء بالعدوان، إلا أن مثل هذا الأمر مع ضالة شأنه يقوم تحت رحمة حدث أو خطأ. ولا يستطيع العالم أن يحيا تحت سيف مسلط من

القنابل الذرية، وإن التنظيم الدولي للسلام، ونزع السلاح ليبدوان أمرا من الصعب تحقيقه بقدر ما يعقد عليه من آمال.

٤- عدم التوازن الاقتصادي

تتطلب المشكلات الاقتصادية من ناحيتها هي الأخرى أن تكون موضع اختبار وأن يكون المعول في حلها في المجال الدولي على منظمات دائمة.

ولم يعد الإنسان يؤمن بترك الحياة الاقتصادية تسير وفق قوانينها الخاصة، فلم تكن دروس الأزمة الكبرى التي قامت في سنة ١٩١٩ قد أسدل عليها ستار النسيان، وأصبح الاقتصاد الحر موجها، وعملت الحكومات على أن تتجنب الأزمات وعلى أن تكفل استمرار التوسع.

غير أنه من شأن هذه السياسات الاقتصادية المتبعة في المجالات القومية أن تؤدي إلى تقسيم الحياة الاقتصادية العامة. وفي القرن التاسع عشر تأثرت الحرية التي تتداول بها البضائع، فرءوس الأموال قد تحولت أو نقصت تبعا للحرب وللأزمات، وذلك بفرض الرقابة على النقد والحماية والاكتفاء الذاتي، ومن ناحية أخرى فقد أحاطت بعض الدول ظروف أدت إلى إعسارها، وخاصة ما حاق بأوروبا، بينما أثرى البعض الآخر كالولايات المتحدة، ومن هذه الناحية ظهر انعدام التوازن في كيان الدول التي لم تقو على إعادة سريان التيارات الاقتصادية الطبيعية. ولما كانت صادرات الولايات المتحدة تزيد كثيرا على وارداتها، فإن الدول

الأخرى التي تحتاج إلى المواد الأولية أو المصنوعات الأمريكية، قد وجدت نفسها أحيانا في سباق من أجل الحصول على الدولار لشراء هذه الأشياء...ولا يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال إلا إذا سدت الولايات المتحدة نقص الدولار بالقروض أو بالمنح.

الاقتصاد الأمريكي يمثل قوة كبرى بالنسبة لاقتصاد الدول الأخرى (نصف الإنتاج الصناعي العالمي لستة في المائة فقط من الشعب) وهي بهذا تفرض «اقتصاداً مسيطراً» يحمل بين طياته اليسر والعسر، هذا مع أن أوروبا الغربية وهي في أوج ازدهارها الاقتصادي، تحس بضرورة التخلص من هذه التبعية شيئا فشيئا، ولكن البلاد المنتجة للمواد الأولية مازالت شديدة الغحساس بهذه التبعية

٥- مشكلة البلاد النامية

وثمة نوع آخر من عدم التوازن الاقتصادي يتطلب هو الآخر إجراءات جماعية حيث إنه يزداد بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة.. فالبلاد النامية من الناحية الفنية تحس تخلفها المادي. ولم تعد بعد ذلك تكتفي بنوع من الحياة التقليدية أو تخضع لحياة البؤس وهي تطالب بحقها في الحياة الكريمة، ويبدو لهذه البلاد أن الرفاهية لا تتحقق إلا إذا سارت حالتها الاقتصادية في طريق النمو، فإن السرعة التي تنمو بها مواردها أقل بكثير من سرعة نمو موارد البلاد المتقدمة «تزداد التجارة بين البلاد الصناعية بخطى أكثر سرعة من ازديادها بين هذه البلاد

والبلاد الأخرى، ولفقد التقلبات الضخمة في أسعار المواد الأولية توازنها الاقتصادي حيث تنقصها رءوس الأموال...

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلات ازدياد عدد السكان ازدياداً مضطرداً، فمن المتوقع أن يزداد تعداد سكان البلاد الصناعية في الفترة ما بين سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٨٠، من ٩٠٠ مليون إلى ١٠٢٠ مليون، وهي زيادة محتملة، بيد أن عدد سكان البلاد النامية سيقفر من ١٨٠٠ مليون إلى ٢٩٠٠ مليون.

ومن ناحية أخرى فإنا نجد التمس عشرة دولة الأكثر غنى في العالم – تتمتع ب٧٠ برز من الدخل العالمي، في حين أن عدد سكانها يبلغ ١٦% فقط من سكان الكرة الأرضية بينما نجد أن الخمس عشرة دولة الشديدة الفقر والتي يعيش فيها نحو أكثر من نصف الجنس البشري لا تحصل إلا على عشر الدخل العالمي ونتيجة لهذا فإن متوسط عمر الفرد الذي يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ عاما في البلاد المتقدمة فنيا، لا يصل إلى ثلاثين عاما في الهند مثلا... وفي وقتنا هذا لا يجد ٦٠٪ من سكان المعمورة الغذاء الكافي لهم، بينما كانت هذه النسبة لا تزيد عن ٤٠٪ قبل الحرب، وهي لن تقف عند هذا الحد، فقد تتعرض أيضا لخطر الازدياد، ولما كانت البلاد المتقدمة تتاخم هذه المجموعة المتزايدة من الشعوب الفقيرة التي يشعر ببؤسها وتحس في نفس الوقت بقوتها، فقد أصبحت المساعدة الاقتصادية واجبة من الوجهتين الإنسانية والسياسية ولم يدع نمو

هذه البلاد قوميا الفرصة للاستعمار لإدارتها في مجاله التقليدي. ولما كانت البلاد العظمى تعمل غالبا على أن تجعل من هذه المساعدة طريقة للضغط السياسي، فإن الأمل معقود على إخضاع هذه المساعدة لتنظيم الدولي.

٦- تقدم فكرة العمومية

لقد أصبحت فكرة التنظيم الدولي الآن أكثر وضوحاً مما كانت عليه في أي وقت مضى،

وإذا كانت الإنسانية ما زالت تظهر على أنها جماعات في العالم فرقت بينها الاختلافات الشديدة في العقائد، فإن العزلة الفكرية على سطح الكرة الأرضية تميل إلى أن تكون أخف حدة.

ولقد تقدمت الفكرة التي تهدف إلى خلق روح دولية، إذ تضاءلت فكرة الجنس في مجموعها، وحتى لو ظهر رد فعل من هذه الناحية بالنسبة للدول الحديثة الاستقلال، فان روح التعالي التي كانت تسود الدول الكبرى ومركبات النقص لدى الدول الصغرى، كل هذا قد أخذ في النقصان، وعلى الرغم من وجود بعض مظاهر الشحناء والكراهية فإنه قد يظهر في العلاقات الدولية كثير من التسامح الذي يرجع إلى وحدة الجنس أو الدين إن لم يكن يرجع إلى السياسة.

ومن المسلم به أن الجماعات الدينية وكل صور الثقافة وأشكالها الأخرى قد أصبحت في الوقت الحاضر جديرة بالاشتراك في الحياة العالمية، ولم تعد الجماعة الدولية كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر تتألف من دول متحضرة فحسب.

وفي نفس الوقت فإن المفاهيم الفكرية أخذت تميل إلى التقارب، ولقد كانت الاتصالات فيها مضى تجرى بين الحضارات المختلفة اختلافا ظاهرا وبين الحضارات التي تقل عنها درجة، إلا أن الاتصال فيما بينها كان صعبا.

وقد أدى انتشار المفاهيم المنبثقة من الغرب في أنحاء العالم إلى ظهور مبادئ عامة معينة كمبدأ المساواة بين المواطنين، والمطالبة برفاهية جميع الشعوب التي أخذت تحرص على امتلاك الثروة المادية وسبل الإنتاج وتحقيق مستويات معينة م ن النواحي الفنية.

ومن المحتمل أن يظهر الضمير الإنساني بشكل أقوى مما كان عليه قبل ذلك، ولقد أصبحت فكرة الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وضد الجنس البشري أكثر أهمية وأوسع انتشارا. على أن للفكرة العمومية الحديثة بالنسبة للمنظمات الدولية في الوقت الحاضر بعض المساوي، إلا أنه من الصعب أن يقوم التعاون بين الدول التي تختلف في كثافة سكانها، وفي نظامها السياسي، وفي مدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وفي مدى تحمسها للقومية تحمسا يتفاوت قوة وضعفا.

٧-القوميات

لقد ضعفت القوميات في أوروبا، وبلغت أغلب الشعوب في هذا الضعف حدودا ثابتة إذ طغى الملل الذي خلفته الحروب على التطرف في محبة الأوطان، ولقد كان من التوسع الاقتصادي المترامي الأطراف أن

ازدادت أواصر التعاون مع البلاد المتاخمة على الرغم مما كان يعلق بالأذهان من الذكريات التاريخية المحزنة التي كانت تحز دوما في النفوس.. كما أدى الشعور بالخطر المشترك إلى تغيير الاتجاه نحو التضامن ونسيان المنازعات بين البلاد المجاورة.. وعلى هذا فان البلاد الأوربية قد أصبحت مستعدة لا لمجرد الاشتراك في تنظيم دولي تسوده روح الجماعة فسب، ولكنها أصبحت مستمدة بوجه خاص لتطوير تعاونها في الإطار الإقليمي، على أي مدى كان هذا التطوير، وفي الولايات المتحدة تخف حدة هذه القومية بالرغبة الخالصة في التعاون الدولي في أغلب الأحيان، إلا أن إيمان الأمريكيين بأفضلية طريقتهم في الحياة وأخلاقهم وتفوق قوتهم المادية، قد يؤدي أحيانا إلى عزلة من نوع جديد.

ومن ناحية أخرى، فإن الشيوعية التي تعطي لنفسها صفة العمومية، تحسب أنها تستطيع أن تتغلب على الخلافات القومية، بخلق شعور من التضامن بين طبقة العمال، وهي غالبا ما تعتمد في ذلك على القومية الروسية، وتسعى ما استطاعت إلى الإقلال من الإحساس بالقومية لدى الدول الخاضعة لها، وقد تحرض أحيانا على قيام الثورة فيما بينها (كما حدث في بولونيا وهنغاريا).

وبالعكس من ذلك فإنها تستخدم القوميات في داخل المعسكر المعادي لها كي تشعل نار التنافس بين الدول البورجوازية.

وأخيرا، فإن القوميات الناشئة في آسيا وأفريقيا ما تزال في عنفوان قوتها وهذه الدول التي قامت انخرطت في الإطار الجغرافي للدول الاستعمارية

القديمة (كما هو الحال في أفريقيا). وهي ترمي بهذا إلى الإفادة من الاتحاد الإقليمي للإمبراطوريات القديمة، حتى ولو أدى الأمر إلى أن تفرض نفسها على أقليات في الجنس والدين (كما هو الحال في الهند وكشمير وفي أندونسيا وغينيا الجديدة) وهذه القوميات أشد عداوة وأكثر تعصبا، إذ أنها دائمة التنافر مع الجنسيات ولا تتلاءم معها في جميع الأحوال، ويشعل نار هذا العداء ما تحس به هذه القوميات من شعور مضاد للغرب، مع كونها لا تحس بمثل هذا الشعور نحو التنظيم الدولي، كما كان الحال بالنسبة للقوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، إذ كانت تنتظر منه كل شيء، كالاعتراف باستقلال الدول، والاشتراك في الحياة الدولية، والامتيازات، والمساعدات المالية، هذا بالإضافة إلى أنها تلائم بعض الجماعات الإقليمية التي يكون أساسها الشعور بوحدة الجنس أو الدين، كالجامعة العربية والحلف الأفريقي الآسيوي.

٨- تعدد الدول وعدم المساواة بينها

لعل من أهم مميزات عصرنا الحاضر تضاعف الدول المستقلة نتيجة التحرر أراضي المستعمرات «ويبلغ عدد هذه الدول الآن ما يقرب من المائة دولة» وقد خلعت على التنظيم الدولي صفات جديدة، فقد كان التحالف الأوروبي يضم عددا صغيرة من الدول ذات القوى المتكافئة، والأفكار المتقاربة واللغات المتشابهة والحقوق المتساوية.. وكانت عصبة الأمم تضم أيضا الكثير من الدول ولكن الدول الأوروبية كانت أكثرها أهمية ولم تكن

دول المستعمرات ممثلة فيها، ومع هذا فإن الفروق بين الدول الصغيرة والكبيرة، والتعارض بين الدول الديموقراطية والدول الأوتوقراطية، كانت فيها مضى كثيرا ما تزيد الأمور تعقيدا– أما في وقتنا الحاضر، فإنه من المسلم به أن كل بلد مستقل يعتبر جديرة بالانتماء إلى التنظيم الدولي أيا كانت أهميته، ونطاقه السياسي، ودرجة تطوره، وتأبي الأيديولوجية الديموقراطية إقامة الفوارق بين الدول الأعضاء التي تتمتع كل منها بحق التصويت، كما أن الاقتراع العام لا يعترف بعدم المساواة في الثروة والثقافة، ومن المصلحة الحقيقية للبلاد الصغرى في هذه الظروف أن تعمل على تدعيم مركزها وتقويته بالانضمام إلى هذه المنظمات، وعلى العكس من ذلك فإن البلاد الكبرى لا تجني من وراء الانضمام إليها إلا المزيد من التبعات، اللهم إلا إذا كانت تتمتع بحقوق خاصة كحق الاعتراض "الفيتو"، أو إذا كانت تتخذ لها عملاء من الدول الصغرى. وقد اكتسبت المنظمات الدولية العالمية من كثرة أعضاها وتباينهم الشديد طابعا خاصا، يبدو في رغبتها الأكيدة في توسيع نطاقها.

ويحتفظ عدد معين من المنظمات الإقليمية بتجانس نسبي، عندما تضع شروطاً محددة للانضمام إليها "مجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلنطي" وهي تضم شعوبا ديموقراطية، ليس من بينها أسبانيا، رغم قبولها عضواً في عصبة الأمم.

٩- المنازعات الإيديولوجية

على الرغم من ازدياد الاتجاه نحو العمومية، التي كانت تميل إلى

تمثيل الكرة الأرضية بأجمعها، فإن المنظمات العالمية لم تستطع أن تعكس من هذا الاتجاه إلا الخلافات العميقة.

وتتطلع الدول جميعها إلى تنظيم العالم، وإلى التوازن الاقتصادي العالمي، وإلى السلام، غير أن المعتقدات التي تدين بها كل دولة تختلف اختلافا شديدا، فلا تجمع بينها نفس القواعد التنظيمية ولا يربطها نفس النظام الاقتصادي، كما أن نظرتها إلى السلام تفترق الواحدة منها عن الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم تناسق الأيديولوجيات، واختلاف الخالق الدولي بين الجميع، كما يرجع إلى اختلاف الطريقة في ممارسة التعاون.

وفيما يتعلق بموقف الدول إزاء المنظمات الدولية، يمكن أن نميزها مجموعات ثلاث وهي:- الديموقراطيات الغربية، والدول النامية، والدول الشيوعية.

(أ) الديموقراطيات الغربية والتنظيمات الدولية

تتلاءم الديموقراطيات الغربية على وجه التحديد ملاءمة تامة مع المنظمات الدولية، إذ تفرض مبادئها السياسية الداخلية الخاصة على مستوى العلاقات بين الدول. وقد أدت فكرة الحرية الفردية واحترام الجماعات السياسية والدينية والمهنية والفكرية، إلى خلق علاقات وطيدة بين مختلف البلدان، وفضلا عن ذلك فإن المنظمات الدولية الخاصة كثيرة العدد شديدة الحيوية، وفي نفس الوقت تقوم الديموقراطيات بدور الديموقراطية الدولية، مع احتفاظها بسيادتها الدولية بصفة كلية أو جزئية،

ويختلف التطور هنا باختلاف الدول، فالبعض منها مع هذا ديموقراطي متطرف في ديموقراطيته كبريطانيا العظمى والسويد والنرويج، والبعض الآخر يتكون من دول قوية شديدة القوة كالولايات المتحدة التي لا تقبل أي مساس لسيادتها، وإلى جانب ذلك توجد دول أخرى شديدة الحساسية بضرورة التضامن كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلاد البنلكس وهي التي تقبل في حالات معينة – الحد من سيادتها لصالح سلطة عامه ليست بساطة دولية، غير أن جميع الدول تعتبر التعاون الدولي أمراً لا مندوحة عنه للصالح العام، ومن هنا تعددت بين الدول المنظمات السياسية والاقتصادية أو الفنية وهي التي ظهرت في الغرب (ولقد قامت جميع الدول على وجه التقريب نتيجة لجهود بعض الانجليز السكسونيين أو بعض الفرنسيين) واحتفظت في هذه المنظمات بأكثر الدول إيماناً بفكرتها وتعصباً لها.

وتتفق الدول الغربية إلى حد بعيد على اعتناق خلق دولي معين حيث يقع في تقديرها أن تقدم الحياة الدولية لا يستكمل عناصره إلا بالمحافظة على الفردية والقومية وضمان زيادة الرفاهية، وإقامة العدالة الاقتصادية، والاجتماعية في أسمى صورها، والسماح على وجه الخصوص بتسوية المنازعات تسوية سلمية. وقد استقرت هذه الأوضاع في داخل المنظمات الأطلنطية والأوروبية، حيث تتحدث الديموقراطيات الغربية (على الرغم مما قد يوجد بينها من وجوه الخلاف) بنفس اللغة

وتؤدي إلى نتائج ملموسة. وقلما تظهر الخلافات في المجال الاقتصادي بين أنصار حرية العمل والتحرر الاقتصادي، الذي من أجله وجب على التنظيم الدولي بنوع خاص، ضمان حرية سير العمل، وحمايته من فكرة السيطرة والاشتراكية التي تعمل على توجيه الإنتاج والتبادل.

وتعمل الديموقراطية الغربية أحيانا على استخدام قواعد التنظيم الدولي مع قبولها الخضوع لهذه القواعد، كما أنها تعمل على استخدام المنظمة كوسيلة لتحقيق سياستها، وهكذا يكون الحال عندما تتمتع المنظمة بالعدد الكافي من البلاد الصديقة أو العميلة، ولقد كان لبريطانيا العظمى في عصبة الأمم نفوذ هائل، وكانت الولايات المتحدة تتمتع بالأغلبية في الأمم المتحدة لفترة طويلة من الزمن. وحتى عندما تكون الديموقراطية الغربية حريصة أشد الحرص على سيادتها فإنها لا تضن بالسماح دوما بالتعاون على نطاق واسع في المجالين الفني والاقتصادي.

(ب) البلاد النامية والمنظمات الدولية

تكون البلاد النامية اقتصاديا، والمستعمرات التي حصلت أخيرة على استقلالها مجموعة ثانية. وتلعب هذه البلاد في مجال المنظمات الدولية دورا هاما، تساعدها على أدائه كثرة عددها، واضطراد هذه الكثرة. وإنها لتجد في هذه المنظمات فرصة سانحة لتعبير عن رأيها وفرض وجودها، كما أنها تفصح عما تكنه للديموقراطية الغربية من بغض وكراهية فهي تعزو إليها تخلفها الفني وحالة الفقر الذي تعانيه، ولكنها مع

ذلك تعتمد على الديموقراطيات في الحصول على رؤوس الأموال والاستعانة بالفنيين.

ولا يعرف كثير من هذه البلاد النظام الديموقراطي، حيث يقوم نظام الحكم فيها على أحزاب فردية أو على دكتاتورية عسكرية، ولا تلتقي حقوق الإنسان فيها دواما الرعاية والاحترام – إلا أنها تتلاءم تماما مع المنظمات الدولية وبالنسبة لضعف مواردها وما تتصف به إدارتها القومية من جفاف، فإنها لا تشترك إلا بقدر يسير جدة في الإبقاء على هذه المنظمات وفي نشاطها الفني، ومع هذا فهي تعمل على أن تجني من ورائها أكبر الفوائد السياسية والمالية، وتستخدمها أيضا للضغط على قوى الاستعمار، ومساندة استقلال الدول الأخرى التي تعمل على توسيع دائرتها، وبهذا يمثل «العالم الثالث» المال الذي تلعب علية قوى الغرب، والذي يكفل لمن يسيطر عليه مهما فائدة محققة. وإن البلاد النامية لتدرك ذلك وتفضل أن تقف موقف الحياد لتجاربها مع الغرب، وتخوفها من الاتحاد السوفيتي وهي في النهاية تحقق فائدة كبيرة من موقف المزايدة بين المعسكرين. ولما كان هذا «العالم الثالث» من الضعف بحيث لا يقدر على التحكيم بين النزاع الشرق – الغربي فانه يميل بالرغم من هذا إلى أن يتخذ وضعة أصيلا في داخل المنظمات الدولية.

(ج) البلاد الشيوعية والمنظمات الدولية

إن للبلاد الشيوعية وللاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص وضعا

خاصا بالنسبة للمنظمة الدولية، فالدول الأوتوقراطية «ذات السلطة المطلقة» لا تسلم إلا بوجود علاقات بين دولة وأخرى، وهي لا تقر قيام العلاقات المباشرة بين الدول التي تسير في فلكها وبين جماعات سياسية أخرى، تكون تابعة للدول غير الشيوعية، وليس للمنظمات الدولية الخاصة التي كثيرا ما يظهر وجودها أيضا في العالم الحر مكان في الدول الشيوعية بصفة عملية، أو بالأحرى فهي تعمل تحت رقابة الحكومة والحزب.

وعلى العكس فان الدول الشيوعية، في خارج حددوها، إنما تعمل على الدعاية لنفسها، باستخدام المنظمات الدولية السياسية أو الثقافية التي تسمح لها الدول الديموقراطية بالاندماج فيها ومزاولة نشاطها. ولم تعد الدول الشيوعية تميل من الناحية الفنية إلى التعاون الدولي، إذ أنها لا تفرق بين المجال الدولي حيث يمكن لها أن تحتفظ فيه بسيادتها وبين المجال الفني حيث يمكن أن يكون التعاون بين الدول مجديا، ومن ناحيتها فإن نظرتها إلى العالم لا تعدو كونها نظرة استعمارية لا تفرق بين ما هو قومي وما هو دولي، ولا تفرق بين السياسة والفن. فنظام «ماركس – لينين » يرى السياسة في كل شيء، حتى إنه ليراها في المجال الفني والعلمي والجمالي، ويرى هذا النظام أنه لا يمكن أن يكون هناك عدم انحياز في النظم الفنية التي تصطبغ قراراتها دواما بالطابع السياسي.

ولا ينتظم الاتحاد السوفيتي وأنصاره في أغلب المنظمات

المتخصصة التي تعقد بين الحكومات. وانضمام الاتحاد السوفيتي وأنصاره للاتحاد الدولي للبريد والاتحاد الدولي للمواصلات التلغرافية والتليفونية، والمكتب الدولي للأحوال الجوية، راجع إلى الارتباطات المادية التي يلزم هؤلاء الأنصار بعقدها مع الدول الأخرى. ولقد اشتركت في اليونسكو كي تخلق لنفسها سياسة الاشتراك في المجال الثقافي، ولكنها مع هذا ليست عضوا في المنظمة العالمية التموين والزراعة، أو في منظمة الطيران المدني الدولي «فيما عدا بولوينا وتشيكوسلوفاكيا». والانتظام في هذه المنظمات يتطلب في الواقع تبادل طائفة معينة من المعلومات – والاتحاد السوفيي والدول التي تتبع سياسته، لا ترغب في تقديم هذه المعلومات رغبة منها في الدعاية لنفسها أو حرصا على سلامتها – ومراعاة القواعد العامة التي وافق عليها الأعضاء بالإجماع، ويبدو أن هذه الشروط جميعا تخل بفكرة السيادة القومية ومسها مساسا غير مرغوب فيه، ويرجع جود هذه السيادة القومية على وجه الخصوص إلى ما سارت عليه السياسة التقليدية في روسيا من عدم الثقة بالبلاد الأخرى، كما يرجع إلى المفاهيم القانونية الشيوعية.

ومع هذا، فإن وجوه الاختلاف في طبيعة البلاد الشيوعية والبلاد الديموقراطية المتحررة لتجعل من الصعب عليها أن تشترك في نفس هذه المنظمات، ولقد كان وجود الاتحاد السوفيتي والبلاد التي تأخذ بسياسته في هذه المنظمات محل نقد واعتراض، إذ أن رجال الأعمال في تلك

البلاد وكذلك النقابات تعتبر منظمات أنشأتها الدولة، كما كان محلا للنقد أيضا وجود المجموعة الشيوعية في هيئة العمل الدولي، التي تكفل الحكومات وأصحاب العمل ونقابات المال تمثيلا مخالفا للنظام القائم فيها، ولم تنتظم البلاد الاشتراكية في مؤسسة النقد الدولي، أو في بنك الإنشاء والتعمير، لأنها لم تكن تدرك للنقد، ما كانت تدركه البلاد الشيوعية من مفاهيم.

ولا تتساهل البلاد الشيوعية إطلاقا في سيادة الدولة الاشتراكية، إذ تبدو هذه الدولة الإطار الذي لا يمكن الاستغناء عنه لحماية المجتمع الاشتراكي. وإن موافقة دولة اشتراكية على الحد من سيادتها لصالح منظمة، يتكون معظم أعضائها من دول رأسمالية تسيطر عليها البورجوازية، لتعتبر تعارضا مع وجود المجتمع الأشتراكي نفسه وفرص الثورة العالمية ولما كانت أغلب هذه الدول تعتنق الاشتراكية ومن الواضح أن يتغير هذا الوضع وحتى يتم ذلك التغيير للشيوعية الذي تنبأت به النظرية الماركسية اللينينية قد يكون في الإمكان تحديد معنى السيادة ومفهومها بما يتفق وقيام منظمة دولية.

وتعترض البلاد الشيوعية في هذه الظروف على تقوية المنظمات الدولية، ولا تشارك فيها إلا بشرط الاحتفاظ بسيادتها، وعدم الخضوع لمبدأ الأغلبية، ومعارضة القرارات التي ترى عدم الموافقة عليها، «ومن هنا جاء حق الفيتو الذي اتخذه ستالين شرطا لانتظامه في منظمة الأمم المتحدة».

وقد حالت هذه الدول دون ازدهار التعاون الصادق مع الدول البورجوازية وتقدر النظرية الشيوعية لهذه الدول تمزقا وزوالا، ولعل من صالحها خلق ما تراه من العراقيل في سبيل التعاون الدولي أو الإقليمي، الذي قد يتيح للدول البورجوازية أن تتخطى ما قد يحدث بينها من خلافات.

١٠- تعدد النظم الدولية المعاصرة واختلاف أشكالها

تتميز المنظمات الدولية بالاتجاه الحديث نحو التعمير الذي قد يبلغ حد الهوس في بعض الأحيان، ولم يعد التعاون الدولي يفهم إلا في مجال المؤسسات حيث ينتظر له الدوام والازدهار. ولقد شهد المجال الاقتصادي والفني قيام منظمات عالمية إقليمية، وأصبح عقد المخالفات العسكرية يقترن منذ ذلك الوقت بتكوين منظرات دائمة تكفل بوضع هذه الحالفات موضع التنفيذ، ولا تستطيع الاتحادات الخاصة نفسها أن تغفل وجود المكاتب الدولية.

ومع هذا فلا يمكن أن يتحول الأمل المتزايد في التنظيم الدولي تحولا ماديا إلى وجود مؤسسات تكون دائما أكثر عددا، إلا بشرط مراعاة الظروف الخاصة بالعصر الذي نعيش فيه والتي سبق ذكرها «باختصار»، وتنعكس هذه الشروط المعقدة على المنظمات الدولية، وتبين هذه المنظمات حالة معينة من العلاقات الدولية ومن أجل ذلك فهي شديدة التباين وذات أثر شديد التنوع، ويمكن تصنيف هذه المنظمات الدولية فيما يأتي :-

(١) التنظيمات الخاصة والعامة

من الممكن أن تقوم بين المجتمعات التابعة لدول مختلفة روابط تتفاوت قوة وضعفا وذلك بخلق علاقات خاصة تهم مجالات النشاط الإنساني الشديدة التباين «أعمال – دين – أخلاق – حياة فكرية – فنية – رياضية...» بيد أن مثل هذه العلاقات لا تلزم الدول نفسها. أما المنظمات العامة، فهي على النقيض من ذلك تماما إذ هي لا تعترف إلا بالدول، «فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة كهيئة العمل الدولية، والمنظمات الأوروبية الدولية». والجمعية الدولية قبل كل شيء لا تخرج عن كونها جمعية دول، والدولة هي التي تمثل عناصر الحقيقة الاجتماعية المعقدة لشعب ما، بتبسيط هذه الحقيقة وتغيير طبيعتها في كثير أو قليل، تبعا للنظام السياسي، كما تقضي على مختلف الآراء الداخلية.

(ب) التعاون والتكامل

تأخذ أغلب المنظمات الدولية صيغة المنظمات التعاونية التي ليس فيها مساس بسيادة الدول الأعضاء، وتتساوى جميعا من الناحية القانونية، أيا كانت أهميتها الحقيقية، وليست هذه المنظمات بعبارة أخرى، إلا شركة من الدول يسودها مبدأ الأغلبية فيما بينها، ولكل دولة أن تبطل أي قرار لا توافق عليه، وهذا يحول في كثير من الأحيان دون قيام المنظمة بعملها، بيد أن المناقشة تقود في الغالب إلى تقارب وجهات النظر وتخلق جوا من روح التعاون.

ولقد حدث أيضاً تطور معين كان من نتيجته إقرار مبدأ الأغلبية كما حدث مثلا في هيئة الأمم المتحدة وفي مؤسساتها ذات الصبغة الخاصة، وإن هذه خطوة نحو تحقيق ديموقراطية الدول، إلا أن تطبق قرار إجماعي على دولة ترفض الخضوع له – من شأنه أن يخلق مشكلات من الدقة بمكان، لا سيما وأن المنظمة الدولية تستند إلى قوة خاصة.

وعلى أية حال فإن الدول المتميزة على غيرها والتي تحتفظ باختصاصاتها في السياسة الخارجية، وكذلك المنظمات التعاونية، تظل حقلا تتقابل فيه الدبلوماسيات المستقلة وتجابه بعضها البعض، وقد تتخذ في بعض الأحيان السياسات الخارجية القومية لتبقى إلى جانب المنظمات الدولية، وقد تنفذ إليها أحيانا، ومن أجل ذلك وبالنسبة لما حصلنا عليه من نتاج واهية، فإنه ينبغي أن لا تتهم المنظمة نفسها بأكثر مما نتهم به الخلاف الذي ينشب بين أعضائها.

لكي نضع حدا لهذه المتناقضات، ونعطى للمنظمة سلطة حقيقية، يمكن مطالبة المشتركين فيها بالتنازل عن جزء من سيادتهم لسلطة دولية عليا، وقد كانت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أول من استخدم نظام التكامل هذا، وأخذت به السوق الأوروبية العامة بعد ذلك بصورة مخففة. ومع هذا فإن الايراتوم لا يفهم إلا بين الدول التي سبق أن تنبه ضميرها بشكل واضح التضامن وللصالح العام، ولا يمكن تطبيقه في البداية إلا في قطاع فني محدود، ولكنه يمتاز في الوقت نفسه بأنه يقوي

التضامن ويسمح بأخذ قرارات نافذة المفعول، لا مكان فيها للمساومات بين مختلف السيادات، وإنه ليتغلب على مشكلة التنظيم الدولي بقدر ما تحقق من اندماج بين الشعوب.

١١- المنظمات العامة والإقليمية.

ليس هناك من تقسيم ترتاح إليه النفس أكثر من تلك المحاولات التي تبذل من أجل الوصول إلى تنظيم عالمي، وذلك لأنها تستجيب للاتجاه العام، ومن ناحية أخرى فإنه من الممكن أن تقضي على ما قد يقوم من اعتراضات محلية في نزاع قد بلغ أشده، للحيلولة دون تقابل الخصوم الألداء وجها لوجه.

ومع هذا فالعالم شديد الاختلاف كبير الانقسام، يتجه لتنافس الكتل وعدم المساواة الاقتصادية، وهذا يعطى للخرافة الغامضة «المواطن العالمي» شيئا يختلف عن المكان المغلق الذي تدور فيه المناقشات. وعلى الرغم مما تحققه المنظمة العامة من الخدمات التي لا تنكر فوائدها، والتي تؤديها في المجال الفني والاقتصادي، إلا أنها ليست في الواقع أكثر من سراب يصعب الحصول عليه، ومن هنا تولدت أوهام عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك نرى أن المنظمات الإقليمية تقدم برهانا أكثر حيوية وتأثيرا على فاعليتها، إذ أنها تجمع الشعوب المشتركة في نفس الحضارة، والتي تقارب مصالحها ويخلق إحساسها بالخطر المشترك.

والمنظمات الإقليمية أكثر ملائمة من المنظمات العامة إذ أنها تجمع بالضرورة بين البلاد المتوسطة الكثافة، والأمر كذلك في التقسيم السياسي والأيديولوجى العالم. وعلى الرغم من أن الحرب الباردة تجعل الاتحاد العالمي أمراً خيالياً، إلا أنها مع هذا تقوى الاتحادات الإقليمية التي ازداد عددها في أوروبا على وجه الخصوص. ومع هذا، فإن هذه الاتحادات تزيد بدورها من انقسام العالم، رغم أنها كانت هي الأخرى وليدة هذا الانقسام.

الباب الثالث
المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

١- المنظمات الدولية الخاصة

تلعب المنظمات الدولية الخاصة دورا هاما في العالم غير الشيوعي، فبعضها قديم ممعن في القدم وبعضها الآخر حديث، ويزداد عددها باضطراد، وهي أفضل العلاقات التي تكفل صالح الدول، وتبين الأذواق والأفكار في هيئات المجتمع المختلفة، وإنها لتعبر بطريقة واضحة عن تدويل الحياة المعاصرة، ولهذه المنظمات غير الحكومية تأثير على الحكومات يتباين تباينا شديدا، ومن الصعب في أغلب الأحوال تحديد كنهه، إلا أنه لا يمكن إغفاله، وهي تدفع الحكومات إلى التعاون الدولي بعد أن تكون قد أعدت العدة ما تبذل من جهد الخلق منظمات بين الحكومات. ولما كان عدد هذه المنظمات كبيرا، فإنه لا يمكننا هذا إلا أن نتعرض تعرضا سريعا لأكثرها أهمية.

٢-المنظمات الدولية المحققة للمصالح

إن صفة الدولية وتحرر الحياة الاقتصادية في العالم غير الشيوعي لتفسر وجود جماعات خاصة تهدف إلى النفع المادي، ويتعدى نشاطها الحدود القومية، وتحتل من الناحية الاقتصادية مكانا عظيما، وكذلك من الناحية السياسية، والأمر هنا يتعلق بشركات تتفق فيما بينها لاحتكار

الأسواق واستغلالها لمصلحتها الخاصة. وفي الواقع فإنه لا توجد شركات دولية طالما لا يوجد قضاء دولي تكون مسئولة أمامه، كما أنه لا بد أن يكون لكل شركة مقر قومي. بيد أن هذا لا يمنع من أن يكون للشركة القومية فروع في بلاد أخرى وأن تساهم في أعمال أخرى، وعلى هذا الأساس فإن هذه الشركات تظهر كسلطة دولية خاصة.

وفي الولايات المتحدة ١٣٥ شركة بفروعها تمتلك الكثير من الممتلكات الصناعية ويحقق رقم مبيعاتها ارتفاعا كبيرا «أكثر من عشرة مليار من الدولارات لشركات جنرال موتور» أي ما يقرب من ٥٠٠٠ مليار من الفرنكات وهي تساوى ميزانية فرنسا بأكملها ومن ٤ إلى ٥ مليارات من الدولارات لمجوع شركات استاندارد البترولية الثلاث: (شركة فورد ،وشركة يو إس ستيل، وشركة جنرال إليكتريك للولايات المتحدة) ومن الواضح أن هذه الشركات ذات الإنتاج الوافر تتمتع في علاقاتها مع الدول الخارجية بإمكانيات هائلة، وعلى الخصوص عندما يعتمد اقتصاد بعض هذه البلاد على جزء يسير من المواد الأولية، ومن هنا يأتي الدور الخاص الذي يلعبه الأمريكان الذين يراقبون استغلال البترول في فنزويلا وفي الشرق الأدني، ومناجم النحاس في شيلي، والفواكه في جواتمالا ومشروع المطاط في ليبيريا.

وليس من شك في أن أهمية التيارات التجارية والمصالح المالية تعطى لهذه الشركات تأثيرا لا ينكر على السياسة الدولية، وهي تقوم بدور

ضئيل جدا حتى للبلاد التي تقوم باستغلال ثرواتها، لأنها تملك وحدها كل الإمكانيات التعمير هذه البلاد بمجموعة هائلة من رؤوس الأموال وعدد من الفنيين – بيد أن روح الأنانية تبدو غالبا في هذا العمل، الأمر الذي قد يدفع إلى التأميم، ومن هنا ظهرت أهمية إيجاد طريقة تسمح باشتراك المواطنين بصورة أكثر جدوى، لاستغلال ثروات بلادهم عن طريق الشركات الأجنبية.

وتستطيع هذه الشركات أن تتكتل بأن تعقد اتفاقات دولية سرية ترمي إلى تقسيم الأسواق فيما بينها، وكانت الحكومات تسمح بهذه الإجراءات الكبيرة في فترة ما بين الحربين. وعلى الرغم من أن الأوضاع الحاضرة لا تلام قيام تكتلات دولية فإن بعض البلاد مازالت تتعلق تعلقا كبيرا بهذه التكتلات مثل بريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا، بينما تحاربها بعض البلاد الأخرى.

ولم يكن من الممكن بعد سنة ١٩٤٥ تحديد كثير من هذه التكتلات التجارية ويرجع ذلك إلى ما كانت تخذه حكومة الولايات المتحدة إزاء بعض الشركات الأمريكية، ومازال الرأي العام يعارض التكتلات التجارية في الوقت الذي أعطيت الأولوية فيه للتوسع والعمل في أوسع نطاق، هذا فضلا عما تثيره القيود المفروضة على الإنتاج من قلاقل واضطرابات.

ومن ناحية أخرى فإن الطلب الذي أخذ يزداد على الصناعة منذ الحرب يقلل من أهمية الاتفاقات بين المنتجين، وإن العقود الطويلة

الأجل التي تعقدها فيها بينها كمشروعات الإنتاج المواد الأولية والصناعات الاستهلاكية، قد ساعدت على تثبيث السعر وتسهيل التبادل. ولقد أخذت الدول نفسها تحد من نشاط التكتلات الدولية بما تفرضه من الإجراءات القومية الموجهة، وهي تضاعف في نفس الوقت إبرام الاتفاقات الاقتصادية بين الحكومات وتستبدلها بالاتفاقات الخاصة، وعلى الرغم من عدم وجود تشريع دولي ضد هذه التكتلات "رغم ما اتخذه ميثاق هافانا من توصيات في هذا الصدد" فإن منظمة دولية كالشركة الأوروبية للفحم والصلب، لا تزال تعارض في تصرفاتها هذه التكتلات، وهذا على أقل تقدير بالنسبة للبلاد التي تكون عضوا فيها" يوجد تكتل تجارى لتصدير منتجات الحديد في خارج السوق العامة". وتقل أهمية هذه التكتلات التجارية في هذه الظروف عنها قبل الحرب، ومع هذا فقد يكون من الصعب إقرار ذلك.

٣- المنظمات الدولية الدينية

من المحتمل أن تكون الكنائس أكثر المنظمات الدولية قدما، وما تزال أكثرها أهمية ذلك بالنسبة لعدد التابعين لها: إلا أنه من الصعب أن نقف على جدوى ما تقوم به في الحقل الدولي من أعمال. وتهدف الكنائس إلى نشر المثل التي غالبا ما تتلاءم مع إدراك الناس، إلا أنها تدخل أحيانا في نزاع يقوم بين بعضها البعض، وهي تعمل على أن تجعل نظامها فوق مستوى الحدود السياسية، إلا أنه يجب عليها أن تأخذ في

الاعتبار وجود دول وظروف حديثة. ويتضاءل تأثيرها على الجموع بسبب المذهب الذي ينكر الوحي، والمذهب المادي، إلا أن لها تأثيرها العظيم على الصفوة من الناس الذين لا تنكر جهودهم.

وتكون هذه الكنائس جماعات روحية، غير أن تكوينها يحتاج إلى سند دنيوى إذ أنه من الصعب تقدير سلطانها الحقيقي ويختلف إشعاعها الحقيقي باختلاف زيادة عموميتها أو نقصها وباختلاف درجة مركزيتها. وتبدو الكنيسة الكاثوليكية أكثر الكنائس من ناحية النفوذ الديني إذ تضم ما يقرب من ٥٠٠ مليون من المنتمين إليها، والخاضعين السلطة الفاتيكان خضوعا تاماً.

ولقد زادت مركزيها زيادة هائلة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وذلك تبعا لزيادة سلطة البابا، على سلطة الرهبان، في البلاد التي يقيمون فيها. وكان تعيين الرهبان يتم عن طريق البابا وكان مجمع الكرادلة يتولى مراقبتهم.

لقد نقلت المؤسسات الرئيسية ذات الأثر الدين العظيم إلى روما (وتتكون نفسها من منظمات حقيقية كالجيزويت التي تضم ٣٣٠٠٠ عضو) وتخضع هذه المؤسسات للبابا وتضم عددا كبيرا من القساوسة ورجال الدين في الفاتيكان نفسه. ولقد ظهرت حركات كاثوليكية دولية (حركة العمل الكاثوليكي والشباب العالي المسيحي ومؤتمر المنظمات الدولية الكاثوليكية الذي يضم ٣٥ جماعة مختلفة) للنقابات المسيحية والأحزاب الديموقرطية المسيحية.

والفاتيكان هو الذي حدد العقيدة والنظام الديني وبين الأخلاق الدنيوية ولقد حدد في بعض الأحيان الحالة السياسية لتابعيه ويدير الفاتيكان جميع المنظمات الكاثوليكية، دينية كانت أو دنيوية، كما أنه يراقب الموارد المادية للكنيسة ويتمتع في هذا الشأن بساطة هائلة. وتعطي السلطة المدنية المعترف بها الفاتيكان للكنيسة سندا دوليا، يسمح لها بعقد علاقات دبلوماسية مع الحكومات، وحماية المؤمنين بها بما تفقده من اتفاقات دينية. وفي نفس الوقت الذي تزداد فيه سلطة الكنيسة فإنها تعمل على تدعم صفتها الدولية ومنذ سنة ١٩٤٥ اختفت الأولولية الإيطالية وأخذ الدور الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية يزداد زيادة مطردة.

ويهدف ما تقوم به الكنيسة من أعمال في مجال العلاقات الدولية، إلى نشر الدعوة إلى المبادئ المسيحية في المجتمع الدولي، ويساعد عملها هذا على تقدم العلاقات السلمية التي تعمل على تحقيق السلام، ولقد هاجمت الكنيسة المبادئ الشيوعية هجوما شديدا وذلك منذ سنة ١٩٤٩ كما ساندت الجهود التي بذلت لتحقيق التكامل الأوروبي ولكن سياستها لم تقتصر على إقامة «أوروبا الفاتيكان» ولم تتنازل روما عن إعادة الكاثوليك الشرقيين بشكل أكثر واقعية وحتى عن إعادة اتحاد الأرثوذكس والكنيسة ودعوتها في ذلك دعوة عامة، إذ أنها لا تتجه إلى ربط مصيرها بمصير مجموعة من البلاد ولا حتى بحضارة ما.. ويعيب

عليها البعض أنها قد «مالت نحو البرابرة » بتأييدها تحرر البلاد الأفريقية الآسيوية وبعدم دفاعها عن الغرب دفاعا قويا.

والمذهب البروتستانتي الذي يؤمن به أكثر من ٢٥٠ مليون من الناس، هو أبعد ما يكون عن أن يلعب دورا دوليا مماثلا، إذ أن مفهوم عقيد ته يباعد بينه وبين الوحدة، وبعد تشعب هذا المذهب إلى عدد لا نهاية له من الكنائس والمذاهب، التي يؤمن بعضها بضرورة وجود شكل قومى خاص (كما هو الحال في الكنيسة الأنجليكانية) ومع هذا فإنه توجد اتصالات بين الكنائس البروتستانتية التي هدف عملها الدولي إلى ضرورة تهذيب العلاقات الإنسانية واتخاذ بعض النظم الدولية شعارا.

ومنذ سنة ١٩٤٨ أقيم مجلس كنائسى عام يضم جميع الذين يؤمنون بالمذهب البروتستانتي على أساس مجتمع نموذجى مسيحي على أن تطرح مشكلات العقيدة والطقوس والاختلاف المذاهبي جانبا ولقد نجح هذا المجلس في إقامة علاقات بالكنائس التي أعيد تشكيلها في بولونيا وهنغاريا ولكنها اعتبرت غربية متطرفة على الرغم من أنها تدعي بأنها لا تختلط بالكتلة الغربية.

وتهدف فكرة العمومية أيضا إلى استخلاص ما يكون بين هذه الكنائس المسيحية المختلفة من مسائل عامة كما أنها تعمل على الجمع بينها، وإذا كانت هذه الفكرة قد أفلحت في إعادة ضم الكنائس الأرثوذكسية التي كانت قد أفلتت إلى موسكو فإنها لم تحصل على

نجاح بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية التي لم يقم بينها وبين الكنيسة الروسية إلا علاقات واهية.

وتنقسم الكنيسة الأرثوذكسية (ويؤمن بها ٣٠٠ مليون شخص) إلى عدة كنائس وهي التي كانت قد تخلصت من تبعتها لبطريرك القسطنطينية وذلك بالنسبة لما كانت تحصل عليه بلادها من استقلال، ومع هذا فقد ظل البطريرك حائزا على صفته العمومية ولقد أذاع نداء إلى جميع الكنائس الأورثوذكسية يناشدها إعادة اتحاد «المركز التاريخي للمذهب الأرثوذكسي». ولكن بطريرك موسكو استطاع معاونة الدولة السوفيتية في أن ترتبط بالكنيسة الأورثوذكسية للبلاد البلقانية وأن تظل هذه الكنيسة تحت التأثير الروسي وهي تحاول الآن أن تجتذب إليها كنائس الشرق الأوسط كما أنها ق د حاولت التحالف مع الكنيسة الأرثوذكسية في باريس، وإن نجاح هذا العمل قد جعل من موسكو مركزا روحيا للمذهب الأورثوذكسي ونوعا من الفاتيكان السوفيتي وروما ثانية، غير أن اتحاد الكنيسة الأرثوذكسية يقلل كثيرة من الدور الذي تقوم به موسكو في هذا الشأن.

وليس لليهود المشتتين، في بلاد عديدة ويبلغ عددهم ٢٠ مليوناً منظمة دولية حقيقية وهم ينقسمون إلى عدة اتحادات دينية ويميلون منذ خلقت دولتهم المزعومة إلى أن يكونوا أقل إيمانا بفكرة الدولية. ومع هذا فإنه لا يمكن أن تشكر ظهور التضامن اليهودي في المجال الدولي في أغلب الأحيان ويبدو هذا التضامن على الخصوص في المنظمة

الصهيونية الدولية التي تعمل في كثير من البلاد لصالح الدولة الإسرائيلية وتضم البوذية من ٣ إلى ٤ ملايين من الأنصار ولكنه قلما يسود النظام هذا الجمع، والهندوسية تضم ٢٥ مليوناً مازالت أقل نظاما.

والإسلام ويدين به ثلاثمائة مليون من المسلمين الذين يحسون إحساسا واضحا أصالة نشأته على الرغم مما به من مذاهب شتى. ويشترط التضامن الديني بين البلاد الإسلامية ووجود علاقات دولية بين هذه البلاد وذلك بقدر المستطاع ولقد أصبحت العقيدة الإسلامية قوة قادرة على العمل في المجال السياسي.

وجملة القول، يمكن أن نقول بأن عمل الكنائس من الناحية الدولية قد اتجه بنوع خاص نحو السلام وإن البابا ينادي بالتعاون الدولي كما أن الحركة الكاثولوكية تعمل على خلق علاقات من الصداقة بين نصراها من جميع الشعوب.

وعند البروتستانت تتبع نفس الغاية بوساطة الحركة الدولية للإصلاح وبوساطة الحركة المسيحية لتحقيق السلام. وتهدف الحركة العامة إلى جمع شمل المسيحيين جميعها وتعمل المحبة الدولية بمساعدة الأديان على تحقيق الاتحاد بين جميع المؤمنين بالروحانيات.و تمارس الكنائس سلطانها إلى جانب الحكومات التي قد تكون أحيانا أداة لمعاونتها وكذلك إلى جانب المنظمات الدولية حيث يتم تمثيلها عن طريق الروابط التي ترعاها هذه الكنائس.

وأخيراً فإن بعض (الكنائس العلمانية) مثل الماسونية الحرة، تلعب دوراً دوليا لا يمكن إغفاله وهي تنشر الإيديولوجية الطبيعية التي تعتمد على طبيعة الإنسان فهي كنائس تهدف إلى السلام.

وتنقسم الماسونية الحرة إلى الاتحاد الماسوني الدولي الذي اختفي في سنة ١٩٥٠ (وتوجد مع هذا جامعة عامة للماسون الأحرار) وما زالت الماسونية الحرة للبلاد الأنجلوسكسونية، ذات طابع ديني، يشيد الديموقراطية على أساس من الإيمان المسيحي. وعلى العكس من ذلك نجد أن الماسونية الحرة في البلاد اللاتينية غير كهنوتية بسبب مكافحتها للكنيسة والنظرية السلطة المطلقة. وإنه من الصعب أن نقدر مدى ما يمكن أن يكون للمنظمات الماسونية من عمل دولي، ولقد كانت هذه المنظمات قوية إلى حد ما في فترة ما بين الحربين، ولما كانت تطمح إلى خلق نظام دولي وجمهورية عالمية، فقد لعبت دورا في مولد عصبة الأمم، كما اشتركت في منحها صفة معينة ضد الكاثوليكية.

٤-المنظمات الدولية السياسية

لقد كان أصحاب النظرية الاشتراكية يعملون بدون جدوى على أن يتجاوزوا المجال القومي مع خلق المنظمة الأولى ثم مع خلق المنظمة الدولية الثانية، وعندما انعزل الاشتراكيون عن الشيوعيين منذ ١٩١٩، ١٩٢٠ قاسوا بعض المتاعب في استعادة تنظيمهم في المجال الدولي بين فترة الحربين، ولم يستطيعوا إعادة عامل الارتباط إلا منذ ١٩٤٨

عندما أوجدوا اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاشتراكي الدولي التي تحولت في مارس ١٩٥١ إلى منظمة دولية اشتراكية، وهذه المؤسسة الدولية تعمل على حماية منهج تطوري (بيان مؤتمر فرانكفورت في يوليو ١٩٥١) وضرورة التخطيط الاقتصادي، والضمان الاجتماعي، كما أن هذه المنظمات تحارب مساوى الرأسمالية والاستعمار، وتري في الشيوعية أداة للاستعمار تعتمد على البيروقراطية العسكرية، والإجراءات البوليسية الرهيبة، ولم تعد تجعل من الماركسية أساسا ملزمة للاشتراكية.

والمنظمة الدولية الاشتراكية وقد تصالحت تماما مع الفكرة النظرية، لا تعمل على أن تكون أداة للإدارة وإنما تعمل على تكوين حلف من الأحزاب يحتفظ فيه كل حزب بحرية العمل، وتهدف بإخلاص إلى أن يتعاون حوالي الأربعين حزبا من الأحزاب الاشتراكية القومية.

وكما يبدو من الخلافات التي تنشأ بين الأحزاب الاشتراكية على بعض المشكلات فإن هذا التعاون يظل واهيا جدا. والاشتراكيون الفرنسيون أنصار متعصبون للاتحاد الأوروبي الذي يناصبه العماليون الإنجليز العداء ويؤيد الاشتراكيون الفرنسيون والبلجيكيون (الاتحاد الأوروبي) في الوقت الذي يرفضه الاشتراكيون الألمان، واستنكر حزب العمال الإنجليزي التدخل في مشكلة السويس في حين كان الوزراء الفرنسيون الاشتراكيون يعتبرون أنفسهم أبطاله، ومن ناحية أخرى فان المؤتمرات الدولية الاشتراكية تؤيد الحركات التحررية واستقلال شعوب

المستعمرات، كما أنها قد انتقدت سياسة الحكومة الاشتراكية الفرنسية في الجزائر فالمنظمة الاشتراكية الدولية ومنظمات الشباب هي إذن نقطة للاتصالات وعنصر للارتباط أكثر من منظمة للإدارة.

٥- الديمقراطية المسيحية

ما يزال الارتباط واهيا جدا بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية، إذ أنه لا توجد منظمة دولية تدور في فلكها جميع الأحزاب المسيحية. ومع هذا فهناك محل للتقابل، والفرق الدولية التي أنشئت في سنة ١٩٤٧ وهدفها إقامة اتصالات منظمة بين الجماعات والشخصيات المشبعة بالمبادئ الديموقراطية المسيحية، وهذا أمر غامض إلى حد ما، حيث لم يتحدد أي برنامج سياسى معين (إلا في مجال التعمير الأوروبي) والأحزاب المسيحية في إيطاليا وألمانيا وهي تضم البروتستانت أيضا، وتشترك فيها النمسا، إلا أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى لا تمثل فيها إلا بالشخصيات ومنذ ديسمبر سنه ١٩٥٦ أقيم ارتباط دائم مع المنظمة الديموقراطية المسيحية الأمريكية والاتحاد المسيحي الديموقراطي لأوروبا الشرقية الذي يتكون من المنفيين) وكان هدفه إقامة السلم وحماية الحريات وتحقيق تضامن تام بين الطبقات للوصول إلى أسس إجماعية تحقق أكبر قدر ممكن من المساواة وتدفع مختلف الحكومات إلى الاعتراف بالقيم الأخلاقية الإنسانية التي يترجمها المبدأ المسيحي، ويعمل الاتحاد الدولي للشباب الديموقراطي المسيحي على

توثيق الصلة بين الشباب، والجمع بين مختلف المستويات.

وإننا لنخاطر بالقول بأن هذه المنظمة وهي ليست واحدة تكون أداة للعمل تحت تصرف روما وهي تحبذ تعامل الناس الذين يجمعهم تقسيم واحد ويتقاسمون فكرة واحدة ولكنها لا تملك السيطرة الكافية على مختلف الأحزاب المسيحية لإنشاء دعامة لأوروبا (الفاتيكان).

٦-المنظمة الدولية المتحررة

بعكس النظرية السائدة، عملت الأحزاب المتحررة والتي كان يضيرها في الماضي أن تحدد وأن تنتظم في المجال القومي – عملت على أن تعقد روابط دولية. ومنذ معاهدة أكسفورد سنة ١٩٤٧، توجد منظمة متحررة تؤكد إيمانها «بالحرية الروحية للإنسان» وتعتبر أن الحرية الاقتصادية تتطلب حرية سياسية وأن الحقوق والواجبات وفوائد رأس المال والعمل ليست إلا إجراءات مكملة وهي تتلاءم تماما مع المنظمة الأوربية وتعتمد نظريتها على فكرة غامضة تماما، حتى لا يظهر الخلاف بين الأحزاب الداخلة فيها، وعلى العموم فإنه على الرغم من أن المنظمة الدولية للأحزاب السياسية لا تقل في تنظيمها، في المجال القومي عن المنظمات الاشتراكية والديمقراطية المسيحية إلا أنها قد تكون بالضرورة مرنة إلى حد ما، ولقد تم الاتفاق على هذه النظرية إلا أن تطبيقها هو موضوع الدور الذي تقوم به مختلف الأحزاب في بلادها، والظروف السياسية التي توجد فيها وكذلك ما يقتضيه ضرورة العمل الحكومي القومي.

ومع هذا كانت هذه المنظمات الدولية السياسية تخلق العادات التي يقوم عليها التعاون وكذلك الاتصال المباشر بين شخصيات من مختلف البلاد وهي تشترك من هذه الناحية في تطوير العقلية الدولية وتعرف بعض المنظمات الأوروبية كالجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي والجمعية البرلمانية الأوروبية والسوق العامة والأيوراتوم) حيث ينقسم المندوبون بغض النظر عن جنسياتهم إلى ثلاث مجموعات كبيرة: اشتراكية، وديمواقراطية مسيحية، وتحريرية. وإن انتخاب الجمعية الأوروبية بالاقتراع العام ليعطي لهذه الجماعات السياسية أهمية أكبر.

٧-المنظمة الشيوعية الدولية

المنظمة الشيوعية الدولية شيء آخر، فمع كونها بعيدة عن أن تترك للأحزاب التي تنتمي إليها حرية العمل فإنها تفرض عليها وحدة في البناء شديدة الجمود تجهل الاعتبارات القومية وتطلب تبعية تامة للاتحاد السوفيتي.

وكانت المنظمة الدولية الثالثة التي أنشئت في موسكو في مارس ١٩١٩، قد حددت للأحزاب الشيوعية أهدافها، وهي «إقامة دكتاتورية عالمية للبروليتاريا وخلق حلف عالمي للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وإلغاء الطبقات وتحقيق الاشتراكية وهي الخطوة الأولى للمجتمع الشيوعي (١٩٢٨) ولبلوغ هذه الأهداف، عدلت عن أن تحض الدول على الثورة في جميع البلاد مرة واحدة، وكان لزاما عليها أولا أن توطد

أركان الاشتراكية، في الاتحاد السوفيتي ومن هنا جاءت ضرورة إتباع الأحزاب الشيوعية القومية للسياسة الخارجية السوفيتية.

وكان الكومنترن هو الهيئة التنفيذية، التي كانت ترسم الخطة، وتفرض على مختلف الأحزاب الشيوعية وجهات النظر السياسية المختلفة والتي تكون موضع الدهشة في أغلب الأحيان.

وفي مايو سنة ١٩٤٣ حل الكومنترن مرة واحدة كي يكفل للحلفاء الاطمئنان إلى نوايا الاتحاد الروسي السوفيتي، ولكي يسمح لمختلف الأحزاب الشيوعية أن تشترك في حكومات (الجهات الشعبية) وذلك إبان التحرير في وسط أوروبا الشرقية وفرنسا وإيطاليا.

ولكن الارتباط بالمجموع قد قاسي من ذلك حيث اضطرت الشيوعية إلى تشكيل نظريتها ذات الاعتبارات القومية وذلك بممارستها للسلطة وهكذا خلق الكومنفورم في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧، وذلك لإقامة الرباط الحتمي بين الأحزاب الشيوعية، ومكافحة الاستعمار الأمريكي «وخيانة الاشتراكيين اليمينيين» ولقد كان الكومنفورم رسميا أداة استعلام تعمل على تنظيم تبادل الخبراء وحالة الضرورة على تنسيق نشاط الأحزاب الشيوعية على أساس من الرضا الحر (الذي لا يخضع لتأثير الغير) ولقد كان في الواقع أداة للإدارة والتنفيذ السياسية الروسية، ولقد استبعد في ٢٨ يونيو سنه ١٩٤٨ الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي لم يقم لهذه الانتقالات وزنا، كما أنه قد قطع الوحدة الضرورية

للمذهب الشيوعي، ودعا إلى إبعاد الشيوعيين ذوي الميول القومية.

وفي ١٨ أبريل سنه ١٩٥٦ حل الكومنفورم ليتيح للروسيين أن يقتربوا من نبتو، وفضلا عن هذا فإن المؤتمر العشرين الحزب البلشفي للاتحاد الروسي السوفيتي فبراير سنة ١٩٥٦) كان قد وجه النظر إلى إمكان الوصول إلى الاشتراكية بطرق شرعية وبرلمانية، وإن إعلان روسيا يوغسلافيا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ كان يضغط على أهمية المساواة بين الأحزاب الشيوعية وإلى عدم التدخل المتبادل.

٨- المنظمات الدولية النقابية

تزداد أهمية الدور الذي تلعبه النقابات داخل الديموقراطية زيادة مطردة، ولقد عملت هذه النقابات على تقدم ارتباطاتها الدولية، ولها في هذا المجال تأثير معين، ولكن هل ينبغي أن يميز بين النقابات الشيوعية وغير الشيوعية؟ لقد كان النظام النقابي الدولي تقليدا قديما، وبعد محاولة سنة ١٨٦٦ لإنشاء اتحاد دولي للعمال، أقيم في سنة ١٩١٣ اتحاد دولي نقابي وفي سنة ١٩١٩ أنشئ اتحاد دولي للنقابات المسيحية، وفي أعقاب الحرب سنة ١٩٤٥ أشيء اتحاد نقابي عمالي كان يضم عددا كبيرا من النقابات (فيما عدا المسيحين وإيه إف إل الأمريكي). لقد أعرب هذا الاتحاد عن آمال عريضة، ورغب في الدخول في منظمة الأمم المتحدة كالدولة (السادسة الكبرى) ممثلا في الجمعية العمومية وطالب بخلق لجنة دولية تهدف إلى التحكيم في المنازعات بين

النقابات والحكومات، إلا إنه لم يدرك ما كان يتمناه كما حرمتة الدول من امتيازاتها. ولقد كان الاتحاد النقابي العمالي يظهر كأداة للدعاية الشيوعية نتيجة لنفط نقابات الدول السوفيتية والبلاد التي تعاونها، وأدت هذه الحرب الباردة إلى حدوث السباق بين صفوف الأعضاء، ففي يناير سنه ١٩٤٩ ترك الإنجليز الاتحاد النقابي العالمي كما تركه ال (سي آي أو) الأمريكي والبلجيكي والهولانديون والنرويجيون والسويديون والدانماركيون والأستراليون والنيوزيلانديون وبقيت عيال(.سي جي تي) الفرنسية، إلا أنه قد انفصل من الدول التابعة له التكوين قوة عمالية. ويمكن خليا أن يسترد الاتحاد الدولي عددا كبيرا من الأنصار بفضل وجود نقابات الدول الشيوعية والأفريقية الآسيوية (٩٢ مليون عضو) ولقد انخرط هذا الاتحاد في الواقع في سلك السياسة السوفيتية، وعندما طرد من فرنسا في سنة ١٩٥١، نقل قصره إلى فينا في منطقة الاحتلال الروسية.

وفي ديسمبر سنه ١٩٤٩ كونت النقابات المنفصلة حلفا دوليا للنقابات الحرة ولقد أكد هذا الحلف حق الأفراد في العدالة الاجتماعية وفي العمل وفي حرية الاختيار وفي تأمين العامل ضد مخاطر العمل، وهو يعتبر أن الرفاهية العامة التي تقوم على العمل الحر والديموقراطية الاقتصادية تحقق مع العدالة والضمان الاجتماعي إحدى أسس إقامة سلام دائم.

ويضم الحلف الدولي للنقابات الحرة فرقاً كبيرة ومختلفة جداً ويتخذ المؤتمر الذي يجتمع كل سنتين، القرارات بطريقة ديموقراطية، فلا يسحق كبار المندوبين صغارهم، وتحتفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها، ومع هذا فإن الحلف الدولي للنقابات الحرة يمارس عملا دو ليا معينا، أثار ضد الشيوعية والاستعمار وضد العمل الإجبارى حرباً لا هوادة فيها، وذلك لصالح الحرية النقابية والتنظيم الأوروبي ومعاونة البلاد النامية من الناحية الاقتصادية.

وقد أنشي في سنة ١٩١٩ الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية «ليستشهد ويتشبع بالمذهب والأخلاق المسيحية التي يعتبرها أساسا للمجتمع الإنسانى». وهو يحمي الحرية النقابية، ولا يوافق على سياسة الضعف، ويحبذ المفاوضات والاتفاقات مع أصحاب العمل – وقد بلغ مؤيدو هذا الاتحاد في سنة ١٩٥٨ (خمسة مليون) تضم نقابات مسيحية لأوروبا الغربية وكندا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب فيتنام، ويجتمع مؤتمره كل ثلاثة أعوم ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات ولكنها قرارات غير ملزمة وتحتفظ النقابات المنضمة إليه باستقلالها.

٩- الاتحاد الدولي لمختلف الطبقات

أنشئ هذا الاتحاد في سنة ١٩٥١، ويضم النقابات الطبقية، ولكنه يقتصر على الحقل الأوروبي فقط. وبالرغم مما تنطوي عليه النقابات العالمية من حقائق هامة إلا أن دورها العالمي محدود تماما، ويرجع ذلك

إلى انقسامها ثم استخدامها في مجال الحرب الباردة، ونظرا لكونها منظمات جماعية، فإن الأحزاب والدول على الخصوص تسيطر عليها، وتستخدمها كمنظمات فنية، ويرفعها المتخصصون إلى أعلا الدرجات (جورج لوفرانك).

ومع هذا فإن النقابات العالمية تلعب دوراً في بعض المنظمات الدولية المعينة وتتخذ لها مقرا في المنظمة الدولية للعمل إلى جانب ممثلي أصحاب العمل وممثلي الدول ولقد لعبت هذه النقابات دورا هاما من الجمعية الأوروبية للفحم والصلب من الوقوف على قدميها كما مثلت في اللجان الاستشارية لجماعات الستة.

وتوضح الغرفة التجارية الدولية التي أسست في سنة ١٩٢٠ أوضاع أصحاب العمل، وتحميها في مجال المبادلات الاقتصادية الدولية، ويدرس المعهد الدولي الطبقات المتوسطة منذ سنة ١٩٠٣ المسائل الاقتصادية التي تتعلق بالطبقات المتوسطة.

١٠-المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تكونت في الحقل الدولي روابط خاصة كثيرة تتميز عن الكنائس بمعناها الحقيقي، ورغم ما قد يكون لها من طابع ديني أو سياسى وقدرتها على الدفاع عن إرادتها، إلا أنها تختلف كثيرا عن الجمعيات التي تؤدي خدمة ما. ونعني بذلك الروابط المستقلة للحكومات التي يطلق عليها غير الحكومية، كالشركات والمؤسسات

والاتحادات والأحلاف والاتفاقات والمؤتمرات والمكاتب المنظمة على النمط الدولي والتي ينصب مجال عملها على جميع نواحي النشاط الإنساني الواقعي والوهمي: كالدين والفلسفة والمشكلات العالمية والثقافية وحب الناس والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن المصالح المهنية ويبدأ هذا من نظرية الألعاب الأوليمبية ومن رعاية الطفولة إلى علم الفلك، ومن السرطان إلى مشكلات المال، ومن الطيران إلى حقوق الإنسان.)

ولقد أسست هذه الروابط الأولى في وسط القرن التاسع عشر، وازداد عددها باضطراد كبير وخصوصا من سنة ١٩٤٥ فإن متوسط ما ينشأ منها كل شهر حوالي الخمسة.

ويبلغ عددها الآن ما يقرب من ١٥٠٠، ويعمل اتحاد الروابط الدولية الذي تكون في١٩٠٧ واتخذ مقره في بروكسل، على تنسيق عمل هذه الروابط ومتابعة جهودها واختيار الروابط ذات الصفة الدولية الحقيقية ليدرج في الدليل السنوي للمنظمات الدولية (وهو الدليل الذي يعطي بيانا بالمنظمات الحكومية وعددها ١٤٩، والمنظمات غير الحكومية وعددها ١٩٠، وذلك في طبعتها الأخيرة في ١٩٠٨-١٩٥٩).

والمنظمات الحكومية شديدة التنوع بالنسبة لأهميتها العددية ولأثرها الفعال. وبعض هذه المنظمات (كجامعة جمعيات الصليب الأحمر والحلف الديموقراطى النسائي الدولي والحلف التعاوني الدولي) تضم كل

منها أكثر من مائة مليون شخص، وتضم ثلاثون منها أكثر من مليون عضوا، ويضم المعهد الدولي ستين عضوا فقط إلا أنهم هم المتخصصون الذين يمثلون البلاد جميعها أصدق تمثيل، وبعض الروابط تضم الأغلبية الكبرى من أصحاب المصالح كرابطة النقل الجوي الدولي والاتحاد الأوروبي للإذاعة، وهناك كثير من الروابط التي تهتم بنفس المعني (٥٦ في القانون ٧٦ في الطب) ويزداد عددها أحياناً زيادة كبيرة.

ولهذه الروابط أسس قومية كبيرة أو صغيرة الاتساع وللدول الكبرى في هذه المنظمات غير الحكومية عدد من الروابط يتراوح من ٣ إلى ٥٠٠ في المتوسط (وتأتي فرنسا على رأس هذه الدول حيث لها ٥٣٤) ما عدا الدول الشيوعية التي تشترك في عدد قليل جداً منها وتتخذ هذه الروابط من باريس بصفة خاصة مقراً لها، إذ بها ٢٠٠ رابطة، ويوجد في لندت ١٥٠ رابطة وبروكسل ١٠٠، وجنيف ٨٠ ويوجد منها حوالى ١٥٠ في الولايات المتحدة.

وتشهد المنظمات غير الحكومية التطور الزائد السريع في الاتصالات الدولية وفي مختلف المجالات، وإنها لتعبر تعبيرا صادقا عن الفكرة الدولية الحقيقية والديموقراطيات الغربية بالذات.

ويجدر بنا أن نذكر على الخصوص أنه قد أقيم اتحاد بين هذه الروابط وبين المنظمات الحكومية التي لا تمثل فيها إلا الدول ويسمح هذا إلى حد ما بتخفيف حدة الصفة الحكومية الخالصة المنظمة الدولية

وزيادة التلاؤم بين المنظمة الدولية والحالة الحقيقية للجمعية الدولية، كما يسمح بقيام الاتصالات اللازمة بين الطوائف الاجتماعية وبين الجماعات الدولية الهائلة.

وليست لهذه الروابط قوانين تأسيسية دولية، وفيما عدا قوانين الدولة التي أنشئت فيها (وهي تمنحها أحيانا ميزة وجود قانون خاص) فإنها تعتبر أشخاصا معنوية، أجنبية ويصطدم نشاطها بكثير من الصعاب. إلا أن أهم هذه الروابط تتمتع (بفضل المادة ٧١ من الميثاق والتي استكملت في الجلسة العاشرة بالقرار ٢٨٨ب للجنة الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة) لائحة استشارية إزاء المنظمات الكبرى الحكومية، وإلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتحدة يمكن لعشر روابط كبرى (من بينها النقابات الكبرى والغرفة التجارية الدولية، والاتحاد البرلماني) أن تقترح عن طريق لجنة درج مشكلة ما في جدول الأعمال، وتستشار هذه الروابط كما تستشار فئات من الروابط الأخرى ويمكنها تقديم معلومات وتوضيح الأفكار التي يبديها أعضاؤها.

وتتم استشارة هذه الروابط غير الحكومية أيضا في داخل المنظمات الخاصة، وعلى الخصوص داخل المنظمات الأوربية (الاتحادات المهنية مثل داخل اللجان الاستشارية في السوق العامة والأحزاب السياسية والجمعية البرلمانية لجماعات السنة. وقد توطدت

الروابط الوثيقة تابعة للتنظيم الدولي للعمل (استشارة ٤٠٠ رابطة وفي هذه الروابط، يؤخذ في الاعتبار وجهة نظر الروابط الخاصة وبأفضل طريقة طالما أن مؤتمر (أو آي تي) يجمع على قدم المساواة ممثلي نقابات أصحاب العمل وممثلي الحكومات.

وقد سبقت المنظمات غير الحكومية الدول في طريق التعاون وحثتها على خلق منظمات بين الحكومات (وبهذا فإن الرابطة الدولية لحماية العمال قد أوجدت الاتفاقات الأولى بين الحكومات وهي التي أدت في سنه ١٩١٩ إلى مكتب العمل الدولي) وباستمرارها على لعب الدور الديناميكي الحلاق، وهي ستشترك بغير شك في توجيه التطور نحو تخفيف سلطات الدولة في التنظيم الدولي، ونحو رباط أفضل بين الأفراد والجماعة الدولية

الباب الرابع
هيئة الأمم المتحدة.. نشأتها وأجهزتها

١- المنظمات الحكومية العالمية

تكون هيئة الأمم المتحدة مع منشئاتها المخصصة تنظما عالميا، وذلك باتساع رقعها الجغرافية على قدر اختلاف المشكلات التي تبحثها.

وإذا نظرنا إليها نظرة واقعية إلى حد ما، كى تتلاشي ما وقعت فيه عصبة الأمم من أخطاء، ولكي تأخذ في الاعتبار دور البلاد الكبرى الفعال، فإننا نجدها تواجه تقسيم العالم إلى كتلتين كما تواجه ضغط القوميات الأفريقية الآسيوية ولقد قدمت بالتطوير العميق الذي أجرته في قاعدتها، البراهين على حيويتها، إلا أن نتائج عملها لم تكن تتناسب مع أهدافها أو مع ما كان معقودا عليها من آمال.

لقد ظهرت أهمية وجود تنظيم دولي من جانب الشعوب الديموقراطية إبان الحرب العالمية الثانية.

إن ميثاق الأطلنطي (١٤ أغسطس سنة ١٩٤١) الذي وقعته بريطانيا العظمى عندما كانت وحدها في حرب ضد ألمانيا، والذي وقعته الولايات المتحدة حتى قبل دخولها الحرب، يتضمن في ثمان نقاط مبادئ

الديموقراطية التي كان من الواجب أن تسود العلاقات الدولية إثر انتهاء المعارك: (لا يجب أن تسعى الدول الموقعة على هذا الميثاق إلى أي توسيع إقليمي وليس من الممكن أن يحدث أي تغير إقليمي يغير موافقة الشعوب صاحبة الشأن، لكل شعب أن يختار شكل حكومته بمطلق حريته، يجب أن يكفل السلام في المستقبل الأمن الدولي والتخفيض العام في التسلح وحرية البحار وحرية الحصول على المواد الأولية، وعلى الدول جميعا التعاون على دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي).

ولكن ميثاق الأطلنطي لم يكشف عن أي تنظيم دولي محدد.

وفي سنة ١٩٤١ بعد دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الحرب، وقع ممثلو ثمان وعشرين دولة كانت في حرب مع المحور في أول يناير سنه ١٩٤٢ "إعلان الشعوب المتحدة".

ولقد كان هذا الإعلان يذكر بمبادئ حلف الأطلنطي، ويضيف إليها مبدأ حرية العقيدة، كما أبان بوضوح تضامن الشعوب المتحدة ضد المحور.

ولقد نادي إعلان موسكو (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الذي نشر على أثر المؤتمر الإنجليزي الأمريكي الروسي) أنه من الضروري أن يقام على وجه السرعة تنظيم دولي يبنى على مبدأ المساواة في السيادة لكل الدول المحبة للسلام، كبيرها وصغيرها، وذلك لضمان المحافظة على السلام والأمن الدولي. ولقد حددت الخطوط الرئيسية لهذا التنظيم في

مؤتمر دومبارتن أوكس (أغسطس – أكتوبر سنة ١٩٤٤) بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي السوفيتي وبريطانيا العظمى والصين، في حين أن مؤتمر بريتون وود (يوليو سنة ١٩٤٤) كان يحدد المبادىء التي كان يجب أن تسود أي تنظيم اقتصادى دولي.

وفي مؤتمر يالتا الانجليزي الأمريكي الروسي (فبراير سنة ١٩٤٥)، أمكن حل مشكلة التصويت بمنح حق الاعتراض (الفيتو) للدول الكبرى، إذا لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ترغبان في الارتباط بأي قرار يصدره المجلس بأغلبية الأصوات.

ولقد تم أخيراً في مؤتمر سان فرنسسكو (أبريل – يونيو سنة ١٩٤٥) إصدار ميثاق الأمم المتحدة بطريقة نهائية وذلك بوساطة مندوبي ٥٠ دولة من الدول التي كانت في حرب ضد المحور. وفي هذه المرة، لعبت فرنسا دوراً هاماً في تحديد نصوص هذا الميثاق.

وفي أوائل سنة ١٩٤٦، بدأت هيئة الأمم المتحدة – التي اتخذت نيويورك مقراً لها – أعمالها. وتم حل عصبة الأمم السابقة في ٣١ يوليو ١٩٤٧.

إن تكوين هذه المنظمة ليعبر إلى حد ما عما لها من الصفات الأساسية، فلقد قامت للإبقاء على التحالف المعقود في وقت السلم عندما تشتعل الحرب، والإبقاء أيضا على تضامن القوات المنتصرة لضمان الدفاع عن السلام.

والاتفاق بين دول شديدة الاختلاف لخلق منظمة دولية أكثر طموحا من عصبة الأمر كان ممكنا بفضل ما خلقته الحرب من تضامن.

ومع هذا فقد وجب منح امتيازات بصورة أو بأخرى، مما أوجد جواً من التعقيد وأحيانا من الغموض في الميثاق، غير أنه قد اتخذت الاحتياطات لتجنيب الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم وروعي في إنشاء هذه المنظمة الجديدة تجنيدها ما قاسته المنظمة القديمة من أسباب الضعف والنقص.

ولقد حرم في مجال العلاقات الدولية استخدام القوة، وجعل لهيئة الأمم المتحدة الحق في معارضة الحروب بصورها المختلفة، في حين أن عصبة الأمم لم تكن لتستطيع العمل إلا في حالة الحرب غير الجائزة، مما كان يضطرها إلى اتخاذ موقف في الموضوع قبل إصدار قرار أيا كان.

وتقرر هيئة الأمم المتحدة في حالة التدخل اتخاذ ما تراه من إجراءات، ويلتزم أعضاؤها بالاشتراك في العمل بناء على تعليمات المنظمة، في حين أن كل عضو من أعضاء عصبة الأمم كان يظل حرا في التدخل من عدمه، بل كان في وسعه أن يدفع تعارض هذا التدخل مع قانونه الداخلي.

وكانت ضرورات حفظ السلام تبرر التدخل ضد الدول غير الأعضاء، وهكذا صيغت مبادئ الميثاق في قوانين دولية يلزم بها الجميع.

ولقد زودت هيئة الأمم المتحدة بقوة مسلحة لم تكن تملكها عصبة الأمم. مما مهد لها السبيل إلى استخدام البوليس الدولي. ومع هذا فلم تستطع هيئة الأمم المتحدة التي أوجدها المنتصرون بتصفية النزاع الدولي، في حين أن ميثاق عصبة الأمر كان قد امتزج بمعاهدة فرساي وأظهرت المؤسسة في جنيف على أنها أداة للمناقشة مع أن الميثاق كان يختلف عن معاهدات السلام. وقد وجب على البلاد الكبرى أن تصوغ هذه المعاهدات مستقلة عن هيئة الأمم المتحدة، وإذا فقد انتصرت الهيئة على معالجة المنازعات المستقلة وتنظيم أمور السلام.

وكان الاهتمام بضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة بالعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي للحيلولة دون ظهور التوتر الخطير والمحافظة على السلام، يعطي لهذه الهيئة مجالا للعمل أكثر اتساعا من المجال الذي كانت تقوم فيه عصبة الأمم بعملها.

ولقد كان لهيئة الأمم المتحدة أيضا أسس أكثر اتساعا مما كان لعصبة الأمم، لأن الاتحاد كان قد قبل الدخول فيها رغم عدم ارتياحه للوجود في هذه الجماعة البورجوازية ورغم وجود الولايات المتحدة ولقد كان ولع الرأي العام في روسيا بهذه المنظمة الجديدة يبدو كأفضل ضمان لمصالحها أمام هذه المنظمة.

وفي النهاية فإن هيئة الأمم المتحدة تتصرف بوجهة نظر أكثر واقعية من عصية الأمم وذلك بالنسبة للدور الذي تلعبه البلاد الكبرى،

ويعتبر حق الفيتو الذي منح لها، استجابة لطبيعة الأشياء، فلقد كان من المستحيل إلزام دولة كرى بال مل رغما عنها أو حتى اتخاذ قرار كان من الممكن أن ترفضه دون أن يدفعها ذلك إلى ترك المنظمة (كما كان يحدث في عصبة الأمم). ولقد كان من المفهوم مع هذا أنه لم يكن يتخذ قرار في هيئة الأمم إلا بعد موافقة الدول الكبرى وذلك محافظة على كيان المنظمة نفسها.

ومع هذا، فإن حلفا دوليا حقيقياً أوروبا كان قد تكون على هامش المنظمة فلقد تقرر على أثر مؤتمر يالتا أن (يتقابل وزراء الخارجية في المستقبل في أغلب الأحيان عندما تدعو الضرورة إلى

هذا اللقاء) وتؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى رغبتها في المحافظة على وحدة العمل بينهما بعد الحرب، وعلى الأخص في إعداد معاهدات السلام، ولقد عهد بهذه المهمة الأخيرة إبان مؤتمر بوتسدام إلى مجلس من خمسة من وزراء خارجية في الولايات المتحدة – الاتحاد السوفيتي – بريطانيا العظمى – فرنسا الصين) وزود بسكرتارية دائمة تتخذ لندن مقراً لها.

ولكي يعطي لهيئة الأمر تأثيرا أكبر من تأثير عصبة الأمم، لزم أن تمنح بعض صفات الحلف الأوربي: سيطرة الدول العظمى التي يتمتع وحدها بالقوى اللازمة للمحافظة على السلام الذي يتخذ من العمل الدولي مكانا حتميا. ومع هذا فإن وجود الدول المتوسطة والصغيرة كان

من شأنه أن يمنع الدول الكبرى من العمل على تحقيق هدف يقوم على الأنانية وحب الذات، كما حدث في الحلف المقدس.

ولكن تأثير المنظمة الجديدة يعتمد في النهاية على أساس هام هو اتفاق الدول العظمى، فإذا بقي التضامن بينها فستكون الهيئة في غاية القوة بالنسبة للبلاد المتوسطة والصغيرة، أما إذا تفككت عرى الاتحاد بين الدول الكبرى، فان ذلك قد يؤدي إلى أن تفشل هيئة الأمم المتحدة وتطلب هذا أيضا ألا تعمل دولة عظمى إطلاقا على تعكير السلام، طالما أن أي إجراء تتخذه الهيئه ضدها مسكن تجميده ما لها من حق الفيتو.

٢-أجهزة الهيئة

إن تنظيم هيئة الأمم المتحدة ليذكرنا بعصبة الأمم (الجمعية المجلس إلا أن الأولى أكثر أعباء وأشد تعقيداً وذلك بالنسبة لما لها من طموح بعيد المدى، يفترض تبعا لمقدمة الميثاق أنها تقوم "بالمحافظة على الأجيال المقبلة من كوارث الحرب... ويهيئ الظروف الضرورية لإقامة العدل واحترام الالتزامات التي نصت عليها المعاهدات. كما أنها تعمل على تدعيم التقدم الاجتماعي وتدفع مستوى الحياة في حرية أكثر انطلاقا".

(١) **الجمعية العمومية**: وهي الجهاز المركزي لهيئة الأمم المتحدة، وهي: تتكون من ممثلين لجميع الدول الأعضاء، ويتمتع كل منها بصوت وتعقد الجمعية العمومية جلسة سرية منتظمة، وقد تعقد أحيانا جلسة غير عادية بناء على طلب مجلس الأمن أو بناء على طلب

أغلبية الأعضاء. وهي تعمل إما في جلسة عامة تضم جميع الأعضاء وإما في حدود لجانها السته (لجنه السياسة والأمن – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الوصاية واللجنة الإدارية والقضائية) وهي مكونة من جميع الدول الأعضاء كما يحدث في الجمعية العمومية نفسها.

واختصاص الجمعية العمومية شديد التنوع فهي «تستطيع مناقشة جميع المسائل أو الشئون التي تدخل في نطاق الميثاق » كما تناقش جميع المسائل المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة التي قد تثار في الجمعية العمومية، وهي تعمل على إطالة جلساتها وزيادة سلطانها شأنها في ذلك شأن الجمعيات التي تدين بمبدأ الشورى. وهي تلعب دوراً فاصلا في تحديد قبول الأعضاء وتعيين السكرتير العام وتحديد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقضاة المحكمة الدولية، وتوافق على الميزانية بعد أخذ الأصوات، ولها بهذا سلطان على إدارة هيئة الأمم جميعها وتلقي التقارير من الهيئات صاحبه الشأن.

وهي تقتسم مع مجلس الأمن الوصاية على مراقبة البلدان الموضوعة تحت المراقبة وتقتسم أيضا مع مجلس الأمن الاختصاصات المتعلقة بالمحافظة على السلام، إلا أنها تتوسع كثيرا في الدور الذي تقوم به في هذين المجالين.

وتتخذ الجمعية العمومية قراراتها بالأغلبية البسيطة فيما عدا

المسائل الهامة التي تتطلب الأغلبية المطلقة أي ثلثي الأعضاء (مسائل السلام والأمن والعضوية ومسائل الميزانية).

(ب) مجلس الأمن

ويقتصر مجلس الأمن على أحد عشر عضوا، والخمسة الكبار أعضاء دائمون في هذا المجلس (الولايات المتحدة – الاتحاد السوفيتي– بريطانيا العظمى – فرنسا – الصين) ويوجد ستة أعضاء غير داعمين تنتخبهم الجمعية العمومية كل عامين مع مراعاة التقسيم الجغرافي، وهؤلاء لا يعاد انتخابهم فور إنهاء مدة عضويهم الأولى.

ويمارس المجلس المسئولية الأساسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وقد يضطر إلى الاجتماع لهذا الغرض في كل لحظة وبهذا فهو يتكون من مندوبين دائمين للدول الأعضاء، وهو يستطيع التدخل عن طريق التوصيات بحل المنازعات حلا سلميا، كما يستطيع في حالة التهديد بتعكير السلام أو بالعدوان أن يتخذ الإجراءات التي تتضمن استعمال القوات المسلحة أو عدم استعمالها، وعلى الدول أن تقوم بتنفيذ قراراته. ولمجلس الأمن أن يقرر مساعدة لجنة أركان حربه القيام بعمل دولي المحافظة على السلام، وهو يتصرف في هذا كما لو كان حكومة دولية.

ولكن مجلس الأمن لا يستطيع اتخاذ قرارات الآن بأغلبية سبعة أصوات فيها أصوات الدول الخمس الكبار، وإذا فيستطيع عضو واحد دائم بما له من حق الاعتراض أن يجمد القرار الذي اتخذته الأغلبية في المجلس.

ولمجلس الأمن أيضاً اختصاصات هامة في مجالات أخرى فهو يقوم بتقديم توصيات للجمعية بقبول أعضاء جدد، وتعيين السكرتير العام، مما يخضع هذه المسائل المعارضة الدول الكبرى، بما لها من حق الاعتراض.

(ج) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ويضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضو تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات على أساس انتخاب ستة أعضاء في كل عام ولقد أعيد دائما انتخاب الخمسة الكبار، وأما بالنسبة للمقاعد الأخرى فيلعب التقسيم الجغرافي دوره. ويعقد المجلس جلستين في كل عام ويمتد اختصاصه إلى جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي ويكفل الارتباط بالمنظمات صاحبة الشأن وهو يستشير المنظمات الدولية غير الحكومية، وللمجلس سلطة على خمس لجان إقليمية : اللجنة الاقتصادية لأوروبا (جنيف) واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (بنكوك) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (سانيتامو)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في (أديس أبابا). ويجري المجلس التحقيقات وبرفع التقارير ويقترع على التوصيات.

(د) مجلس الوصاية

ويضم مجلس الوصاية ثلاث فئات من الأعضاء: أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وأعضاء الدول التي تتكفل بشئون الأراضي الموضوعة

تحت الوصاية وعدد متساو من الأعضاء المنتخبين من بين الدول الأخرى. وبهذا يمكن أن يتغير عدد الأعضاء في هذا المجلس تبعا لتطور الوصاية.

(ه) محكمة العدل الدولية

ولقد خلفت محكمة العدل الدولية المحكمة الداعمة للعدالة الدولية وهي "الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة" وتتكون هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا، تنتخبهم الجمعية العمومية ومجلس الأمن لمدة تسعة أعوام ومقرها لاهاى. وتصدر هذه المحكمة آراء استشارية تلبية لطلب الجمعية العمومية أو أي هيئة أخرى، إلا أن هذه الآراء تكون غير ملزمة لمجلس الأمن، وهي تفض المنازعات القضائية بين الدول، وذلك بإصدار أحكام ملزمة.

(و) السكرتارية

وتتعهد السكرتارية بأعمال المنظمة الإدارية. والسكرتير العام الذي تنتخبه الجمعية العمومية لمدة خمس سنوات بتوصية من مجلس الأمن ليس رئيسا إداريا فحسب ولكنه شخصية سياسية تستطيع أن تترك أثرا شخصيا هاما في داخل منظمة الأمم المتحدة وأمام الحكومات الأجنبية، وقد شغل هذه الوظيفة المسيو تريجفلي (الترويجي) من أول فبراير سنة ١٩٤٦ إلى ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣ كما شغلها (المسيو داج همر شولد السويدي منذ ١٠ إبريل سنة ١٩٥٣ (وأعيد انتخابه في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧).

(ز) الهيئات الخاصة

وترتبط الهيئات الخاصة بالتعاون بين الحكومات في المجال غير السياسي منظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس من الضروري أن تضم هذه الهيئات نفس الدول الأعضاء، كما هو الحال في هيئة الأمم، ويزداد عددها باطراد وتسمح لها صفتها الفنية بأن تضم بلادا مستقلة لم تقبل بعد بهيئة الأمم المختلف الأسباب.

ويحتوى تكوين هذه الهيئات في أغلب الأحيان على جمعية أو مؤتمر، حيث يعقد ممثلو جميع الدول الأعضاء مجلسا تنفيذيا على نطاق ضيق وسكرتارية أو مكتب، ولم تتخذ هذه الهيئات نيويورك مقرا لها وإما اتخذته في بلاد مختلفة. وتصدر قراراها بالإجماع مما يعطى لعملها الفني أهمية أكثر جدوى، إلا أن البلاد الأقل أصواتاً تستطيع أن ترفض دائما تطبيق هذه القرارات.

وبعض هذه الهيئات يصور أشكالا جديدة لهيئات قديمة : اتحاد البريد الدولي في برن (المنشأة في ١٩٧٥)، والهيئة الدولية للعمل في جنيف (التي خلفت المكتب الدولي للعمل المؤسس سنة ١٩١٩)، والاتحاد الدولي للمواصلات التلغرافية والتليفونية (١٩٣٢) بجنيف.

وقد أنشئت هيئات كثيرة أخرى منذ قيام الحرب كمنظمة التموين والزراعة (١٩٤٥ روما)، والمؤسسة المالية (١٩٤٥ واشنجتن)، والبنك

الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٤٦ باريس) وهيئة الطيران المدني الدولي (١٩٢٧ مونتريال)، والهيئة الدولية للصحة (١٩٤٨) وهيئة الأرصاد الجوية العالمية (١٩٥٠ جنيف)، والشركة العالمية الدولية (١٩٥٦ واشنجتن) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٥٦ فينا)، والهيئة الاستشارية بين الحكومات الملاحة البحرية(١٩٥٨ لندن) وما زالت الهيئة الدولية للتجارة قيد البحث.

ومع هذا فان عددا كبيرا من هذه الهيئات يحتفظ بطابع استقلالي تام ولا يرتبط بهيئة الأمم المتحدة، ومن بين هذه الهيئات نذكر أهمها وهي : بنك النظم الدولية والوكالة المتحدة للإصلاحات، والجمعيات الدولية للمواد الأولية (السكر والقصدير والقمح) والمكتب الدولي للمكاييل والموازين، والجمعية المركزية للملاحة في الرين، والمكتب الدولي للرفق بالحيوان، والجمعية الدولية الصيد الحوت، إلى غير ذلك من الهيئات.

٣- تحول التوازن في داخل الهيئة

إن الأجهزة المختلفة التي تعمل في داخل هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ الطريق الذي رسمه لها واضعو الميثاق، فلقد أدى مجرى الحوادث إلى تحول عميق في الدور الخاص لكل منها، فبدلا من مجلس الأمن الذي أصابه اختلاف الدول الكبرى بالشلل أصبحت الجمعية العمومية هي المحرك الهيئة، وإنها لتضع بسبب تكوينها نفس المشكلات المتعلقة

بمقاومة الاستعمار ومساعدة الدول النامية في المحل الأول من الاعتبار.

واتحاد الدول المنتصرة للدفاع عن السلام وتنظيمه لم يستمر في الواقع مدة طويلة بعد التضامن الذي خلفته الحرب بين هذه الدول، ومن سنة ١٩٤٦ كان العداء الروسي الأمريكي يزداد وضوحا في جميع المجالات، وأصبح في سنة ٩٤٧ مكشوفا لدرجة أنه كان ينذر بنشوب حرب في سنة ١٩٤٨ أثناء حصار برلين ولقد أدى هذا العداء فعلا إلى حرب كوريا في سنة ١٩٥٠.

ولقد وضع اختلاف الدول الكبرى حدا للإدارة الدولية وبعد فشل مؤتمر الفرصة الأخيرة «لندن – نوفمبر – ديسمبر سنة ١٩٤٧» توقف مجلس وزراء الخارجية عن الاجتماع ولم يكن تنظيم النزاع الدولي الثاني قد تم بعد، وقد استغرق توقيع معاهدات السلام مع إيطاليا، والمحاربين الألمان ثمانية عشر شهرا إلا أنه كان من المستحيل التفاهم مع ألمانيا، فقد ظلت مقسمة مثل كوريا، وقد أخرت المعونات الروسية لمدة عشر سنوات توقيع معاهدة الدولة النمسوية، وعقد الغربيون صلحا متفرقا مع اليابان في سنة ١٩٥١.

وقد ظهر هذا الخلاف بين الكتلتين في الحال في نطاق هيئة الأمم المتحدة وكانت الدول المتحدة تتمتع بأغلبية مؤكدة في الجمعية العمومية بفضل تأييد أمريكا اللاتينية لها، إلا أن الاتحاد السوفيتي قد استخدم في مجلس الأمن حق الاعتراض (الفيتو) ابتداء من أول مارس

سنة ١٩٤٦، وذلك في جميع المسائل تقريبا (عدا ما كان منها متعلقا بأندونيسيا وفلسطين). ولقد أتاح التخلف المقصود وحده لممثل السوفييت (احتجاجا على الإبقاء على ممثل الصين الوطنية) بمجلس الأمن في ٢٧ يونيه سنه ١٩٥٠، أن يوصى الدول الأعضاء بمعاونة كوريا الجنوبية التي كانت تعرضت لهجوم من جانب كوريا الشمالية، بيد أن يد المجلس لم تلبث أن شلت من جديد عندما عاد المندوب السوفيتي واحتل مكانه ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٠.

٤- اتساع دور الجمعية العمومية

كان طبيعيا أن تعمل الجمعية العمومية نتيجة للدفع الأمريكي على تطوير اختصاصاتها، وأنشئت في سنة ١٩٤٧ لجنة فرعية أو «الجمعية العمومية الصغيرة» وكانت تنعقد بين الفترات المحددة لجلسات الجمعية العمومية وتدعوها في وقت الحاجة إلى الاجتماع، بيد أن تبني القرار المسمى «اتحاد المحافظة على السلام» في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ منح الجمعية العمومية سلطات جديدة «إذا لم يستطع مجلس الأمن نتيجة لنقص الأغلبية أن ينهض بأعبائه الأساسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، فيتعين على الجمعية العمومية أن تبحث المشكلة فوراً كي تقدم التوصيات الخاصة لأعضائها – بالنسبة للإجراءات التأديبية الواجب اتخاذها، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة المحافظة أو إعادة السلام والأمن الدوليين».

ولقد اعترض الاتحاد السوفيتي عبثا على ملاءمة هذا القرار مع الميثاق، ومنذ هذا التاريخ استطاعت الجمعية العمومية أن تحل محل مجلس الأمن عندما يدب الخلاف بين البلاد الكبرى ولقد شكلت لمعاونة المجلس في هذه المهمة الجديدة لجنة مراقبة السلام ولجنة للإجراءات الجماعية.

ولقد طبق فعلا هذا الإجراء الجديد، إذ استنكرت الجمعية بعد الاعتراض السوفيتي في مجلس الأمن في أول فبراير سنه ١٩٥١ التدخل الصيني في كوريا، وبعد أن استخدمت فرنسا وبريطانيا حقهما في الاعتراض في المجلس، قامت الجمعية العمومية باستنكار حملة السويس، كما أنها استنكرت في توفير التدخل الروسي في هذماريا وذلك إثر استخدام روسيا السوفيتية لحقها في الاعتراض.

ولما كانت الجمعية العمومية تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لثلثي الأصوات فان الدولة الكبرى التي تستطيع أن تجمد بما لها من حق الاعتراض قراراً أصدره المجلس، لم تعد تستطيع تجهده بعد ذلك في الجمعية العمومية عندما تكون في جانب الأقلية.

ولقد كان من آثار ما أصيب به مجلس الأمن من شلل، أن أتيحت للجمعية العمومية الفرصة كي تلعب دوراً عمليا ذا أثر جدير بالتقدير في مجال المحافظة على السلام، كما تسع نفوذها وازداد زيادة مضطردة، وخصوصا في المسائل التي تتعلق بالمستعمرات، وذلك على الرغم من

أن الميثاق قددد د صراحة محال اختصاص كل دولة. ومع هذا فإن الجمعية العمومية كانت قد تبنت شيئا فشيئا اختصاصات مجلس الوصاية، في حين أنها لا تستطيع أن تقوم بحكم تكوينها نفسه بضان المحافظة على الحياد كما كان يقوم مجلس الوصاية.

٥- تأثير البلاد الصغرى

إن الدول الصغرى التي نالت أخيراً استقلالها، والتي تضاعف عددها في هيئة الأمم المتحدة، قد زدات الصفة التي تتمتع بها المنظمة غرابة، إذ أنها بفضل مبدأ المساواة المطلقة للدول تتساوى مع الدول الكبرى فالهند (٣٨٠ مليون نسمة) والولايات المتحدة (١٧٠ مليون) ليس لها غير صوت واحد، شأنها في ذلك شأن ليبيا وأيسلاندا ولاوس.

ومما يلفت النظر، أنه مائة وثمانين مليون نسمة تتمتع البلاد الأمريكية اللاتينية بعشرين صوتا وتمتع البلاد الإسلامية بستة عشر صوتا نظير ٢٢٠ مليون نسمة، وإذا أضفنا الأعضاء غير الأوروبيين ويبلغ عددهم الأربعين بلدا وتعداد سكانها أقل كثيرة، فإننا نتبين أنها تملك عشرين صوتا لمائتين وثلاثين من السكان، وبهذا فإنه من الأفضل وجود نظام تمثيلي معدل بعدد الأصوات يختلف من بلد لآخر تبعا لأهمية عدد سكانه وأهمية موارده.

ولقد عمل الميثاق على علاج المساواة بين الدول بأن أعطى للدول الخمس الكرى حق الاعتراض (الفيتو). وإن ما منى به مجلس

الأمن من ضعف الصالح الجمعية العمومية هو الذي خفف حدة التفرقة بينها، ولا غنى للدول الصغرى عن تكوين أغلبية الثلثين، وقد تستطيع هذه الدول أن تعرض بطريقة نظرية ما صدر من قرارات على الدول الكبرى، وذلك عن طريق هيئة الأمم المتحدة حيث لا تستطيع ذلك لضعفها الحربي والاقتصادي.

وتسير الأمور في الواقع ببساطة أكثر، فالدول الكبرى تكون لنفسها عملاء من بين الدول الصغرى (أمريكا اللاتينية عميلة للولايات المتحدة والبلاد المناصرة للاتحاد السوفيتي عميلة له) وذلك لزيادة عدد أصواتها. غير أن البحث نفسه عن هؤلاء العملاء قد يؤدي إلى تشتيت أصوات البلاد الأفريقية الآسيوية والتسابق على محاربة الاستعمار، وذلك على حساب الدول الأوروبية (فرنسا وهولاندا وبلجيكا).

٦- الطابع الحال لهيئة الأمم المتحدة

لقد أدت تغييرات التوازن في داخل منظمة هيئة الأمر إلى النتائج الآتية:

تأكيد مبدأ الأغلبية:

تتخذ الجمعية العمومية في مجال المحافظة على السلام وهو أكثر المجالات أهمية قرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء وهي في هذا تسلك سبيل حكومة دولية، وعلى الأقل في النطاق الذي تقبل فيه الدول تطبيق هذه القرارات (حينما تكون قرارات مجلس الأمن ملزمة). وليست هيئة الأمم

في حاجة إلى موافقة الدول الكبرى بالإجماع، وقد يبدو هذا تفوقا للنظام الدولي على ما تتمتع به الدول الكبرى من مكانة خاصة، ولكنه ينبغي كذلك أن تبحث بإمعان ما يعنيه هذا الأمر.

تقوية وضع الدول الصغرى:

إن الدول الصغرى والبلاد التي تحررت أخيرا وهي في ازدياد عددى مضطرد، لتشعر بما اكتسبته من قوة هائلة بالنسبة للبلاد الكبرى التي لم يعد يحميها حقها في الاعتراض، وهيئة الأمم المتحدة – وقد ظلت عشرة أعوام تحت نير الدول الكبرى لتميل إلى أن تكون تحت سيطرة الدول الصغرى ذلك لأن تكوين الهيئة يتلاءم مع مسايرتها لهذه الدول.

ضعف وضع الدول المتوسطة:

لم يكن ما أصاب الدول الكبرى من وهن بدرجة واحدة، فقد قاومت الدولتان الكبيرتان هذا الضعف بالنسبة لأن هيئة الأمر كان يستحيل عليها أن تعترض إرادة أغلبية أعضائها على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي السوفيتي دون أن تعرض العالم لحرب عامة، وعلى ذلك فلم يكن هناك في الواقع غير دولتين لا تستطيع الهيئة عمل شيء إزاءها، ولا تزال هاتان الدولتان عمليا بمأمن مما اتخذته الهيئة من قرارات، في حين أنها يمكن أن تعرض هذه القرارات على بريطانيا العظمى وفرنسا (كما حدث ذلك في العدوان الثلاثي على قنال السويس وفي مفاوضات مراكش وتونس والجزائر) وهاتان الدولتان المتوسطتان

قوة قد تضطران إلى الإذعان لقرارت مجلس الأمن رغم ما لهما من حق الاعتراض في مجلس الأمن، هذا إذا كان اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أو امتناع أحدهما يسمح بإدانتها في الجمعية العمومية بأغلبية الثلثين.

٧- خصائص مقاومة الاستعمار والنفوذ الأوروبي

تعمل الدولتان الكبيرتان على استخدام هيئة الأمر في الأغراض السياسية وهي من أجل ذلك تسعى إلى أن تجذب إليها الأغلبية في الجمعية العمومية.

وكانت الولايات المتحدة في بداية الأمر تضمن في الجمعية أغلبية تلقائية، وذلك بفضل بلدان أمريكا اللاتينية والبلاد الأوروبية والكومنولث، كما استطاعت أيضا أن تجعل من هيئة الأمم المتحدة أداة لسياستها في مقاومة التوسع السوفيتي، وكان للأقلية الدائمة التي لازمت الاتحاد السوفيتي أن دفعته إلى مضاعفة استخدام حقه في استعمال (الفيتو) كي يدافع عن مصالحه ويشل حركة هذه المنظمة التي تقوم على الدول البورجوازية.

والولايات المتحدة رغم كونها الآن المحرك لنقل اختصاصات المجلس إلى الجمعية العمومية لتفادي حق الاعتراض السوفيتي، فإنها لا تتمتع بأغلبية تلقائية في الجمعية ويلزمها لبلوغ أغلبية الثلثين أن تكسب أصوات البلاد الإفريقية الآسيوية، ويجب عليها التوسع في هذا السبيل

حتى لا يعمل الاتحاد السوفيتي على الحيلولة دون تكوين هذه الأغلبية حولها، وحتى لا تضطر إلى التنافس لاجتذاب الدول العتيقة إليها.

والولايات المتحدة إذ ترغب في تدعيم سياستها في هيئة الأمم، وفي أن تحصل دائما على تأييد هذه الهيئة التي ترى فيها لسان صدق للرأي العالمي، ورغبتها في أن تكون لها بمثابة عضد دولي، فإنها تجد نفسها مدفوعة إلى أن تساند حركة مقاومة الاستعمار، وهي الحركة التي تتقاسمها أغلبية الأعضاء في الجمعية، وهي تفعل ذلك رغم ما تخاطر به من إثارة غضب الحلفاء الأوروبيين.

وإنه لمن الصعب أن نلم إلماما شاملا بجميع أعمال هيئة الأمم نظرا لما تتصف به الهيئة نفسها من الطموح، وهذا يجعلها تمس جميع المجالات وكذلك نظرا لتعدد النواحي التي تدور فيها، لاسيما وأنها لا تكون سلطة تختلف عن سلطة الدول الأعضاء، إلا أنها الميدان الذي تتلاقى فيه مختلف السياسات القومية سواء تناسقت هذه السياسات أو تعارضت. «وهيئة الأمم المتحدة في الإطار الذي تم المفاوضات بين جدرانه، والمنبر الذي يفصح عن الرأي العالمي بقدر ما يكون له من وجود، وهو الذي يؤثر في الدول التي لم تكن قد حددت مكانها بعد غير أنه بالنسبة للقوى السياسية فإن الهيئة ما تزال كما هي خارج نطاق الدول التي تكون فيها أعضاؤها» (بول روتر). وإنه لمن الصعب أيضا تقدير الدور الخاص الذي تقوم به الهيئة خارج نطاق هذه الدول حيث

أن هذا الدور لا يتعدى كونه أحد العوامل التي تشترك فيها تمر به مشكلة ما من تطور.

وإنه لمن الدقة قياس عمل هيئة الأمم المتحدة بقدر قياس ما لإجراءاتها من تعقيد يبلغ منتهاه.

والهيئة «تجمع بين المناقشات العلمية في جلسات عامة وبين عمل اللجان المحدودة العدد والذي يتطلب الصبر والأناة، وبين تنظيم المبعوثين المختصين وتعاون الشخصيات التي تمتع بنفوذ دولي، وبين المحادثات الخاصة التي تم تحت إشراف السكرتير العام (دي سينيز). وتستطيع المنظمة أن تتخذ قرارات) ملزمة، ولكنه نادراً ما تستطيع الحصول على اتفاق تام بين جدرانها. ويتم أكثر عملها عن طريق (التوصيات) التي لا يكون لها صفة الإلزام، إلا أن مضمونها يكون مع الحقيقة إذا عبرت عن رأي الأغلبية العظمى. وأخيرة فالمشكلات تثار من جلسة إلى أخرى، وحتى إذا لم يتخذ فيها أي قرار فإن مجرد درجها في ج دول الأعمال، أو حتى مجرد التهديد بدرجها، يكون عملا سياسيا لا يمكن إغفاله. وإنه لمن الممكن أن نميز بين الميادين المختلفة التي تمارس فيها الأمم المتحدة عملها في المحافظة على السلام، مشكلة الشعوب غير المستقلة، والشعوب النامية، والعمل الاقتصادي والاجتماعي.

٨- المحافظة على السلام

إن المحافظة على السلام لتعد المهمة الأساسية لهيئة الأمم

المتحدة، وذلك تبعا لنص الميثاق – فالحرب ممنوعة بين الدول الأعضاء، واستخدام القوة أمر محرم (إلا في حالة الدفاع الشرعي) فيما إذا مست سلامة أراضي دولة أو استقلالها السياسي أو إذا عاق الأهداف التي ترمي هيئة الأمم إلى تحقيقها شيء، ويجب على المنظمة الدولية أن تتدخل لتسوية الخلافات سلميا، وإيقاف العمليات الحربية في حالة وقوع اشتباك، وذلك كي تستطيع بما لها من قوة، القيام بعمل تأديبي ضد المعتدي.

ولقد حققت هيئة الأمم المتحدة في محيط القانون الدولي إصلاحا هائلا بأن أدرجت محكمة العدل الدولية ضمن دولاب العمل في المنظمة، ويكفل مجلس الأمن ضمان تنفيذ القرارات، ومن ناحية أخرى فإن لجنة القانون الدولي التي أنشئت في سنة ١٩٤٧ في الجمعية العمومية، قد قامت بجهد عظيم في سبيل تقنين القواعد القانونية (قانون الجرائم ضد السلام – تعريف العدوان قانون المياه الإقليمية وأعالي البحار – مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في سنة ١٩٥٨ ثم في سنة ١٩٦٠ بمدينة جنيف والذي لم يستطيع حينئذ تحقيق الاتفاق على اتساع مجال المياه الإقليمية).

ولكن هذا التقدم قد ظل تقدما نظريا حيث ظل قضاء محكمة العدل الدولية غير ملزم، لا تخضع له الدول إلا بمحض اختيارها، وعند المنازعات البسيطة فقط، وذلك كحماية المصالح الاقتصادية للبلاد

التابعة لها). كما أنها لا تنظر في المنازعات السياسية بمعنى أنه لا توجد عدالة دولية ملزمة للمنازعات. وعندما ينظرها مجلس الأمن والجمعية العمومية فإنما يفصل فيها تبعا لمبادئ سياسية، وليست مبادئ قانونية، وفي النهاية فإن الجمعية العمومية لم تأخذ في اعتبارها ما قامت بها اللجنة القانونية الدولية.

ولقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة في مجال التنظيم السامي للخلافات نشاطا ملحوظا، ففي أعقاب الحرب قلت المنازعات التي كانت تثار في داخل المنظمة، ولا يدخل في عمل المنظمة أن تقضي في الموضوع أو أن تصدر حكما (إلا فيما يتعلق بالنزاع الذي يرفعه الطرفان بمحض اختيارها أمام محكمة العدل الدولية) وإما عملها أن تقترح عناصر التسوية على كل من طرفي النزاع، والوسائل التي تستخدمها الهيئة في هذا الشأن تختلف اختلافا بينا، فمن خص النزاع إلى التحقيق إلى التوصية بإجراء أو بتسوية ماء وقد تفشى في كثير من الأحيان لجانا تكميلية ليتاح لها متابعة تطورات المشكلة (كلجنة المصالحات في قضية فلسطين ولجنة ليبيا والبلقان وكوريا) وقد أرسل المراقبون لضمان احترام الهدية (في فلسطين وكشمير) وفي سنه ١٩٥٧ تدخلت القوة المسلحة لهيئة الأمم المتحدة وذلك على أثر مشكلة السويس بين إسرائيل ومصر لتجنب المنازعات المحلية، وفي سنه ١٩٦٠ تدخلت في الكونغو لمنع الحرب الأهلية ولتجنيب التدخل المسلح لجيوش الدول الكبرى.

ولكنه من الواجب أن يقبل الأطراف أصحاب الشأن عناصر التسوية التي تقترحها الهيئة، ولا يوجد ما يرغمها على قبول ذلك إلا ما الدوافع السياسية الخارجة عن هيئة الأمم من آثار.

وفي إطار العمل الإلزامي نجد أن هيئة الأمم المتحدة مزودة بوسائل هائلة بفضل الميثاق، إذ يستطيع مجلس الأمن في حالة التهديد الذي يتعرض له السلام، أو في حالة خرق السلام ووقوع عدوان أن يتصرف باعتباره هيئة دولية، ويتخذ بأغلبية الأصوات قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، تبدأ من فرض عقوبات اقتصادية إلى اتخاذ عمل عسكري إجماعي.

وفي الحقيقة كان ما لهيئة الأمم المتحدة من قوة ملزمة، يصطدم بعدة عقبات منها:

(١) أن ما مر به مجلس الأمن من شلل قد أحال مسئوليته في المحافظة على السلام إلى الجمعية العمومية، غير أنها لا تستطيع إلا أن تعطي توصيات دون إصدار أوامر، وليس هناك تعهد أخذته الجمعية على نفسها بالتدخل، ولم تلزم حتى بضمان تدخلها، ولا تطبيق التوصيات، إلا بالقدر الذي ترغب فيه الدول.

(٢) لم يحدد بعد مفهوم كلية العدوان، وقد ترك ذلك لتقدير مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، ومن هنا تتضح أهمية الاعتبارات السياسية، ولقد ظل التعريف الأساسي للعدوان لدى هيئة الأمم المتحدة

هو استخدام القوة. على أنه توجد سبل أخرى للاعتداء على سيادة البلاد ومصالحها الحيوية. ولقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة الدول الآتية دولا معتدية. كوريا الشمالية في سنة ١٩٥٠، الصين الشعبية في سنة ١٩٥١ وذلك بسبب تأييدها لكوريا الشمالية، وبريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل في سنة ١٩٥٥ بسبب اعتدائها على مصر، والاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥٦ بعد سحق الثورة الهنغارية.

(٣) لا توجد قوة دولية تحت تصرف هيئة الأمم، والاتفاقات العسكرية التي يجب أن تحدد كل ما يتعلق باستخدام قيادة الأمم المتحدة للقوات القومية التي تشترك بها كل دولة – لم يقدر لها أن تم بسبب معارضة الاتحاد السوفيتي لإتخاذ القواعد العسكرية ولحق القوات الدولية في المرور بجميع الدول... وإنه إبان حرب كوريا كان الجيش الأمريكي يدير العمليات الحربية جميعها. وكانت الدول الأخرى لا تساهم إلا بنصيب ضئيل في ذلك. وكانت القوة المسلحة التي شكلت بناء على طلب الجمعية العمومية أثناء أزمة السويس تمثل القوة الدولية الحقيقية، وكانت تتكون من فرق ساهمت بها دول صغيرة لم يكن لها بالنزاع شأن كبير، إلا أن هذا الأمر نفسه كان سببا في النيل من أهميتها، وفي جعلها بصفة خاصة ذات قيمة رمزية ولم يكن انسحاب القوات الفرنسية والإنجليزية والإسرائيلية يسبب هذه القوات الدولية، إنما كان ذلك بسبب الضغط الروسي الأمريكي. أما الأمر في الكونغو فقد كان

يتعلق فقط بمنع الحرب الأهلية بين القبائل.. وكانت أغلب الفرق الدولية من بين الفرق التي اشتركت بها الدول الأفريقية.

وقد اشتركت المنظمة في إيقاف النزال المسلح والمناداة بالعودة إلى السكينة والهدوء، بأن أوضحت ما لاستخدام القوة من صفات شائنة ولكن كان هذا" فقط وفي أغلب الأحيان بالقدر الذي يتلاءم فيه عملها مع (تطوير الحوادث).

ولقد كانت هذه الحالة بأندونسيا وفلسطين وكشمير والسويس، أما فيما يتعلق بفض المنازعات نفسها، فإنه نادرا ما كانت تقبل اقتراحات هيئة الأمر، إذ تجلت خطة تقسيم فلسطين التي أيدتها الجمعية العمومية في (٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) بوقوع الحرب كما أن تدويل بيت المقدس (أورشليم) الذي قررته الجمعية العمومية في ٩ ديسمبر سنه ١٩٤٧) قد قوبل من العرب وإسرائيل على السواء بالرفض، ولم تلتفت مصر للأمر الذي أصدره مجلس الأمن (أول سبتمبر سنه ١٩٥١) حيث أعلن السماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس. ولقد ضربت الهند عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن بضم كشمير إليها في سنه ١٩٥٧ – بعد إجراء الاستفتاء في هذا الأمر.

ولقد نجحت هيئة الأم المتحدة في الكونغو بتدخلها، الأمر الذي لم يعط الدول العظمى فرصة التدخل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى أزمة كبرى.

واختلاف تأثير عمل هيئة الأمم المتحدة، يرجع أساسا إلى تعلق الأمر بالدولتين الكبيرتين أو عدم تعلقه بهما، وإنه لمن المستحيل أن يتخذ أي إجراء ضدهما. وحتى لو كان حق الاعتراض لا يحمي هاتين الدولتين فإنهما تتمتعان بقوة لا يفكر أحد معها في اتخاذ أي عمل ملزم لهما وإلا أدى الأمر إلى خطر الحرب العالمية. ولقد خرجت منطقة النفوذ السوفيتي بانتظام من نطاق أي عمل من أعمال هيئة الأمم المتحدة وذلك برغبة الروس. ولقد استخدم الاتحاد السوفيتي حق الاعتراض (Veto) في سنة ١٩٤٧ لكي يجنب ألبانيا أن تكون موضع الاتهام في مسألة مناجم مضيق كورفو، والحماية يوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا من أن تتهم بمساعدتها للمتمردين الشيوعيين في اليونان، وبالنسبة لعدم وجوده بمجلس إلا من الاعتراض على تمثيل الصين الوطنية، فإنه في هذه الحالة فقط لم يستطع استخدام حقه في الاعتراض عند النظر في مسألة اتهام كوريا الشمالية وفي القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بتنظيم عمل جماعي ضدها، ولم يستطع الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥١ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهام الصين الشيوعية بتدخلها في كوريا ضد قوات الأمم المتحدة وقد عدلت هذه الأخيرة فعلا عن اتخاذ أية إجراء ضد الصين كى لا تخاطر بوقوع حرب من جانب روسيا، وكذلك لم يستطع الاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥٦ أن يمنع الجمعية العمومية من اتهامه بالتدخل في هنغاريا إلا أنها رفضت أن تسحب قواتها، واعترضت على دخول مراقبي الأمم المتحدة في

الأرض الهنغارية. وكان من الممكن أن يؤدي تطبيق توصيات الأمم المتحدة بالقوة إلى نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتي.

وبهذا فإن عمل هيئة الأمم المتحدة لم يكن ميسرة إلا في العالم الحر، ولم تعمل الولايات المتحدة – كما أنها لم تحاول في أي وقت من الأوقات – على أن تكون منطقة نفوذها بمعزل عن اختصاص المنطقة (إلا فيما يتعلق بأمريكا الوسطى) بل وعلى العكس من ذلك فقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها بطلة الميثاق، وأيدت عمل هيئة الأمم المتحدة في مؤازرة سياسة محاربة الاستعمار تاركة في ذلك رأي الأغلبية.

وإذا استثنينا الحالة التي تتفق فيها الدولتان الكبيرتان، فإن الضغط الذي تقومان به في هيئة الأمم المتحدة يمكن أن يصبح نافذ المفعول بطريقة لا يمكن مقاومتها، كما كان الحال في مسألة السويس. ولم تحل مشكلة نزع السلاح بل فرضت نفسها بإلحاح اشتدت وطأته عن ذى قبل ويرجع هذا إلى ما يلقيه سباق التسلح من أعباء على كاهل الاقتصاديات وعلى الخصوص ما يشعه من خوف الوقوع في حرب ذرية طارئة.

٩- مساعدة الشعوب غير المستقلة والبلاد النامية

لقد حصلت هيئة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام على نتائج واهية بسبب بعد الشقة بين الكتلتين، وما يعتري التوازن في المنظمة من تغيرات ترجع إلى ظهور أغلبية من الدول الصغرى المستقلة حديثا، التي لم تتقدم من الناحية الاقتصادية تقدما كافية يدفع هيئة الأمم إلى استئناف

الصراع ورسم سياسة المحاربة الاستعمار بطريقة منظمة، كما تدفعها إلى أن تسجل التقدم الاقتصادي للدول النامية في جدول أعمالها.

وإن الأغلبية التي تناوئ الاستعمار هي الأغلبية الوحيدة في الواقع التي توجد فعلا في الجمعية العمومية وليست المستعمرات القديمة في حقيقة الأمر سوى البلاد الإفريقية الآسيوية وأغلب بلاد أمريكا اللاتينية المتحررة منذ أمد طويل ما تزال تقاسي من عدم كفاية تقدمها الاقتصادي في الولايات المتحدة، وما يزال لمحاربة الاستعمار رد فعل حقيقي حتى ولو اقترن بالرغبة في التوسع السياسى والاقتصادي – فيما يتعلق بالبلاد الشيوعية وليست مظاهر السيادة بغريبة عنها فإنها ترى في تحرر الشعوب المستعمرة فيما تقدمه للقوميات الفتية من عون وتأييد خير وسيلة لإضعاف الدول الأوروبية وهذا كان الاستعمار هو العدو المشترك لأغلب أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويجب أن يمنح الاستقلال التام وبأسرع ما يمكن لجميع الدول غير المستقلة دون أن يدخل في الاعتبار أي شرط من الشروط الحقيقية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ويظهر نشاط الأمم المتحدة في مجال العمل على تحرير الدول غير المستقلة ظهوراً جلياً، ولقد شمل هذا العمل نواحي كثيرة كنظام الوصاية والتدخل في شئون البلاد غير المستقلة والتي ليست تحت وصاية المنظمة والعمل إبان المنازعات فيما يتفق ومصالح الاستقلال، وهذا العمل في محاربة الاستعمار قد يجاوز حتى نصوص الميثاق وخرق

مبدأ سياسة الدول الاستعمارية مع كونه مبدأ محرما لا يمكن المساس به، ولقد عهدت هيئة الأمم بأغلب الأراضي الواقعة تحت الوصاية – وكانت تضعها عصبة الأمم تحت الانتداب إلى إدارة دول معينة من واجبها أن تعاون على تطورها المضطرد كى تستطيع أن تتولى أمورها بنفسها وتحصل على استقلالها، وكانت هذه الأراضي قليلة العدد في غينيا الجديدة الشرقية ونورد «استراليا» وروواندا أورواندي (بلجيكا) وجزء من الكامرون وتنجانيقا لبريطانيا العظمى وصامو الغربية ويخضع ليوزيلاندا والصومال الإيطالي، ولقد رفض اتحاد جنوب إفريقيا أن يضع الجنوب الغربي الإفريقي تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة حيث أنه قد احتفظ بالانتداب الموكول إليه من عصبة الأمم.

ويمارس مجلس الوصاية والجمعية العمومية مراقبة دولية على كيفية إدارة هذه الأراضي، وينبغي أن نترك جانبا الوصاية الإستراتيجية التي عهد بها إلى الولايات المتحدة على جزر مارشال وماريان وكارولين الواقعة تحت وصاية مجلس الأمن إذ يمكن لأمريكا معها استخدام حقها في الاعتراض، وعلى الدول المنوط بها هذه الإدارة أن تقوم بتقديم تقارير عن تقدم السكان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولهؤلاء السكان من جانبهم حق إبداء ما يبين لهم من اعتراضات، وتردد على هذه الأراضي في فترات معينة بعثات زائرة مما يثيرها في أغلب الأحيان ضد الدول المستعمرة.

وتحل مشكلة رفع الوصاية عن طريق مناقشتها في المنظمة ومن ثم لم تعترف الجمعية العمومية بإقامة جمهورية مستقلة لتكون ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي، في حين أنها قد أغمضت العين عن امتصاص غانا المستقلة لتوجو البريطانية.

وإن هيئة الأمم المتحدة لتظل أمينة على نصوص الميثاق حيث تقوم بالرقابة على الأراضي الواقعة تحت الوصاية، وإنها وقد شملت رقابتها جميع الأراضي غير المستقلة أي المستعمرات والمحميات، فإنها تكون قد جاوزت بوضوح مدى اختصاصها.

ولقد تعهدت الدول الاستعمارية في الباب الحادي عشر من الميثاق أن تحدد العون لكل تقدم سياسى واقتصادى واجتماعى تحققه مستعمراها، وأن تعمل على تحقيق آمال هذه المستعمرات، ويقتصر الإلزام الذي فرض على هذه المستعمرات على إرسال المعلومات من إحصائيات وبلاغات دون التقارير الإدارية، مع استاء الاعتبارات الدستورية، وكل ما يتعلق بالأمن.

ولكن الجمعية العمومية قد سعت في الواقع إلى أن يتشابه النظام الاستعمارى ونظام الوصاية، وذلك بإلغاء استثناء المنطقة المحفوظة، ومراقبة نشاط البلاد الاستعمارية مراقبة فعالة، ولقد أنشئت لجنة خاصة لفحص المعلومات الإحصائية ووضع أسئلة وطلب معلومات ذات طابع سياسى، ولقد أحيطت الجمعية العمومية عامة هذه المعلومات وناقشتها علنا وأكدت

اختصاصاتها في هذا المجال بشكل لم يكن يتوقعه أحد، وهي بهذا قد ساندت الحركة القومية في المستعمرات مساندة ذات أثر فعال.

وأخيراً فقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة المناقشات، التي تتعلق بتهديد السلام كى تثير المسائل المتعلقة بالأراضي غير المستقلة، لكي تؤيد استقلال هذه الأراضي على حساب ما لها من اختصاصات. وإنه على هذا الأساس وبناء على طلب البلاد العربية الآسيوية قيدت الجمعية العمومية في جدول أعمالها المسائل المتعلقة مراكش وتونس سنة ١٩٥٢، ولم تتوقف عن إثارتها حتى نالت المحميتان استقلالها ولقد تدخلت أيضا في مسألة الجزائر وكانت موضع أمامها سنويا منذ سنة ١٩٥٥. وكانت فرنسا قد رفضت الحضور في بادئ الأمر إلا أنها فضلت في الجلسة التالية أن تولى الدفاع عن وجهة نظرها، ولقد كان هذا اعترافا بتدخل الهيئة من جانب فرنسا التي كانت تعمل سنويا على تجنيب التصويت على قرار عداني يتخذ ضدها. وعن طريق هذا التدخل، أيدت هيئة الأمم دائما الحركات التحررية في سوريا ولبنان (انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية) وفي أندونيسيا (انسحاب القوات الهولاندية) وبالنسبة لفحص مشكلة المستعمرات الإيطالية (استقلال ليبيا واستقلال الصومال بعد عشر سنوات من الانتداب الإيطالي).

وقد أصبح أحد الأهداف الرئيسية بهيئة الأمم المتحدة هو استقلال البلاد جميعاً استقلالا تامة وسريعة، كما أيدت الجمعية العمومية

عمل الاستفتاءات في البلاد غير المستقلة (القرار الصادر في ١٦ – ١٢ – ١٩٥٢، وإعلان السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية (القرار الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤).

وإذا لم تكن الأمم المتحدة قد أخرجت إلى الوجود حركات تحرر الشعوب المستعمرة فإنها قد أيدت بدون شك هذه الحركات وأنارت لها طريق العمل بغير تمييز أو مفاضلة بين الدول، كما قبلت جميع البلاد الحديثة الاستقلال كدول أعضاء رغم ما ينقصها من مران، ولم تنجح الجمعية إلا في كونها قد مدت هذه الدول بالعون الاقتصادي الفني المحدود، ولقد كان هذا العون في الحقيقة أقل جدا مما كانت تحصل عليه هذه البلاد من مستعمريها القدامى، أو من الدول الكبرى التي كانت تبحث عن عملاء.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه هيئة الأمم المتحدة تشدد الضغط الحصول على استقلال البلاد المستعمرة، فإنها كانت تندرج في جدول أعمالها المعاونة الاقتصادية للبلاد النامية، إلا أنها في هذا أيضا كثيرا ما كانت ترمى بشدة التسرع والحض على ثروة الشعوب، وكان على البلاد الصناعية مدها بالعون الضروري للبلاد التي لم يتم إعدادها صناعية والتي ما زالت تقاسي شدة الحرمان وكان تقدم هذه المعونة باعتبارها قرض يحق للبلاد النامية المطالبة بأدائه، بل وكان ينتظر أن تزداد ازدهاراً، ونجحت هيئة الأمم في إيقاظ الوعي في الشعوب التي تعيش في مستوى حياة

منفخضة كى تحس بأنه يوجد لها في جميع أنحاء العالم نوع من الحق في التقدم الاقتصادي وفي الاستقلال السياسي القومي، كما يوجد لها أيضا حق في العون الاجتماعي وحق في تعويضات البطالة في تشريع بعض الدول وقد نجم عن هذا كثير من الأوهام وخيبة الأمل.

ولقد نادي خبراء هيئة الأمم المتحدة بإدخال الفنون الحديثة وبالتطور في التصميم، كما أبدوا التصنيع وتربية الشعوب، وقدروا ما يتطلبه ذلك من تكاليف بعدد كبير من ملايين الدولارات، وقدروا بأنه من الممكن، باشتراك البلاد المصنعة الحصول على رؤوس الأموال، وكانوا يطلبون توزيع هذه المعاونة عن طريق هيئة الأمم، وذلك لتجنب المساس بسيادة البلاد التي تستفيد من هذه المعاونات. إلا أنهم قاما أخذوا في اعتبارهم الإمكانيات العقلية التقدم مختلف البلاد حتى لا يضطروا إلى المفاضلة بينها، وقد نشروا الوهم بوجود رؤوس أموال تكفي كل ذي حاجة أي تكفي ثلثي سكان الكرة الأرضية.

ولقد كانوا كثيرا ما يتجاهلون الأمر الواقع، وهو أن البلاد المتقدمة قد تحتاج في داخلها إلى رؤوس أموالها، وأنها إذا كانت تنفق جزءا منها في خارجها فإنها لا ترضى أن تترك الفائدة الأدبية لمنظمة دولية. ولقد احتفظت الولايات المتحدة بمعاونتها الأساسية للبلاد التي تلتزم بالتعهدات السياسية والعسكرية، ولقد منح الاتحاد السوفيتي معونة للبلاد الأفريقية الآسيوية التي كانت تريد استخلاصها من النفوذ الأمريكي، واستمرت بريطانيا العظمى وفرنسا تمنحان معاونتيهما المستعمرات الإمبراطوريات القديمة.

وإذا كانت مساعدة المنظمات الدولية للبلاد التي لم تستكمل بعد حضارتها مساعدة متواضعة إلا أنه لا يمكن إغفالها. ولقد ظل مجال تمويل التقدم الاقتصادي مجرد مشروع بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ولقد نظر منذ سنة ١٩٥٢ في أمر رصيد خاص بالأمم المتحدة للمساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادي وذلك لمنح البلاد التي لم تستكمل بعد تقدمها هبات أو قروض طويلة الأجل تسمح لها باستغلال بعض الصناعات الأساسية القليلة الدخل وإن كانت ضرورية لسير عجلة الاقتصاد وضرورية بعد ذلك لاستغلال رؤوس الأموال الخاصة، إلا أنه لم يكن في الاستطاعة غير إنشاء مؤسسة متواضعة جداً وهي (S.P.U.N.F.E.D.) التي أنشئت في سنة ١٩٥٨.

ولقد اشترك البنك الدولى للتعمير والإنشاء من جانبه (B.I.R.D.) في حوالي نصف القروض طويلة الأجل للبلاد النامية (أي ١,٥ مليار من الدولارات) ولقد أنشأ له فرعين لمنح قروض بشروط مقبولة للبلاد الصغيرة وهذان الفرعان هما الجمعية المالية الدولية سنة ١٩٥٩، والاتحاد الدولي للتعمير سنة ١٩٥٥.

والمساعدة المالية التي تعطي للدول النامية عن طريق هيئة الأمم مساعدات. ضئيلة في مجموعها بالنسبة لحاجاتها الأساسية أو مقارنتها بالمعاونة المزدوجة (منحت الولايات المتحدة في المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٦ معاونه اقتصادية بلغت ٤٠ مليونا من الدولارات للبلاد

الأوروبية والبلاد النامية، كما منح الاتحاد السوفيتي الصين في المدة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٧ ما يقرب من ١٥٠٠ مليون دولار كمعاونة اقتصادية، أما بريطانيا فقد وظفت ٣٠٠ مليون جنيه سنويا في منطقة الاسترليني، كما وظفت فرنسا ٢٠٠ مليار في منطقة الفرنك.

ولعل المساعدات الفنية كانت أكثرها أهمية إذ تشمل إرسال بعثات من المتخصصين ومنحاً دراسية ومراكز تنسيق للدولة، وإمدادها بما تحتاج من مواد، ويتولى مكتب المساعدة الفنية قبل السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة إدارة المنهج المالي ويعمل على الخصوص بتوجيه نشاط مختلف المنظمات المتخصصة نحو المساعدة الفنية، وقد أقامت مؤسسة النقد الدولي على هذا المحو معهدا للتقدم الاقتصادي يهدف إلى تكوين مقاييس الحاجات الدول النامية، ولقد اعتمدت آلاف المنح إرسال أكثر من ٥٠٠ خبير في بعثات لهذا الغرض.

وظلت هذه المساعدة الفنية أقل بكثير من المنح التي تقدمها بريطانيا العظمى في نطاق منطقة الإسترليني ومشروع كولومبيا، والتي تقدمها فرنسا في منطقة الفرنك، وروسيا في الصين، وفضلا عن هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الجزء الأكبر من هذه المساعدات المالية والفنية، مما يقوي نفوذها بطريق غير مباشر، وقلما تشترك البلاد الشيوعية في هذه المساعدات.

١٠-العمل الاقتصادي والاجتماعي

وإننا لنجد في المجال الاقتصادي والاجتماعي من هذا التعارض

نفسه بين شدة الطموح وضآلة النتائج ما لا يمكن إغفاله. وإن هيئة الأمم وكذلك المنظمات المتخصصة لتضع نصب أعينها أهدافا واسعة الآفاق، كتطوير التبادل الدولي وإزالة الصعوبات التي تقف في سبيل الحرية الاقتصادية العالمية (مراقبة النقد، الضرائب الجمركية، التمييز) كما تضع نصب أعينها تثبيت الأسعار وإعادة توزيع الثروات بشكل أفضل، إلا أنها قد اصطدمت بعدة عقبات كاختلاف وجهات النظر الاقتصادية لدى الدول الأعضاء (حرة – موجهة اشتراكية) وانعدام المساواة الهائل في التطور، مما جعل العودة إلى الحرية التجارية والتبادل أمرا مستحيلا (وعلى الخصوص مع الولايات المتحدة) ومعاداة أمريكا لنظرية «التوجه الدولي » واعتماد البلاد الشيوعية على نفسها في إقامة اقتصادها، وهي أقل البلاد اشتراكا في المنظمات المتخصصة، وما قيدت به قرارات هيئة الأمم والمنظمات الدولية من ضعف.

وسرعان ما استبعدت في هذه الظروف فكرة إقامة اقتصاد دولي حقيقي، واقتصر على تأييد التقدم الاقتصادي في الإطار القومي وعلى الخصوص في البلاد الأشد احتياجا لهذا التقدم، وهكذا فقد اتجه الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة نحو مساعدة البلاد النامية.

وإن مؤسسة النقد الدولية تهدف إلى إثارة التعاون النقدي الدولي وضمان استقرار التعادل، والحد من القيود المفروضة على النقد والتي

تحول دون تقدم التجارة الدولية وتنظيم هذه المؤسسة للفائض من العملة الصعبة التي تدفعها البلاد الأعضاء بالقيم لأهميتها الاقتصادية، وقد وجب عليها أن تترك جانبا نظرية إعادة التحويل وحرية المدفوعات الجارية، وهي لا تستطيع دائما أن تلزم البلاد الأعضاء باحترام استقرار سعرها في التبادل، ويتعين عليها أحيانا أن تتخذ إجراء في شأن خفض الأسعار الذي يتم دون موافقتها، ومع هذا فإنها تلعب دورا لا يمكن إنكاره إذ تسارع إلى مد يد المعونة إلى الدول الأعضاء التي تكون في حاجة ملحة طارئة إلى هذا العون، إلا أن الاعتمادات التي تعتمد عليها المؤسسة لا تكفي لعلاج ما قد تتعرض له المدفوعات الدولية من هزات، ولمنع تدهور الجارة الدولية. وللبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو الذي يهدف إلى زيادة استغلال رؤوس الأموال دولية – أن يمنح قروضا طويلة الأجل لاستغلال رؤوس الأموال في الصناعات الأساسية التي لا تكفي رؤوس الأموال الخاصة للنهوض بها.

غير أن هذا البنك لا يستطيع أن يدفع إلا قروضا يمكن استعادتها لاتحاد الأموال الفائضة في رؤوس الأموال وهو الدور الذي تقوم به الجمعية المالية الدولية والاتحاد الدولي للتعمير ويعد أكثر مرونة إلا أن هذا الدور ما زال محدودا.

وينص ميثاق هافان لسنة ١٩٤٧ على إلغاء الامتيازات التجارية إلا أن المنظمة الدولية للتجارة لم تستطع أن تصمد أمام مقاومة الولايات

المتحدة لها، ومع هذا فان الاتفاقية العامة للأسعار الجمركية والتجارة تسمح منذ سنة ١٩٩٧ للدولة الأعضاء التي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية أن تتفق فيما بينها أثناء المؤتمرات السنوية على الامتيازات التي تختص بها من ناحية الأسعار.

ولقد شجعت لجنة التجارة الدولية للمنتجات الأساسية الاتفاقات التي تعقد بين الحكومات خارج هيئة الأمم المتحدة لتثبت بذلك أسعار المواد الأولية الأساسية (السكر القمح. والتصدير) إلا أن تخلف الولايات المتحدة وهي تستهلاك أكثر من نصف المواد الأولية العالمية قد أنقص كميتها نقصا كبيرا، ولقد ساعد على هذا النقص رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك في المجلس الدولي للقصدير، وفي المؤتمر الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٥ أعد اتفاق على تجارة زيت الزيتون. ولقد كانت منظمة التموين والزراعة تطمح في الأصل إلى الإشراف على السوق الدولية وفرض أسعار زراعية دولية إلا أنها اضطرت أن تتنازل عن ذلك وأن تقصر نشاطها على الأمور الهامة وعلى المعاونة الفنية والأبحاث.

و يقتصر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أنشئت في سنه ١٩٥٦ على بيع المواد الأولية الموضوعة تحت تصرفها، والحصول على المعدات والمعلومات، وذلك مع احتفاظها بالإشراف والمراقبة كي تتحقق من استخدامها في نواحي السلام.

ومع هذا فإن المنظمات المتخصصة ذات النشاط الملحوظ التي

لا يمكن الاستغناء عنها ما زالت هي، المنظمات التي تدين بوجودها وأهميتها إلى تقدم المواصلات، كما أن صفها المجردة تضمن حيادها، فاتحاد البريد الدولي يكفل تداول المراسلات بأفضل الأسعار في جميع أنحاء العالم، كما يكفل الاتحاد الدولي للمواصلات التليفونية والتلغرافية التعاون بين دول العالم، للانتفاع بالخدمات التي تؤديها أجهزة التلغراف والتليفون الكهربائي. كما تتيح هيئة الأرصاد الجوية الدولية التبادل السريع المعلومات الجوية. ومنظمة الطيران المدني الدولي تسن النظم التنسيق وتطوير إجراءات الأمن كما أنها تسمح بتبسيط الإجراءات الجمركية. وفي المجال الاجتماعي الذي يهدف لحماية الإنسان، نجد أنه من الصعوبة بمكان إدراك عمل المنظمات الدولية.

ولقد أرادت هيئة الأمم المتحدة أن تؤكد كرامة الإنسان تجاه الدول وذلك معالجة ما جاء في الميثاق من ثغرات بتحديد الحريات الأساسية (فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العمومية في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ ليعلن حق الإنسان في الحياة وفي الحرية وفي الأمن وفي القومية وفي الملكية، وحقه في حرية الفكر والعقيدة والاجتماع، وحقه في العمل وفي الراحة وفي الضمان الاجتماعي وفي التعليم، إلا أن نصوص هذا الإعلان ليست ملزمة كما هو الحال في الميثاق، ذلك أن البلاد الشيوعية لم تؤيده عند الاقتراع عليه لاعتقادها أنه يعتمد على مفهوم ذي صبغة غربية.

ومع ذلك فإنه كثيراً ما استعين بهذا الإعلان، إذ استنكر باسمه العنصرية ونظمت مساعدة المهاجرين (اختصاصات الهيئة الدولية للمهاجرين التي حلت في سنة ١٩٥٢ حيث أنه أحيلت إلى المنظمة الدولية المواصلات (O.I.T.) وباسمه زيدت كذلك المساعدات لرعاية الطفولة، عن طريق مؤسسة الشعوب المتحدة للطفولة (مكافحة الأمراض وتوزيع الألبان والأدوية).

إلا أن اللجنة المكلفة بالإشراف على تطبيق قواعد حقوق الإنسان بوساطة الدول لم تعقد جلساتها بعد، وأما فيما يتعلق بمؤتمر تجارة الرقيق فإنه أعلن حقوق الإنسان ولم يستطع عداد نظام المراقبة السفن في البحر الأحمر، كما أن الدول العربية ويؤيدها في ذلك الاتحاد الروسي السوفيتي تعتقد أن مثل هذه الإجراءات لا تتفق مع ما لها من سيادة.

وتقوم المنظمة الدولية للعمل بمهامها المثمرة في تحسين شروط العمل وذلك بمواجهة ممثلي الحكومات والمستخدمين والعمال، وبمطالبة الدول بعقد اتفاقات على الأجور وساعات العمل وحوادثه، ولمضاعفة الدراسات وبعثات الخبراء، وللمنظمة تأثير لا جدال فيه في التطور الاجتماعي لكثير من البلاد.

ولقد طبقت الهيئة العالمية للصحة في سنه ١٩٥٢ نظاما صحيا دوليا حقق نجاحاً هائلاً كما أنها أقامت مكتبا لإعطاء المعلومات الخاصة بالأوبئة، كما أصدرت الموسوعة الدولية لمختلف الأدوية والمعايير

الدولية للمنتجات البيولوجية وعاونت في حل بعض المشكلات، كما قدمت للبلاد مختلف المساعدات الصحية النامية.

وأخيراً أخذت المنظمة الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة على عاتقها أن تحارب أسباب الأمية وهي الجهل وعدم الوعي بين الشعوب كما أنها تقوم على تحسين التربية الشعبية ونشر الثقافة. وكان ما تطمح إليه بادئ الأمر وضع حد لقصور الفكر العالمي بالبحث عن قاسم مشترك يضم مختلف الثقافات ولقد اتخذت المنظمة من إعلان حقوق الإنسان شعارا لها إلا أنها صادفت العقبات في تحديد نظرية فكرية تكون أبعد أثر من أن يكتفي بالإيمان في تحسينات الثقافة.

الباب الخامس
المنظمات الحكومية بين الدول

١- المنظمات الحكومية الإقليمية

لقد كان لضعف تأثير المنظمات الدولية أن وجدت الدول أن من الأفضل لها في المجال الإقليمي أن تنظم الأمن الجماعي وأن تعمل على تنظيم تعاونها السياسى والاقتصادي مما يتجاوب مع الاتجاه الحالي إلى تكوين مجموعات كبرى ولقد تضاعف عدد المنظمات الإقليمية التي تتمشى إلى حد كبير مع مجموعات القوى الكبرى الثلاث. الكتلة الشيوعية والديمقراطيات الغربية والبلاد الإفريقية الآسيوية وهي شديدة الاختلاف شكلا وأثرا كالاتحادات العسكرية ومنظمات التعاون السياسي أو الاقتصادي، والجماعات التي تديرها سلطة دولية، والإمبراطوريات الاستعمارية القديمة التي يتفاوت تطورها بطئا وسرعة نحو أشكال مختلفة من التنظيم الدولي.

٢- الإمبراطوريات القديمة

اضطرت الإمبراطورية الاستعمارية الكبرى إزاء الدفع القومي وتطلع شعوب ما وراء البحار إلى الاستقلال، إلى أن تتجاوب بل وتتنازل عن المركزية والإدارة المباشرة وتعترف بسيادة مختلف البلاد، وأن تتحول إلى اتحادات فيدرالية وحتى إلى منظمات دولية حقيقية، وأن تصرف النظر

عن عقد روابط اقتصادية يكون لها أثر في المجال السياسي.

ولقد صادف الكومنولث في هذا المضمار نجاحا ملحوظا، إذ أصبحت المجموعة الاستعمارية البريطانية الموحدة والمركزية مجموعة من الدول المستقلة، ولقد كانت هذه الدول في أول الأمر تكون الدومنيون الإنجليزي السكسوني (كندا – أفريقيا الجنوبية – أستراليا – زيلندا الجديدة) وهي تدين بالولاء لبريطانيا العظمى لتبعيتها للتاج ولوحدة الدم واللغة والتقاليد، ثم أضيف إليها في سنة ١٩٤٧ الدومنيون الآسيوي والاتحاد الهندي والباكستان وسيلان) كما أضيف إليها الآن اتحاد الملايو والدمنيون الأسود (غانا في سنة ١٩٥٧ ونيجيريا في ١٩٦٠) بمعنى أن الإنجليز السكسونيين قد أصبحوا قلة منذ ذلك الوقت (حوالي ٧٠ مليوناً بما في ذلك بريطانيا العظمى) في مجموعة تضم حوالي ٥٠٠ مليون من السكان أي ما يقرب من ١/٥ الجنس البشرى.

ولقد استتبع هذا الاتساع مرونة في المنشئات، فلم يعد هناك (كومنولث بريطاني) بل أصبح هناك كومنولث للشعوب المتعاونة على أساس من الحرية لتحقيق النجاح والتقدم والتحرر. ولم يعد التاج رباطا ضروريا إذ أن الهند وباكستان عندما أصبحتا جمهوريتين لم يعد ملك بريطانيا (زعيمة الكومنولث) إلا رمزا لاتحاد يعتمد على محور التعاون الإداري.

ولم يفرض أي إلزام قانوني على الدول الأعضاء، وظل هذا المجتمع الدولي ينقصه التنظيم نقصا ملحوظا، وإن كان مكتب علاقات

الكومنولث بلندن يكفل الروابط اللازمة بين هذه الدول، إلا أن التعاون في صوره المختلفة يعتمد على المؤتمرات السنوية الرؤساء الوزارات وعلى اجتماعات الوزراء المختصين (المالية والدفاع....) فهؤلاء الرجال الذين يحملون مسئوليات متعادلة لمختلف البلاد يتخذون قراراهم بحرية تامة فيما يعتبرون أنه يخص الصالح العام، ويتم تبادل وجهات النظر والمعلومات بصفة مستمرة بين الحكومات.

وعلى الرغم من تمتع المشتركين بالاستقلال التام، وما لهم من حرية في إعطاء أصواتهم في هيئة الأمم المتحدة وعدم وجود نصوص تلزم بالتعاون فيما بينهم، فإنه تم بينهم وحدة للعمل لا يمكن إغفالها – وحدة تهدف إلى توجيه السياسة الخارجية.

وليس بينهم أية وحدة في العمل، إلا أن كلا منهم يعمل على أن يتجنب ارتطام سياسته بسياسة الآخرين، وإذا كانت بريطانيا العظمى قد توقفت في نوفمبر سنة ١٩٥٦ عن عدوانها على مصر في غزو بور سعيد، فإن هذا يرجع إلى حرصها على بقاء الهند في الكومنولث، ولقد تأثرت السياسة البريطانية تجاه الدول الآسيوية والصين الشيوعية غاية التأثر، إذ كان من الضروري أن تأخذ في اعتبارها موضع الدمنيون من المحيط الهندي.

وإن التضامن القوى بين دول الكومنولث ليظهر على وجه الخصوص في المجال الاقتصادي، إذ تتفق هذه الدول على أن تتبادل

الامتيازات في الرسوم الجمركية، وتتبادل فيما بينها نصف تجارتها الخارجية التابعة لمنطقة الاسترليني (وهي لا تحوي كندا ولكنها تضم زيادة على بريطانيا العظمى ومستعمرات التاج كل بلاد الكومنولث الأخرى يضاف إليها إيرلاندا وأيسلاندا وليبيا والأردن والعراق وبرمانيا) كما تربط عملتها بالجنيه وتعتنق نفس التنظيم الخاص بالتبادل وتضع مواردها من العملة الصعبة تحت تصرف الجميع.

ويبني هذا الاتحاد على الصالح العام، وتمده بريطانيا العظمى بالمنتجات الصناعية ورؤوس الأموال (وعلى الخصوص رؤوس الأموال الخاصة) اللازمة للاستغلال، كما تمده أيضا بالفنيين وتكفل له شتى الخدمات «النقل البحري والجوى والتأمين» وكذلك فهي تمد البلاد الأخرى بالمواد الأولية وتزودها بالدولارات التي تكتسبها من صادراتها إلى أمريكا. ولقد تم تلاؤم الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية مع الاتحاد الفرنسي على نحو أكثر صعوبة وأقل كمالا، وقد جمع دستور سنة **١٩٤٦** بين المركزية والتحالف، وكان واضحا أن الحوادث قد سبقت وجوده.

ولقد أصبحت بلاد الهند الصينية في سنة **١٩٥٤** مستقلة استقلالاً تاماً، وكانت تونس ومراكش التي لم تكن قد دخلت ضمن الاتحاد الفرنسي بسبب وضمها تحت الحماية قد حصلت على استقلالها التام في سنة **١٩٥٦**.

وكان من الضروري انتهاج سياسة اللامركزية استجابة لرغبة الشعوب

في أن تدبر أمورها بنفسها، لذلك قامت في بلاد أفريقيا ومدغشقر حكومات محلية "قانون ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦".

واضطرت فرنسا بهذا إلى اختيار نظام الاتحاد يقع بين الجمهورية الاتحادية والكومنولث كما اضطرت إلى تغيير الأسس التي كانت تسير عليها.

وهذا هو ما حققه دستور الجمهورية الخامسة إذ عرضت على بلاد ما وراء البحار أن تختار بين الاستقلال وبين اتحاد دول مستقلة، وذلك بالنسبة لأن مشكلاتها الحربية والدبلوماسية والاقتصادية ليست إلا مشكلات يختص بها الجميع.

وفي استفتاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨، قررت جميع بلاد ما وراء البحار فيما عدا غينيا أن تظل في أحضان الجماعة التي يرأسها رئيس الجمهورية، وأن تكون مجلسا تنفيذيا ومجلس شيوخ ومجلسا للتحكيم مارس الاختصاصات العامة (الدفاع – الدبلوماسية النقد – الاقتصاد). إلا أن الجماعة ذات الطابع الفيدرالي لم تلبث آن وجدت نفسها متفككة عندما أرادت مالى ومدغشقر أن تدخلا في السيادة الدولية، ولقد منحها فرنسا الاستقلال في نفس الوقت الذي وقعت فيه اتفاقات التعاون الحربي والاقتصادي والثقافي (اتفاقات ٢ ابريل سنة ١٩٦٠ مع مدغشقر و٤ ابريل مع مالى) ولم تستطع الجمهوريات الأفريقية الأخرى إلا أن تسير على نفس المنوال، وأخذت «الجماعة المجددة» بهذا نفس سمات حلف شديد المرونة بين الدول المستقلة، أما في المجال

الاقتصادي فقد أمكن صيانة التضامن بطريقة أفضل وبقيت الوحدة الفرنسية أمرا حقيقيا، وتضم منطقة الفرنك، المتروبول،. وأراضى ما وراء البحار وإداراتها، وكذلك مراكش وتونس، ولقد تركت دول الهند الصينية منطقة الفرنك إلا أنها استمرت على التعامل بجزء كبير من تجارتها مع فرنسا، وتقدم فرنسا في داخل هذه المنطقة رؤوس الأموال (بصورة استغلال عام وخاص ومساعدات لموازنة مختلف الميزانيات، كما أنها تقدم العتاد والأشياء المصنوعة، وازدادت معاونتها منذ الحرب حتى بلغت حوالي ٥ مليارات من الدولارات، وعلى ذلك تكون فرنسا قد كرست للبلاد النامية أكبر قسط من دخلها اليومي، غير أن بلاد ما وراء البحار لا تستطيع أن تعيد إلى المتروبول ما بعيده الكومنولث البريطانيا العظمى من مزايا اقتصادية.

٣- كتلة البلاد الشيوعية

لكي نحيط علما بالأسس التي تقوم عليها مجموعة الدول الشيوعية نجد أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن التنظيم الدولي الذي يعترض التعاون الحر بين مختلف الدول.

وقد كانت الكتلة الشيوعية وما زالت في الأصل مجموعة من الدول يخضعها الاتحاد السوفيتي للرقابة الشديدة، ومع هذا فقد عرفت المرونة أخيرا طريقها إلى مجموعة هذه الدول، إذ استبدلت إلى حد ما علاقات التبعية بعلاقات أخرى من التعاون بين الحكومات الشيوعية.

ولقد تكونت منظمة الكتلة الشرقية تحت الإدارة السوفيتية في جميع النواحى وذلك في أعقاب الحرب.

ومن الناحية العسكرية وقعت عدة اتفاقات مزدوجة تكفل تبادل التعاون بين الاتحاد السوفيتي وبولونيا ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبلغاريا وألبانيا وتايلاندا وكذلك بين مختلف الدول، ويبلغ عدد هذه الاتفاقيات في الجملة نحو ١٤ اتفاقا وذلك ابتداء من سنة ١٩٤٥، إلا أن الاتفاقات السبعة التي وقعها يوغوسلافيا قد أعلنت في سنة ١٩٤٨، وكانت هذه الاتفاقات قد عقدت ضد ألمانيا، حيث كان الجيش الأحمر مرابطة على أرض أغلب هذه البلاد، وفي الواقع كانت جميع القوات المسلحة للبلاد التابعة للكتلة الشيوعية واقعه تحت القيادة العسكرية السوفيتية.

ومن الناحية السياسية فإن جميع الحكومات الواقعة تحت السيطرة الشيوعية وكذلك البلاد الشيوعية أصلا، قد اتخذت لنفسها سلطة في البلاد التي يحتلها الجيش الأحمر، وتنخرط هذه الحكومات في السياسة الروسية عن طريق مختلف الأحزاب الشيوعية، التي ازدادت فيها ابتداء من سنه ١٩٥١ روابط وحدة الرأي الشيوعي السوفيتي. والعمل، بفضل إنشاء الكومنفورم حيث كانت على قراراته بواسطة الحزب الشيوعي السوفيتي.

أما حكومات البلاد التابعة فقد اندمجت في حكومة موسكو وكان كل تغيير في اتجاه الاتحاد الروسي يؤدي إلى تغيير ما في البلاد الأخرى.

وفي مجال السياسة الخارجية كانت التبعية أكثر ظهوراً، وكان صوت البلاد الشيوعية في هيئة الأمم المتحدة دائما صدى لصوت الاتحاد السوفيتي.

أما من الوجهة الاقتصادية، فقد تم في بادئ الأمر تنظيم منطقة النفوذ السوفيتي، ليستجيب إلى حاجات الاتحاد الروسي السوفيتي.

وقد عملت إصلاحات ملموسة في البلاد المختلفة، وأنشأت جمعيات كثيرة التكفل للروس مراقبة الفروع الصناعية الشديدة الأهمية ولقد نظم الإنتاج ونظمت التجارة الخارجية لهذه البلاد بواسطة (جو سيلان موسكو). ولم يتجاوز هذا التنظيم إطار الاتفاقات المزدوجة بين الاتحاد السوفيتي وكل من البلاد التابعة له، وقد كان التنظيم الخاص الذي أنشئ في سنه ١٩٤٩ والمسمى (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) بتحقيق التناسق بين الاقتصاديات، إلا أن هذا التناسق كان في صالح الاتحاد السوفيتي. فعلى الرغم من الاعتمادات الضخمة التي منحت للبلاد التابعة له لإمدادها بالمعدات الروسية وبالفنيين، فإنه كان يطلب منها أكثر مما يجب، إذ كانت تمد الاتحاد الروسي السوفيتي بموادها الأولية بأسعار أقل من الأسعار العالمية، كما كانت تدفع ثمنا للأدوية الروسية أسعار تفوق الأسعار العادية وكانت عملتها الصعبة مرتبطة بالروبل، وكان يعرض عليها من ناحية أخرى سياسة موحدة للتصنيع رغم اختلاف قدراتها الاقتصادية.

وكانت سياسة اندماج البلاد التابعة اندماجا محكمة في الاتحاد السوفيتي تفسر بما كان يساور ستالين ثم مالنكوف من بعده من رغبة في مناصرة الاشتراكية وذلك يجعل الاتحاد السوفيتي عظيم القوة اقتصاديا وعسكريا، لدرجة لا يمكن المساس بها.

تم حدث بعد ذلك بعض التطورات، فلقد كان للتقدم الاقتصادي الذي حققه الاتحاد السوفيتي والرغبة في جمع شتات البلاد المحايدة، وكذلك ما كان يجب أن تقيم له روسيا وزنا لما تبديه الدول التابعة من شعور بعدم الرضا، كل هذا قد دفع الروس إلى اتخاذ وضع أكثر مرونة بالنسبة لبلاد أوروبا الشرقية ومنحها بعض ما يرضيها، ففي سنة ١٩٥٤ بدأت روسيا في حل جزء من الشركات ذات الاقتصاد المختلط.

وفي فبراير سنة ١٩٥٦ هاجم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي البلشفي النظريات التي ينادي بها ستالين، كما وجه النظر إلى الطرق المختلفة التي تؤدي إلى الاشتراكية.

وفي أبريل ١٩٥٦ حل الكومنولث، وذلك لمحاولة ربط روسيا يوغوسلافيا بالمعسكر السوفيتي، ولتسهيل إيجاد جهات شعبية في البلاد البورجوازية، ولإقامة السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة على أساس من التفاهم والصداقة مع العالم الآخر.

وفي ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣، تبلورت مفاهيم جديدة لتجديد العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبين الديموقراطيات الشعبية، فن

مساواة في العلاقات الاقتصادية إلى مساعدات اقتصادية سوفيتية، إلى مفاوضات مزدوجة المرابطة القوات السوفيتية.

إلا أن هذه الامتيازات الممنوحة للبلاد التابعة لها لم تتجاوز أضيق الحدود، حيث كان يجب على هذه البلاد أن لا تلغي بأي حال من الأحوال النظام الشيوعي أو أن تخرج من الكتلة الدبلوماسية العسكرية للشرق، أو أن تناقش ما لموسكو من وضع ممتاز في إدارة المعسكر الاشتراكي، ولقد أصبحت الشيوعية القومية في بولونيا أخف وطأة، إلا أن الثورة الهنغارية كان قد تم إخمادها.

ولقد ظلت الارتباطات الدبلوماسية والعسكرية قائمة واستمر الجيش الروسي برابط في أرض بعض البلاد التابعة، كما بقيت السلطة في أيدي الشيوعيين في كل مكان، إلا أن هذا الاندماج في الاتحاد السوفييتي أخذ يتسم منذ ذلك الحين بسمات قريبة جدا من التعاون، دون أن تصل إلى الحد الذي يمكن معه القول بأنه "الكومنولث الأشتراكى".

وفي المجال السياسي، لم يبعث النظام المركزي لإدارة الأحزاب الشيوعية من جديد، إذ حافظت هذه الأحزاب على وجود الاتصال عن طريق المحادثات المزدوجة، ولقد ضم مؤتمر موسكو في نوفمبر سنة ١٩٥٧ رؤساء الأحزاب الشيوعية جميعا في جو كان المجال فيه ممهدة المباحثات، إلا أن الحزب الشيوعي السوفييتي كان يسعى دائما إلى أن تسود رسالته، وإن كان ذلك لا يتم إلا عن طريق المناقشة وتبادل شتى وجهات النظر.

ومع هذا فقد طاب لموسكو أن تعتمد على إخلاص «الطبقة الجديدة» التي بقيت في الحكم بفضل مساعدة الروسيين، ومع أن الطبقة الحاكمة في هذه البلاد التابعة لم تعد مضطرة إلى أن تنقل التجربة السوفيتية حرفية إلا أنه يجب عليها مع هذا أن تستمر في اعتبار هذه التجربة مثلها الأعلى الوحيد. ولقد أنشئت منظمة عسكرية، على نسق منظمة حلف شمال الأطلنطي "N.A.T.O." لاستئناف اتفاقيات باريس التي تهدف إلى نزع سلاح ألمانيا الغربية.

ولقد وقعت في ١٤ مايو سنه ١٩٥٥ معاهدة فارسوفيا من الاتحاد السوفييتي وألبانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وكانت هذه المعاهدة معاهدة صداقة وتعاون وتبادل المساعدة في حالة العدوان المسلح في أوروبا، وتمخضت هذه المعاهدة عن مولد التنظيم الآتي:

أ. اللجنة الاشتراكية السياسية وتجتمع في أغلب الأحيان.

ب. اللجنة الدائمة المكلفة بعمل التوصيات في المسائل الخارجية.

ت. السكرتارية وإدارة عسكرية موحدة تحت إدارة ماريشال سوفيستى مع أركان حرب عام في موسكو، وهناك أيضا يمارس الاتحاد السوفياتي سيطرة تخول له حق مراقبة الدول التابعة، إلا أن مجرد وجود منظمة لهذه الاتفاقات المزدوجة كان تسمح لهذه الاتفاقات الأخيرة أن توضح وجهة نظرها بشكل جماعي وهي بهذا قد أوضحت عدم

رغبتها في إعادة تسليح ألمانيا الشرقية التي كانت قد دخلت في حلف فارسوفيا في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٦. وفي المجال الاقتصادي أصبح مفهوم التعاون أكثر واقعية للاتحاد السوفييتي فأخذ يمد البلاد الخاضعة له منذ ذاك الوقت بالعون وأعاد النظر في أسعار مشترياتها وما تقوم بتوريده من سلع حتى تساير ركب العدالة، وإن "C.O.M.E.C.O." لتزيد من روابط التعاون في المجال الاقتصادي وتعمل على تنمية الصناعات التي يمتاز بها كل بلد حتى تستطيع في هذا المجال أن تفي بحاجات البلاد الأخرى الاشتراكية، بل وتصبح بلاد مصدرة لخارج الكتلة الشيوعية في إطار من خطط المساعدة الروسية للبلاد النامية، ويبدو أنه من الممكن أن تتم مناقشات معينة في داخل هذه المنظمة، وذلك عندما تعلن الحكومات المختصة عدم إمكان تحقيق هذه الخطط.

ولا تشترك الصين في هذه المنظمة التي تضم البلاد الشيوعية، وهي لا تمثل إلا بمراقبين في ال "C. O. M. E. C. O. N" وفي حلف فارسوفيا وعلى الرغم من أنها حليفة للاتحاد السوفيتي الروسي بمقتضى معاهدة "١٤ فبراير سنة ١٩٥٠، إلا أنها تعد حملا يزداد ثقله يوماً بعد يوم على السياسة السوفيتية والأيديولوجية الشيوعية.

٤ - تنظيم الدول الأمريكية

لقد ظهر التضامن الأمريكي، من قديم الأزل، مع حروب استقلال

أمريكا اللاتينية وذلك في بداية القرن التاسع عشر، وقد أخذ الطابع الفيدرالي الذي أقرته منذ حكم بوليفارد أغلب دول أمريكا الشمالية والجنوبية، واتحذته في أغلب الأحيان شعارا للقارة أجمعها.

إلا أن تنظيم هذه الدول لم يتم تكوينه إلا أخيراً وبطريقة غير متكاملة. ونظرا لاشتراك هذا التنظيم في نفس المجموعة الجغرافية وفي نفس الجو الذي كان يحيط باستثمار دولة جديدة، فان الدول الأمريكية قد وجدت نفسها وقد مزقها المسافات الشاسعة والمناقشات والنزاع على الحدود. وللولايات المتحدة على البلاد اللاتينية والأمريكية تأثير كبير وجاذبية عظيمة، ومع هذا فليها تثير أيضا موجة عميقة من عدم الثقة، وفي الحقيقة لم يشكل التنظيم المشار إليه إلا لرد خطر خارجي.

ومؤتمر عدم التدخل في شئون أمريكا الذي انعقد في ١٨٨٩/١٨٩٠ لم يسفر إلا عن إنشاء مكتب تجاري للجمهوريات الأمريكية، غير أن دوره في إمداد هذه الجمهوريات بالمعلومات الاقتصادية أخذ يزداد اتساعا بالتدريج حتى دعي في سنة ١٩١٠ باسم اتحاد عدم التدخل في شئون الأمريكيين، ولكنه على الرغم من الاجتماعات الدورية لمؤتمر عدم التدخل في شئون أمريكا فقد ظل التعاون بين الجمهوريات الأمريكية واهيا. ولقد توطدت الروابط وازداد هذا إحكاما إبان الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تنافس بين الشرق والغرب، كما أقيمت مؤتمرات استشارية كبيرة العدد على مستوى وزراء الخارجية، ولقد

حددت هذه المؤتمرات في بادئ الأمر منطقة الأمن التي تهدف إلى ضمان حياد القارة الأمريكية، ثم أعلنت بعد دخول الولايات المتحدة الحرب تضامن الجمهوريات الأمريكية وانضمامها لحلف الأطلنطي.

ونظمت معاهدة ريو دي جانير و(٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧) الدفاع المتبادل في حدود منظمة الأمن الأمريكية، ولم تتنبأ هذه المعاهدة بالهجوم على الأرض الأمريكية فحسب، لكنها احتاطت أيضا من وقوع الانقلاب الداخلي الذي تؤدي إليه الدعاية الأيديولوجية المنافية للمبادئ الديموقراطية البرلمانية ولم يكن المقصود من وراء هذا هي الدكتاتورية الجنوب أمريكا، وإنما كانت الشيوعية هي وحدها المقصودة بهذا، ولم توقع كندا هذه المعاهدة، كما امتنعت عن توقيعها الأكوادور ونيكاراجوا.

وفي المجال السياسي فإن مؤتمر سابيليرك في ٦ مارس سنة ١٩٤٠ كان قد حدد الأسس التي يقوم عليها مذهب عدم التدخل في شئون أمريكا وقد حدد مثياق بوجوتا. في ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٨ هذه الأسس. وخلق منظمة الولايات المتحدة **.O.E.A** فبدأت عملها في سنة ١٩٥١، وهي منظمة التعاون تقوم على المساواة بين الدول الأعضاء إذ لم تعد الرئاسة والسكرتارية العامة قادرة على الولايات المتحدة. وتضم هذه المنظمة **O.E.A** مؤتمر الدول الأمريكية الذي يتكون من لجنة عليا مجتمع كل خمس سنوات، ومجلس وزراء الخارجية الذي يجتمع في حالة الضرورة (وتعاونه لجنه تختص بالدفاع) كما يشمل

مجلس المنظمة ومجلسا دائما يتكون من ممثلين دبلوماسيين للدول الأعضاء تعاونهم في ذلك ثلاث لجان متخصصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي – القضائي والثقافي) وتظل السكرتارية العامة محتفظة باسم الاتحاد البان ميرويكى (بين الدول الأمريكية) وتتخذ واشنجتن مقرا لها.

وتحوى منظمة (O.E.A) ٢١ دولة، (الولايات المتحدة – المكسيك – هندوراس – جواتيمالا – بنها – سلفادور كوستاريكا – كوبا – هالني – جمهورية الدومنيكية – فنزويلا – كولومبيا اكوادور – بيرو ـ بوليفيا – البرازيل أورجواى باراجواى شيلى الأرجنتين) وقد احتفظ لكندا بمكانها في حين أنه لم يعمل لمكان المستعمرات الأوربية الأمريكية حسابا. وقد اتخذ ميثاق بوجوتا طريقة لتنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية تنظيم سليما، وأما حلف بوجوتا فلم تكن جميع الدول قد انتظمت فيه.

وقد اقترنت التعرية التأسيسية للمذهب البانامريكى بفتور عجيب في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية الأمريكية، وكانت الثقة في هذه العلاقات أقل من ذي قبل. وظلت نتائج التعاون محدودة إلى أبعد مدى.

وقد أرادت الولايات المتحدة في المجال السياسى استخدام حلف ريو ومنظمة (O.E.A) التنظيم المنازعات بين الدول الأمريكية بغير أن

تتدخل فيها هيئة الأمم (وهذه حالة فضية جواتمالا سنة ١٩٥٤) كما أرادت استخدامها في مكافحة آثار الشيوعية، ولقد حصلت الولايات المتحدة من المؤتمر العاشر لكاركاس سنة ١٩٥٤ على الأصوات (لإعلان التضامن) وذلك للمحافظة على سلامة الدول الأمريكية سياسيا ضد تدخل الشيوعية الدولية. ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تقود الدول اللاتينية في حرب باردة، إلا أنها اصطدمت بعقبات لم تستطع أن تكشف عنها ولقد تحقق التعاون في المجال السياسي إلى حد ما، إلا أن نصيب المجال الاقتصادي في تحقيق هذا التعاون لم يكن شيئا مذكورا.

و تمارس الولايات المتحدة في مطا كبيرا على الاقتصاديات اللاتينية الأمريكية وخصوصا على أثر ضعف التأثير الأوربي، وقد ساعد على ممارسة هذا الضغط كرة شرائها المواد الأولية وتعدد شركاتها ولكنها كانت دائما – باسم حرية التبادل ـ تجنب القيام بأي عمل حقيقي من نوع الاقتصاد الأمريكي، لذلك كانت دول جنوب أفريقيا التي تحتاج إلى التصنيع كي تحسن موازنة اقتصادياتها وتستطيع الاعتماد على استقرار أسعار مواردها الأولية تلوم الولايات المتحدة على معارضتها الكل اتفاق حقيقي على المنتجات الأساسية، كما تلومها على عرقلة التصنيع وعدم إقراضها قدرا كافيا من الدولارات. (والحقيقة إن المعونة المالية الأمريكية الأساسية قد وجهت إلى أوروبا) وبالنسبة لعدم إتمام الاتفاق الاقتصادي العام وإنشاء بنك التعمير الجنوب أفريقيا، وهما اللذان كانت تطالب بها

البلاد اللاتينية الأمريكية، فقد تولد شعور ضد الولايات المتحدة، مما أضعف منظمة .O.E.A وساعد على زيادة اتحاد الدول اللاتينية في خارج نطاق الولايات المتحدة (مشروع منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا الوسطى).

٥- منظمة الأطلنطي

لقد اضطرت دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لمواجهة السياسة السوفيتية إلى إيجاد تحالف دفاعى دائم سمي (منظمة الأطلنطي). ولقد شغلت دول أوروبا الغربية في أعقاب الحرب بمولد الخطر الألماني من جديد ذلك الذي كانت قد وجهت ضده المعاهدات الإنجليزية السوفيتية (٢٥ مايو سنة ١٩٩٢) والفرنسية السوفيتية (٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤) وكذلك معاهدة دنكرك بين فرنسا وبريطانيا العظمى (٤ مارس سنة ١٩٤٧).

وعلى أثر الانقلاب الشيوعي في براغ (٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨) كانت معاهدة بروكسل بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولاندا ولو كسمبرج (١٧ مارس سنه ١٩٤٨) موجهة هذه المرة لصد كل عدوان مسلح في أوروبا، وقد دفع الحصار الروسى لبرلين الغربية الذي بدأ سنة ١٩٤٨، البلاد الموقعة على معاهدة بروكسل إلى البحث عن تأيد الولايات المتحدة، كي تضمن لنفسها دفاعا محد يا عن أوروبا الغربية.

وكانت الولايات المتحدة قد آزرت اليونان وتركيا (نظرية ترومان في ١٢ مايو سنه ١٩٤٧) وعرضت مساعدتها الاقتصادية على البلاد الأوروبية

(مشروع مارشال في ٥ يونيو سنه ١٩٤٧) وكانت هذه المساعدة قد تضاءلت من جانب الاتحاد السوفيتي والبلاد التابعة له، كما قبلت الولايات المتحدة أيضا أن تعقد مع أوروبا الغربية حلفا دفاعيا إقليميا على غرار حلف ريو على أن يكون متفقا مع نصوص ميثاق هيئة الأمم "مادة ٥١".

وتضم هذه الجماعة الدفاعية بلادا أخرى غير الولايات المتحدة وأعضاء حلف بروكسل الخمسة، ولقد عقدت معاهدة شمال الأطلنطي في ١٤ إبريل سنة ١٩٤٩ في واشنجتن، ووقعها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبرج والنرويج والدنمرك وايسلاندا وإيطاليا والبرتغال، ثم قبلت فيه اليونان وتركيا في ٨ فرار سنة ١٩٠٢، وألمانيا الغربية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤. وترمي المعاهدة إلى إيجاد منظمة عامة للدفاع عندما يحين وقت السلام مع إنشاء مؤسسة دائمة : منظمة حلف شمال الأطلنطي (**O.T.A.N.**) إلا أنها لم تكن معاهدة عسكرية خالصة، إذ كانت تهدف إلى تطور التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأعضاء الموقعين عليها.

فإلى أي حد أمكن تحقيق هذه الغايات؟

لقد أصبحت منظمة حلف شمال الأطلنطي منظمة دولية شديدة التعقيد، إلا أنها قد اكتملت وقويت على مر السنين. ويتكون مجلس حلف شمال الأطلنطي من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع على مستوى الوزراء مرتين أو ثلاث مرات في العام.

ولكنه ابتداء من سنة ١٩٥٢ كان حضور ممثل دام لكل دولة يسمح بعقد المجلس مرة أو أكثر في كل أسبوع، والمجلس هو الإدارة العليا للحلف، إلا أنه ليس بمنظمة دولية، ومع أنه يجب أن تؤخذ قراراته بالإجماع إلا أن روح التعاون فيه قد بلغت مداها.

ويعاون المجلس كثير من الجان ومجموعات متخصصة للعمل وسكرتارية دولية، وتتخذ جميعها باريس مقرا لها. ولكن المجلس يستطيع أن يعقد جلسات في عواصم أخرى للبلاد الأعضاء.

ويوضع التنظيم العسكري للحلف تحت سلطة المجلس، وبعد أن خمدت حرب كوبا، اتخذ المجلس قراراً بإنشاء قوة عسكرية موحدة تحت سلطة قيادة عليا، وذلك لتجنب احتمال وقوع أي عدوان في أوروبا.

ويناط باللجنة العسكرية المكونة من رؤساء أركان حرب البلاد الأعضاء إدارة دفة السياسة العسكرية الحلفاء، ويمهد بتغيير هذه القرارات إلى اللجنة الدائمة التي تتكون من ممثلين لرؤساء أركان الحرب بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتضم هذه اللجنة عدة لجان أخرى متخصصة "مكتب التنسيق العسكري، واللجنة الاستشارية للبحوث والنهوض بالملاحة الجوية وكلية حلفاء الأطلنطي للدفاع".

وينقسم المجال الاستراتيجي الذي هيمن عليه منظمة حلف شمال الأطلنطي إلى ثلاث قيادات عليا (أوروبا، المحيط الأطلنطي، المانش

وشمال الجزر البريطانية) كما يدخل في هذا المجال جماعة إستراتيجية إقليمية (كندا – الولايات) ورؤساء هذه الجماعة الأخيرة مسئولون أمام الجمعية الدائمة. ولقد كان العمل الذي حققته منظمة حلف شمال الأطلنطي في الأصل عملا عسكريا، وكان الأمر يتعلق بتنظيم الدفاع عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وذلك وفقا للخطة العسكرية عند أي هجوم يأتي من ناحية الشرق.. كما كان الأمر يتعلق أيضا بأن ينشأ اعتبارا من وقت السلام نظام الدفاع الموحد، لتفادي وقوع هجوم مفاجئ.

ولقد تم تغير الإطار العام بشكل يدعو إلى الارتياح، وذلك فيما يختص بجميع مراحل القيادات والروابط الضرورية بين مختلف القوات الوطنية، إلا أنه كان من الصعب مكان ملء هذا الإطار.

وكانت النتائج أقل أهمية بالنسبة لما تم تحقيقه فعلا، وبالنسبة لتنسيق العتاد الحربي.

ولم تكن بلاد الأطلنطي إبان حرب كوريا تملك في أوروبا سوى اثنتي عشرة فرقة و٤٠٠ طائرة و٤٠٠ بارجة، ولم يكن يوجد أكثر من ٢٠ مطارا للطائرات المعتادة.

ولقد حدد مؤتمر لشبونة في فبراير سنة ١٩٥٢ كأهداف ضرورية لا غنى عنها حدا أدني قدره خمسين فرقة و٤٠٠ طائرة على أهبة الاستعداد للحرب، إلا أن تكون هذه القوة الدفاعية وهي مازالت مع هذا دون القوات السوفيتية (١٧٥ فرقة) – كان من شأنه أن يحمل المالية

عبئا لا يقل عما كان يحس به الاقتصاد الغربي من اضطراب خطير. ولقد كان انخفاض مستوى المعيشة وما لازمه من اضطرابات إجماعية، كفيلا بتجريد جهود الدفاع من الفائدة المرجوة.

ولقد تضاءلت القوة العسكرية وتعادلت مع إمكانيات الغرب الاقتصادية ورؤى من الأفضل أن تزيد الأسلحة النارية مع القوات العاملة التي قلما تجاوز الخمس عشرة فرقة. ولقد تطورت المواصلات تقدما ملحوظا (المطارات – المواصلات التليفونية).

وتنظيم الجهد العسكري العام لا يحول دون قيام الجيوش الوطنية وعمل الميزانيات العسكرية المحلية، إلا أن المعاونة المتبادلة قد ازدادت نموا حيث إن البلاد التي بلغت حدا كبيرا من التقدم الفني قد قدمت للبلاد الأخرى كل ما تحتاج إليه من عتاد حربي بدون مقابل. ولقد تولت تمويل الأعمال المتعلقة بخطوط المواصلات الدول الأعضاء بما يتناسب وموارد كل منها.

ورغم هذا التضامن الفعلي، فلقد بلغ التقدم في مجال التنسيق ح دودا ضيقة مما دعا حلف شمال الأطلنطي إلى إسداء النصح بمراعاة التعاون الفني وتنسيق العتاد الحربي، غير أنها لم تكن لتستطيع أن تتخذ باسمها منهجا للإنتاج أو أن تقوم بعمليات الشراء. وظلت البلاد المختلفة حرة في اختيار مواردها وقليلا ما كانت مستعدة لإقامة أسس عامة، ومن أجل هذا كان من المستحيل الأخذ بفكرة السلاح

«الأطلنطي» وإن كان مجال الإمدادات قد خطا في سبيل التقدم خطوات واسعة

وإن أهمية هذا الحلف لتعتمد على مجموع القوة الذرية الأمريكية، وعلى القدرة في رد العدوان بوساطة التكتيك الحربي للقيادة الجوية التابعة لأركان حرب الولايات وليس للحلف المذكور.

ولا يمكن تنظيم الدفاع الأوربي، أو حتى وجوده أصلا، إلا في حماية «المظلة» الأمريكية، هذا ويحتفظ الأمريكيون بمراقبة التكتيك الخاص بالأسلحة الذرية المخزونة في البلاد الأوربية.

ومن ثم فإن الولايات المتحدة تلعب في التحالف دورا هاما، وعلى الرغم من كل ما يتم من المشاورات وتبادل الرأي، إلا أن العود المفاجئ إلى العدوان، يجب أن تتصدى له في الحال الأسلحة الذرية الأمريكية. وإنه لتقع على كاهل رئيس الولايات المتحدة مسئولية الضغط على الزناد إعلان بداية الهجوم.

ورغم نص المعاهدة فإنه لم يصل إلى دائرة الحلف أي عمل خاص في المجال الاقتصادي وفي أثناء الإجراءات الخاصة بالاختيار السنوي، بذل جهد كبير لتنسيق برنامج الدفاع مع ما يتفق والموارد الوطنية، وكذلك لتوزيع الأعباء بين الدول الأعضاء توزيع عادلا. غير أن الحلف لم يلق بالا إلى تنسيق المنتجات وموازنة التبادل بين الأعضاء.

والولايات المتحدة هي التي ساهمت بأكبر نصيب مالي في هيئة

العتاد الحربي أو المساعدة الاقتصادية. ولقد تسلمت دول أوروبا الأعضاء في الحلف من الولايات المتحدة ١٦ مليار دولار من العون العسكري والاقتصادي، فضلا عن عشرة مليارات من الدولارات من مشروع مارشال للمعاونة الاقتصادية كما تسلمت من كندا ١½ مليار من المصروفات العسكرية للحلف، تمثل من ٥٥ إلى ١٠ مليار من الدولارات سنويا، منها ٤٠ إلى ٥٠ في أمريكا الشمالية، والباقي في البلاد الأوربية. ولم تمنح الولايات المتحدة العون العسكري والاقتصادي للحاف باعتباره حلفا، وإنما منحته على حدة لكل من الدول الأعضاء، وذلك عن طريق الاتفاقات الثقافية، مما زاد أيضا في النفوذ الأمريكي.

أما في المجال السياسي، فقد بدأ النقص بصورة فادحة، حيث لم تتخذ الدول الأعضاء موقفا مشتركا في السياسة الخارجية اللهم إلا في مشكلة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في أوروبا. ولقد تشاورت الدول الأعضاء فيما بينها قبل أن تجيب عن المذكرات السوفييتية، وعملت على أساس من التضامن مما حقق لها نجاحا باهرا. ولكن الاتحاد السوفييتي من سنة ١٩٥٥ يعتنق سياسة التنافس مع الدول الأخرى، سعيا، وراء حل العلاقات الدولية، مع استخدام الاضطرابات السياسية والتدخل اقتصاديا في شئون دول العالم الأخرى. ولم يعد التهديد في أوروبا تهديدا عسكريا صرفا بل إنه في آسيا وفي إفريقيا بعد تهديدا اقتصاديا وسياسيا أي أن السياسة الغربية في هذه البلاد ليست متناسقة

بل وقد تصادم أحيانا كما ظهر ذلك في أحداث السويس وفي إفريقيا الشمالية والكنغو. وإن اختلاف وجهات النظر في السياسة الخارجية وهي لا تتفق مع ما يجب في الدفاع من تضامن، لتفسر ما يحرزه الطرف الآخر من نجاح، ولم يهاجم الروس حلف شمال الأطلنطي في مواجهة أوروبا، وإنما عمدوا إلى تحويل دفته بحيث يستفيدون من اختلاف الغرب وتردده. ويبدو أن الدول الأوربية قد أدركت ضرورة التضامن الواقع في السياسة الخارجية، وإنها تأمل في دوام التشاور فيما بينها لتحديد سياسة مشتركة ليس بالنسبة للاتحاد السوفيتي فحسب وإنما بالنسبة لغيره من البلاد. والولايات المتحدة هي أكثر البلاد معارضة لهذه السياسة، حيث إنها تعتبر أن تعدد ارتباطاتها مع الدول في أنحاء العالم يحول بينها وبين أن تسير في كل سياستها الخارجية على منوال سياسة الخلف وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة تريد أن تلعب دورها في محاربة الاستعمار بالنسبة البلاد العالم الأخرى وأن تقف من روسيا موقف الند للند ذلك مع احتفاظها في نفس الوقت بالتحالف الأطلنطي.

وإن تعيين «سباك» في ١٥ مايو سنة ١٩٥٧ بالسكرتارية العامة مع ممارسته أيضا لمهام منصب رئيس حلف الأطلنطي، يهدف إلى أن يجعل من رجل الدولة الأوربي المحرك الحقيقي للحلف، ويعمل المجلس بحثا سياسيا سنويا يعده السكرتير العام وتتبع الإجراءات الودية لفض المنازعات بين الدول أعضاء الحلف (مشكلة قبرص – الخلاف

الإنجليزي الأيرلندي). ويجب على هذه الدول أن تعقد المجلس الدائم في كل ما يتعلق باتجاهاتها السياسية التي تؤثر في استمرار هذا التحالف.

ويبدو مع هذا أنه ليس من المؤكد أن تدعيم التعاون يمكن أن يكون كافيا التحويل الدور الذي تقوم به منظمة حلف الأطلنطي (من دورها كحلف للدور الذي تقوم به منظمة الجماعة) فهذه الجماعة تكون ذات قوة وبأس إذا اتحدت في وضعها البحري وفي تقاليدها وحضارتها ومدى إدراكها للديموقراطية، إلا أنه كان من الصعب تحقيق فكرة الجماعة بالنسبة لاستمرار المناقشة خارج أوروبا، وعلى الأخص بالنسبة لانعدام التوازن بين الولايات المتحدة من ناحية والبلاد الأوربية من ناحية أخرى. وقد يمكن التخفيف من حدة فقدان التوازن إذا أمكن تنظيم أوروبا الغربية تنظيم أكثر فاعلية.

٦- المنظمات الأوربية

كانت أوروبا الغربية أول البلاد التي سارعت بقبول فكرة المنظمات الدولية الإقليمية عن طيب خاطر، فقد تحقق فيها قيام هذه المنظمات على أحسن الوجوه.

وقد تجزأت أوروبا الغربية إلى بلاد ذات كثافة قليلة أو متوسطة، ولخوفها من التوسع السوفيتي والوقوع فريسة الأزمات الاقتصادية التي تحدث في أعقاب الحرب، ولكونها لا تستطيع النهوض بغير المعونة الأمريكية، فقد عملت بطبيعة الحال على الاتحاد كي تستطيع أن ترفع

من مستوى معيشتها وتدافع عن استقلالها، ولكي تستطيع كذلك أن تجد لنفسها بين الدولتين العملاقتين مكانا دوليا جديرا بمكانها وماضيها، وما لها كذلك من مقدرة إنسانية وقوة صناعية.

ولكن هذا المجهود الذي بذلته المنظمة قد ارتطم بعقبات، ذلك لأن بعض البلاد لم تقبل إلا تعاونا محدودا باحتفاظ بريطانيا بما بينها وبين بلاد الكومنولث من روابط، ورغبتها أيضا في أن تظل مخلصة في الاحتفاظ بالمحل الثاني بعد الولايات المتحدة، وقد دفعها كل ذلك إلى أن ترفض كل ارتباط في المجال الأوربي، وعلى هذا النمط سارت البلاد الاسكندنافية إذ سعت إلى التعاون فيما بينها وأنشأت مجلسا على غرار المجالس الاستشارية.

وعلى العكس من ذلك فقد قبلت بعض الدول الأخرى أن تحد من سيادتها بالانتظام في جماعة ما وهي. دول أوروبا الإقليمية الست: فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولاندا، ولوكسومبورج، وقد سبق أن كونت الدول الأخيرة الثلاث اتحادا اقتصاديا للبنيلكس.

ويمكن أيضا أن نميز بين أوروبا الغربية وبين أوروبا الصغيرة وتشمل البلاد السنة التي وافقت على مبدأ التعايش الجماعي والنظريات الدولية.

منظمات التعاون

لقد كانت البارد الأوروبية التي تؤيد فكرة التعاون هي التي ظهرت في بادئ الأمر. ففي ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ أنشئت الهيئة الأوربية

التعاون الاقتصادي (.O.E.C.E) كى تضع للبلاد الأوربية المستفيدة من مشروع مارشال برنامجا الرفع مستوى المعيشة في هذه البلاد.

وفي الواقع فإن كل دولة قد أعادت بناء اقتصادها حينما تريد، واقتصرت مهمة هذه الهيئة على تأييد التعاون اختيارا بين الدول الأعضاء، لتعيين هيئة بين الحكومات تتخذ باريس مقرا له، ومجلسها الذي يتكون من ممثلين للدول الأعضاء يصدر قراراته بإجماع الآراء، وتعاونه في مهامه لجان تخصصت في هذا الشأن.

وتضم الهيئة ثمانية عشر عضوا: ألمانيا الغربية، والنمسا، وبلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، وبريطانيا، واليونان، وأيرلاندا، والسلانيا، وإيطاليا، ولوكسومبورج، والنرويج، وهولاندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وتركيا، ولقد قبلت أسبانيا في سنة ١٩٥٦، أما الولايات المتحدة وكندا فهما عضوان شريكان في الهيئة وتشترك يوجوسلافيا في بعض الاعمال.

ولقد ركزت الهيئة جهودها على وجه الخصوص نحو تحرير التبادل بين الدول الأوربية، وذلك بإلغاء نظام الحصص وإتباع نظام المقاصة الجماعية بين الدول: الاتحاد الأوربي للمدفوعات المنشأة في سنة ١٩٥٠ والذي حل محله الاتفاق النقدي الأوربي في سنة ١٩٥٩. وبهذا أمكن التبادل بين دول الهيئة الأوربية التعاون الاقتصادي (.O.E.C.E) أن يزداد تقدما، غير أنه لم يتم تحقيق التناسق بين مختلف الاقتصاديات الوطنية. وعلى الرغم من هذا فان الهيئة تقوم بدور

فعال في دراسة مختلف المشاكل والإحصائيات وتهيئة الاتصال بين رجال السياسة والخبراء في مختلف البلاد، كما أنها تشترك في إيجاد جو من الوعي والتعاون في المجال الاقتصادي، ولو أنها لا تستطيع أن تفرض برنامجا عاما على الحكومات الأعضاء.

ولقد أدت بعض الجهود التي بذلت في مجال التعاون رغم طاقتها المحدودة إلى عقد المؤتمر الأوربي لوزراء الموصلات في سنة ١٩٥٣، وهو مجرد أداة للتنسيق، كما أدت هذه الجهود إلى إيجاد المجلس الوزاري للزراعة والتموين في سنة ١٩٥٤، الذي أنشئ على ضوء مبادئ الهيئة والذي يعتبر أداة للإعلام والدراسة، وأدت هذه الجهود أيضا إلى إنشاء المجلس الأوربي للأبحاث النووية سنة ١٩٥٣ وهو يقوم على الأغراض العامية الخالصة، كما أدت أخيرا إلى إنشاء اللجنة الأوربية للطيران المدني في سنة ١٩٥٤، وهي مجرد لجنة استشارية.

وإن مهمة المجلس الأوربي المنشأ في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ تستهدف تقدم التعاون السياسي بين الدول الأوربية. ويشتمل هذا المجلس على جمعية استشارية ولجنة من الوزراء، ويتخذ مدينة ستراسبورج مقرا له.

وهذا المجلس يتكون من ١٥ دولة وكان منذ سنة ١٩٤٩ يضم بلجيكا، والدا مارك، وفرنسا وبريطانيا، والبروج، وهولاندا، والسويد، وتركيا، وفي سنة ١٩٥٠ انضمت إليه ألمانيا الغربية، كما انضمت النمسا في سنة ١٩٥٦.

ويتكون المجلس الاستشاري من رجال البرلمان في الدول الأعضاء، وتقوم الحكومات أو البرلمانات نفسها بتحديد عددهم، ولا يتخذ هؤلاء الأعضاء أماكنهم باعتبارهم مفوضين وطنيين، وإنما يتم ذلك على أساس التنظيم ألا يجدي، وتجمعهم الاتجاهات السياسية.

ويشكل المجلس مجتمعا سياسيا أوروبا حقيقيا تدور فيه مناقشة مشاكل النظم الأوربية، إلا أنه ليس للجمعية الاستشارية سلطات ما، فهي لا تستطيع إلا الاقتراع على التوصيات بأغلبية الثلثين وتقدمها إلى لجنة الوزراء، وهي بحق أداة حكومية إذ تؤخذ قراراتها بأغلبية الأصوات، ولحق الاعتراض، فيها مكان، وحتى إذا وافقت لجنة الوزراء على التوصيات فإنها لا تستطيع إبلاغها إلى حكومات الأعضاء التي تحتفظ لنفسها بحرية تطبيقها من عدمه.

وتأثير المجلس الأوربي في هذه الظروف ليس إلا تأثيرا محددا للغاية، إلا أن هذه المؤسسة تلعب دورا منبريا في غاية الأهمية، إذ يستطيع رجال السياسة الأوربية أن يعبروا عن طريق هذه المؤسسة عما يجول في أذهانهم من الأفكار، غير أنها تعجز عن أن تسير قدما في سبيل تحقيق التنظيم الأوربي، هذا على الرغم مما حققته في بعض النواحي من نجاح وتقدم (الاتفاق الأوربي لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية –الاتفاق الأوربي للإنشاء– والاتفاق الثقافي الأوروبي، واتفاقات الضمان الاجتماعي والمساعدة الطبية.

٧- المنظمات التي تتم بين الدول

إن نظرية «التعايش الجماعي» التي دافع عنها (جان مونيه) بحرارة قد بزغت إلى الوجود ابتداء من سنة ١٩٥٠، لاستئصال ما كان يشوب فكرة التعاون من بطء ونقص في الكفاية، ولقد أدت هذه النظرية إلى تكوين الجماعة الأوربية للدول الست.

وكان الأمر يتعلق بتحقيق الاتحاد الفدرالي السياسي الذي لم يستطع المجلس الأوربي تحقيقه عن طريق الجماعات الاقتصادية المتخصصة، وكانت السلطات الدولية تتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات في بعض النواحي الفنية، وأن تضاعف عدد هذه السلطات ليسمح بتنظيم كل قطاعات الاقتصاد الأوربي، ولقد بين في نهاية الأمر أنه لا مندوحة عن وجود سلطة سياسية تتوج هذه السلطات جميعها.

ويعرض مشروع شومان في ٩ مايو سنة ١٩٥٠ بطريقة ثورية خلق جماعة أوربية للفحم والصلب على أن تكون فرنسية ألمانية، ويظل باب القبول فيها مفتوحا لكل دولة تقبل مبدأ الدخول في الحقل الدولي، وكان من أثر امتناع بريطانيا أن تبعتها الدول الاسكندنافية، مما أدى إلى نقص عدد الدول التي تقبل النظرية الدولية إلى ست دول، وبهذا فقد رسم إطار «أوروبا الصغيرة» أي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا ودول البنبيلكس، وهي تضم في مجموعها ١٦٠ مليونا من السكان.

ولقد أنشئت الجمعية الأوربية للفحم والصلب وفق معاهدة ١٨

إبريل سنة ١٩٥١، وهي تهدف إلى إقامة سوق عامة الفحم والصلب وذلك بالقضاء على الأساليب الملتوية، والعمل على اتفاق المنتحين فيما بينهم لتخفيض سعر التكلفة ورفع مستوى المعيشة، وخلق تضامن عملي بين الدول الأعضاء التنمية الإنتاج.

وترأس الجمعية الأوربية للفحم والصلب في لوكسومبرج سلطة عليا من تسعة أعضاء يختارون لما لهم من مقدرة وكفاءة، على أن يكونوا مستقلين عن الحكومات، ويكلفون بضمان حسن سير العمل في السوق العامة، وتساعد هذه السلطة لجنة استشارية تتكون من ممثلين للعمال والمستخدمين والعملاء، ويتم عن طريق لجنة الوزراء الاتصال بين السلطة العليا التي تتخذ القرارات الفصل في الشئون الأوربية وبين حكومات الدول الأعضاء التي تضع الشئون الوطنية موضع الاعتبار. وتؤخذ القرارات المشار إليها بأغلبية الأصوات، وذلك بوساطة السلطة العليا التي لا يمثل أعضاؤها دولهم المختلفة وإما يكونون (فريقا أوروبا) ولقد أخذت لجنة الوزراء في الاعتبار – وذلك بإجماع الآراء – تعديل الأصوات حتى لا تضطر بعض البلاد الأكثر إنتاجا إلى تعديل مقاييس قد تفق ومصالحها، وتمارس الإشراف الديموقراطي على السلطة العليا جمعية عامة تتكون من أعضاء البرلمان في الدول المشتركة.

وكانت قبل ذلك تتخذ مقرها في الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي كما أنها تناقش التقارير السنوية التي تعرضها عليها هذه السلطة،

ولها أن ترفض ما تراه من القرارات بأغلبية الثلثين، ولقد شكلت أخيرا محكمة العدل كي تسهر على تطبيق المعاهدة، وفض المنازعات التي تحدث بين السلطة العليا وبين الحكومات الأعضاء.

وإن عمل اللجنة الأوربية للفحم والصلب الذي قامت به خلال خمس سنوات من فترة الانتقال، قد حد من المميزات التي كانت تتمتع بها بعض الدول في نواحي النقل والرسوم الجمركية، كما أنه قد أدى إلى الإقلال من فروق الأسعار في الدول الأعضاء، وضاعف من التنافس وتوسيع مجال التعامل في الأسواق.

وإذا كانت الجمعية الأوربية للفحم والصلب لم تحقق كثيرا من التوسع الاقتصادي لهذه السنوات الأخيرة، فإنها بالتأكيد قد عملت على تأييد هذا التوسع غير أنها لم تستطع أن تجنب أزمة الفحم في سنة ١٩٥٩.

ولقد اقترح إنشاء سلطات دولية أخرى على غرار الجمعية الأوروبية للفحم والصلب، مثل النقل والأسواق الزراعية والصحة والجيش الأوربي على وجه الخصوص وكذلك السلطة السياسية الأوربية، إلا أن جميع هذه المشروعات لم محقق، وظلت الجمعية المذكورة لبنة منعزلة في انتظار بناء الحلف الأوروبي الفيدرالي، الذي لم يكن قد تم إنشاؤه بعد. ثم إنه عندما خفت وطأة النزاع الذي سببته ال .C.E.D، استؤنفت جهود التعمير الأوربي في نطاق الدول الست مع إرخاء طفيف للصفة الدولية.

والمعاهدات التي قامت على أساسها الايراتوم والجماعة

الاقتصادية الأوربية والتي وقعت في ١٩٠٧، تهدف إلى تحقيق التقدم التام في المجال الاقتصادي للدول الأوربية الست.

ويعمل الإيراتوم على تطوير الإنتاج في النواحي السامية للطاقة النووية، وذلك مجهود مشترك، على أن تظل كل دولة سيدة لما تضعه من مناهج، كما تظل حرة في إنتاجها وأوجه استثمار ثرواتها – إلا أن الإيراتوم يدين بنظرية المجهود المشترك في البحث كما أنه يحتكر تمويل العملاء ومراقبة استخدام الذرة.

ويجب على الجمعية الاقتصادية الأوربية أن تسمح بتطور اقتصاد الدول الأعضاء تطورا أكثر ملائمة، وأن تسمح كذلك برفع مستوى معيشتها.

و تقوم هذه الجمعية على إقامة سوق مشتركة عامة (ويتضمن هذا حرية تداول البضائع وانتقال الأشخاص ورءوس الأموال وإقامة تسعيرة عامة للرسوم الجمركية تعتمد على سياسة تجارية عامة بالنسبة للدول الأخرى) كما أنها تقوم على تقريب وجهات النظر السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء قربا يزداد يوما بعد يوم (سياسة عامة للزراعة والنقل، وإجراء عام لتجنب فقدان التوازن الفادح في ميزان المدفوعات البلد ما، وإيجاد رءوس أموال الشئون الاجتماعية وبنك لاستثمار الثروات، ويجب أن يتم تحقيق الجمعية الاقتصادية الأوربية في غضون فترة الانتقال وهي من ١٢ إلى ١٥سنة مقسمة على ثلاث مراحل، إلا أنه كانت قد اتخذت

إجراءات للتعجيل، وذلك للاستفادة من الأحداث الملائمة للوصول إلى حد الكمال وتشترك الدول الإفريقية كذلك في هذا السوق العامة.

ويجري العمل في كل من الإيراتوم واللجنة الاقتصادية الأوربية وفق نظام تأسيسي على النظام الذي تسير عليه الجمعية الأوربية للفحم والصلب، وإن كانت تقل عنها من ناحية طابعها الدولي. وتتكون اللجنة الأوربية للطاقة الذرية واللجنة الاقتصادية الأوربية من شخصيات روعي في اختيارها نواحي التخصص والاستقلال عن الدول، وتعاونهما لجان استشارية، غير أنه من الواجب عرض قرارهما على مجلس من الوزراء يمثل مختلف الحكومات، ويعتمد المجلس هذه القرارات بأغلبية الأصوات (وعدد الأصوات يتناسب مع أهمية البلاد) ويتولى أمر تنفيذها في الدول الأعضاء، وتتكفل بمراقبة المبادىء الديموقراطية الجمعية العمومية التي يطلق عليها الجمعية البرلمانية الأوربية، والتي تقوم في نفس الوقت بمراقبة هذه المبادئ في الجمعية الأوربية للفحم والصلب، وفي الايراتوم وفي الجمعية الاقتصادية الأوربية.

وتلتزم اللجان التنفيذية باستشارة الجمعية العمومية فيما قد يعن لها من أمور، وذلك بما للجمعية على هذه اللجان من حق الرقابة. وتعمل محكمة العدل الخاصة بالجمعيات الثلاث نفسها على احترام تنفيذ المعاهدات.

وإن عمل الايراتوم وعلى الأخص عمل الجمعية الاقتصادية الأوربية في توسيع دارة العمل الذي سبق أن قامت به الجمعية الأوربية للفحم

والصلب – يجب أن يحول اقتصاد الدول الست من دائرة التعاون إلى دائرة التعايش الجماعي، كما أن هذا العمل يتيح سرعة استغلال الثروات في البلاد الإفريقية. وإن إقامة مثل هذا النوع الفريد من الاقتصاد ليجعل إحكام الروابط السياسية بين البلاد التي تأخذ به أمرا لا مندوحة عنه، وحتى الآن فإن التعاون السياسي بين البلاد الأوربية لا يتحقق على وجه الخصوص إلا في نطاق حلف الأطلنطي ولا تزال تدب الخلافات وبخاصة في مشاكل ما وراء البحار، غير أن روابط التضامن السياسي تزداد توثيقا بين البلاد الست.

وتردد بريطانيا في أن تزيد ما بينها وبين الدول الست من روابط وبالنسبة لما أصاب ال **C.E.D.** من فشل فإن اتفاقات باريس (٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤) بالإضافة إلى أنها قد أعادت ما كان لألمانيا من سيادة، ومهدت القبول الجمهورية الفيدرالية في منظمة حلف شمال الأطلنطي، فإنها قد أوجدت منظمة جديدة أطلق عليها الاتحاد الأوربي الغربي (**U.E.D.**) ويهدف هذا الاتحاد إلى الإحاطة بالجيش الوطني الألماني الجديد، وخصوصا عن طريق اللجنة الدائمة للتسلح.

ويحوى الاتحاد الأوربي الغربي الدول الست فضلا عن بريطانيا، وقد اتخذ لندن مقرا له، وهو يتكون من مجلس من الوزراء يختص بمناقشة الأوضاع التي قد تهدد السلام، أو تعرض الاستقرار الاقتصادي للخطر، كما أنها تراقب عن طريق إحدى الوكالات مدى تناسب القوات

المسلحة وكميات الأسلحة المخزونة، ويقوم هذا الاتحاد بتقديم تقرير سنوي تتولى اللجنة البرلمانية خصه ودراسته.

وفي الحقيقة فإن الاتحاد الأوربي الغربي على الرغم من كونه عاملا من عوامل تطوير التعاون العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء، إلا أن نشاطه ما يزال محدودا، حيث لم يصل بعد إلى تحقيق المشاركة في صناعة العتاد الحربي، ولقد كان هذا موضع رجاء الدول، ولم يكن لهذا الاتحاد دور في النواحي الاقتصادية، كما كان يقوم في المجال السياسي بدور لا يكاد يذكر.

وتعمل بريطانيا في المجال الاقتصادي على أن تضغط على السوق المشتركة بين الدول الست بغير أن تتدخل فيها، وقد أنشأت الاتحاد الأوربي التبادل الحر بمقتضى (معاهدة ستوكهلم في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩) وهي تضم بريطانيا والترويج والسويد والدانمرك وسويسرا والنمسا والبرتغال. وتحصل بريطانيا من وراء هذا الاتحاد على مميزات خاصة.

الفهرس